بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

أثر اتفاقيات التجارة الحرة على الصناعات الدوائية والغذائية في الاقتصاد الأردني

إعداد
ديما علي محمود محافظة

إشراف
الأستاذ الدكتور قاسم الحموري - رئيساً

حقل التخصص - الأقتصاد

٢٠٠٣/٨/٧م

أثر اتفاقيات التجارة الحرة على الصناعات الدوائية والغذائية في الاقتصاد الأردني

إعداد

ديما علي محمود محافظه

بكالوريوس اقتصاد، جامعة اليرموك ١٩٩٥م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وافق عليها

قاسم الحموري .... رئيساً

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

حسين الطلافحة .... عضواً

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

سعيد الحلاق .... عضواً

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

علي المقابلـــه .... عضواً

أستاذ مشارك في العلوم المالية والمصرفية جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الرسالة ٧ /٨/٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

أقرأ بسم ربك الذي خلق* خلق الإنسان من علق* أقرأ وربك الأكرم *الذي علم بالقلم *علم الإنسان ما لم يعلم

الإهداء

إلى رموز الحب والعطاء الذي لا ينضب والديّ

إلى الغالية القريبة من قلبي توأمي راما

إلى الأجنحة التي أعتز بها إخواني

إلى جميع سنابل الحب في حياتي

إلى من هم دائماً في القلب

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع .

الشكر والتقدير

الشكر والفضل لله أولاً

ثم اتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للأستاذ الدكتور قاسم الحموري لتفضله بالاشراف على هذه الرسالة، والذي لم يبخل بجهده ووقته وعلمه لإخراج هذه الرسالة الى الوجود.

كما اتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني للأستاذ الدكتور حسين طلافحة الذي كان له اكبر الفضل في بلورة موضوع الدراسة.

ويطيب لي ان اتقدم بالشكر والعرفان الى اعضاء لجنة المناقشة الدكتور علي مقابلة والأستاذ الدكتور سعيد الحلاق.

كما لا يفوتني في هذا المقام ان اتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ يوسف الحاج حسن من الشرق الاوسط للملكية الفكرية، لما قدم لي من عون وإرشاد.

كذلك اتقدم بالشكر الجزيل للسيد عمر سعيد من الشركة العربية للصناعات الدوائية (اكديما) والدكتور عدنان الكيلاني من الاتحاد العربي لمنتجي الادوية والسيد خلدون زوايدة من شركة الاغذية المتميزة (سنيورة) كما اتقدم بالشكر من أسرة مكتبة جيفارا وأخص بالذكر الاخ والزميل قيس مرجي على ما بذله من جهود مضنية في طباعة هذه الرسالة.

إلى كل هؤلاء وغيرهم ممن أعانني في إعداد هذه الرسالة خالص شكري وتقديري.

الفهرس

الملخص

محافظة، ديما علي. أثر اتفاقيات التجارة الحرة على الصناعات الدوائية والغذائية في الاقتصاد الأردني. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك ٢٠٠٣ (المشرف: أ.د. قاسم الحموري)

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع إنضمام الاردن لاتفاقيات التجارة الحرة، المبادئ التي قامت عليها، الانظمة، والقوانين التي تحكم العمل بها، وأثر تلك الإتفاقيات على قطاعي الدواء والغذاء في الأردن، إضافة إلى تحليلها للآثار المحتملة على هذين القطاعين جراء تفعيل قوانين حقوق الملكية المتصلة بالتجارة.

وتأتي أهمية الدراسة كونها تبحث في اثر انضمام الاردن لاتفاقيات التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف على قطاعي الدواء والغذاء، ومدى تأثر هذين القطاعين بتفعيل قوانين الملكية الفكرية،وكونها تدرس وضع المنشآت الغذائية والدوائية واستعدادها لمواجهة الانفتاح الاقتصادي على العالم وتحريرقطاع التجارة الخارجية من أية قيود.

تبين من الدراسة ان الشركات الدوائية والغذائية ما زالت تغفل الدور الهام لمجالات البحث والتطوير في رفع جودة منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية، وأن أغلبية الشركات المنتجة هي شركات صغيرة ومتوسطة الحجم وتعتمد على المواد الأولية المستوردة بنسبة عالية مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج، كما بينت الدراسة ان قطاع الصناعات الدوائية أولى أهتماماً كبيراً لمعايير الجودة وممارسة اساليب التصنيع الجيد مما مكن صادراتها من اختراق الاسواق الخارجية الامر الذي يفتقر له قطاع الصناعات الغذائية . وخلصت الدراسة الى تركز الصادرات الدوائية والغذائية في أسواق الدول العربية، بينما تركزت المستوردات الدوائية والغذائية في اسواق دول الاتحاد الأوروبي.

وأوضحت الدراسة ان قطاع الصناعات الغذائية لن يتأثر بتفعيل حزمة قوانين الملكية الفكرية بينما سيكون لتلك القوانين اثراً كبيراً على قطاع الصناعات الدوائية، وتمثلت الآثار السلبية على الشركات الدوائية بحرمانها من انتاج الادوية التي ما زالت خاضعة لحقوق براءات الإختراع، ومن تقليد الادوية التي تخضع بياناتها وإختباراتها لقانون حماية المعلومات السرية، أما الآثار السلبية على المستهلك الاردني فتمثلت بإرتفاع اسعار الأدوية التي ما زالت خاضعة لبراءة اختراع بنسبة لا تقل عن (٤١%) ، أما الآثار على الاقتصاد الاردني فتمثلت بإرتفاع فاتورة الإستيراد وتراجع حجم التصدير.

وتوصلت الدراسة ومن خلال النتائج الاحصائية إلى أن القطاعات المعنية لم تتأثر إلى الآن بإتفاقيات التجارة الحرة، حيث كانت معدلات النمو في المتغيرات التابعة لا تحمل إي دلالات احصائية على وجود فرق بين فترات الدراسة الثلاث.

وأوصت الدراسة بضرورة إقامة مراكز بحوث وطنية لتطوير الصناعات الدوائية والغذائية، والإرتقاء بمستوى النوعية والإنتاج، وإتخاذ الجودة والمقاييس العالمية أساساً للصناعات الدوائية والغذائية في الأردن، والإستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة عن طريق استغلال الثغرات الواردة فيها، بالإضافة لدراسة الأسواق الخارجية بهدف التعرف على إحتياجاتها من منتجات القطاعات المعنية بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: اتفاقيات التجارة الحرة، الصناعات الدوائية، الصناعات الغذائية، حقوق الملكية الفكرية، الأردن.

الفصل الأول

تمهيد

الفصل الاول

تمهيد

1-1 المقدمة

ونحن ندخل أبواب القرن الحادي والعشرين، تسعى كافة دول العالم إلى إيجاد نظام اقتصادي عالمي تعددي جديد، من أهم وأبرز مقوماته تنشيط التجارة الحرة وحرية التبادل التجاري. فقد أصبح من المسلم به أن السياسات التي تدعو إلى تحرير التجارة وعولمة الإنتاج وتفعيل الحرية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العالمي، أفضل بكثير من السياسات التي تدعو إلى الحماية وفرض القيود على التجارة وإعاقة تدفقها بين أقطار العالم.

أصبحت فكرة التكامل الاقتصادي حقيقة حياتية يعيشها الاقتصاد العالمي في وقتنا الحاضر، وان أي دولة تسعى لتكون بمعزل عنها سوف تتحمل أعباء كبيرة تعيق عملية نموها وازدهارها. لذلك عملت الدول على تحرير اقتصادياتها وعولمة الإنتاج فيها، وأعطت أهمية خاصة للقطاع التصديري من أجل تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها حتى تتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية، ولعل من أهم المتغيرات التي أثرت على الاقتصاد العالمي مولد منظمة التجارة العالمية.

كان الدافع الرئيس وراء هذه الدراسة هو الغموض الذي يكتنف ماهية منظمة التجارة العالمية والمبادئ التي تقوم عليها، والقوانين التي تعمل بها، وصعوبة الإلمام بآثارها المحتملة على الاقتصاد الأردني، سواء كانت آثار إيجابية أو سلبية، فجاءت الدراسة كمحاولة لبيان ودراسة أثر إنضمام الأردن لإتفاقيات التجارة الحرة على الصناعات الدوائية والغذائية، وذلك للأهمية القصوى التي تحتلها تلك الصناعات في تحقيق الأمن الدوائي والغذائي الأردني.

١-٢ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها تتناول موضوع انضمام الأردن للمنظمة واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تقدم شرحاً وافياً عن مبادئ وقوانين تلك الاتفاقيات والاتفاقيات الفرعية المنبثقة عنها، وتقدم شرحاً مفصلاً عن إتفاقيات الجوانب التجارية للملكية الفكرية، كما تناقش اثر هذه الاتفاقيات على قطاع الصناعات الدوائية والمنتجات الغذائية. وتهتم بدراسة استعداد الأردن كبلد نامي لمواجهة التحديات الجديدة والآثار التي ستنجم عن تحرير التجارة، وانعكاسات هذا التحرير على القطاعات الاقتصادية المعنية في الدراسة، ومدى تأقلم تلك القطاعات مع الأوضاع الجديدة والانفتاح الشديد على العالم.

وتنبع أهميتها كونها من الدراسات الأولى التي تدرس أثر انضمام الاردن للاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف على الصناعات الدوائية، واثر تطبيق حقوق براءات الاختراع وقانون حماية المعلومات السرية بعد أن اصبح الأردن عضوا بمنظمة التجارة العالمية وملزم بتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، كما تدرس وضع المنشآت المنتجة للسلع الدوائية والغذائية، وأثر الانضمام على واقع تلك الصناعات ومدى قدرتها على المنافسة واستعدادها لرفع مستوى الجودة حتى يتمكن القطاع التصديري من إختراق الأسواق العالمية والمنافسة الدولية.

وتعطي الدراسة مؤشرات واتجاهات هامة باعتبارها دعوة إلى المزيد من البحث والتحليل في هذا الاتجاه.

١-٣ هدف الدراسة:

تسعى هذة الدراسة الى تحقيق عدة أهداف أهمها:

١- تحليل أثر أنضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية، والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية على قطاع الصناعات الدوائية والغذائية في الاردن.

٢-تحليل الآثار المحتملة لتطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، على القطاع الدوائي والغذائي في الاردن.

٣- تحليل التغير الذي طرأ على العناصر الاساسية في القطاعات المعنية في الدراسة، قبل مفاوضات الانضمام وأثناءها، وبعد الانضمام لاتفاقيات التجارة الحرة.

١-٤ فرضيات الدراسة:

يمكن إيجاز فرضيات الدراسة بما يلي:

١- سوف تتأثر الصناعات الدوائية الأردنية بشكل سلبي جراء التوقيع على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وتفعيل قانون براءات الاختراع وقانون حماية المعلومات السرية.

٢- سوف لن تتأثر الصناعات الغذائية الأردنية بشكل سلبي جراء التوقيع على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وتفعيل قانون براءات الاختراع وقانون حماية المعلومات السرية.

١-٥ محددات الدراسة:

واجهت الدراسة المحددات التالية:

١- غياب التعاون المطلوب من الشركات الدوائية والغذائية، إذ كانت تلك الشركات ترفض أو تماطل في اعطاء المعلومات رغم ما كانت تقوم به الباحثة من توضيح وشرح لهدف الدراسة.

٢-تضارب المعلومات التي تم الحصول عليها، بين الشركات المنتجة للأدوية والجهات الحكومية المفوضة بالحصول على هذة المعلومات، مما تطلب جهود كبيرة لإزالتها من خلال العودة الى التقارير السنوية للشركات الدوائية المساهمة العامة، وإستثناء الشركات الخاصة أو ذات المسؤولية المحدودة التي لم تقم بتعبئة الإستبانة كاملة، بسبب ما أظهرته من حساسية غير طبيعية لأسئلة الإستبانة كونها ذات مدلولات مالية.

٣- تعدد الشركات المنتجة للأغذية وصغر حجمها، مما حدى بالباحثة إستثناء الشركات التي يقل رأس مالها المدفوع عن (١٠٠) ألف دينار، ويقل عدد العمّال فيها عن (٧٠) عامل. ورغم ذلك الا إن الكثير من الشركات الكبيرة إمتنعت عن الإجابة ورفضت تعبئة الإستبانة كونها ذات مدلولات مالية بحته.

٤- إستثناء الشركات التي بدأت عمليات الانتاج من سنة ١٩٩٤ وذلك لتجنب إنحياز النتائج عند التحليل.

١-٦ الدراسات السابقة

١- دراسة رحاحلة (١٩٩٧)[1]

هدفت الدراسة الى بيان واقع الصناعات الدوائية ودورها في الاقتصاد الاردني، حيث قدم الباحث قاعدة بيانات للقطاع الدوائي في الاردن خلال الفترة ما بين (١٩٧٦-١٩٩٥)، واستعرض دور القطاع في التجارة الخارجية، والعقبات التي يتعرض لها في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

وقام الباحث بدراسة أثر تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة ببراءات الاختراع على الصناعات الدوائية الأردنية، وأوضحت الدراسة الآثار الاقتصادية المحتملة على الشركات الأردنية وعلى المستهلك والاقتصاد الاردني. واستدل الباحث الى أن تفعيل قانون حماية براءات الاختراع سيؤدي الى الحاق الاضرار بالشركات المنتجة في الاردن، وذلك بسبب إعتمادها الكبير على الأدوية التي ما زالت خاضعة لبراءات إختراع، كما أنه سيؤثر سلباً على مبيعات الشركات التصديرية لأسواق البلدان التي أنضمت لمنظمة التجارة العالمية أو في طورها للانضمام. أما الآثار المحتملة على المستهلك الاردني فتمثلت بإرتفاع أسعار المنتجات الصيدلانية، وقدر الباحث الخسارة التي يتحملها المستهلك جراء بيع الأدوية الخاضعة لحقوق براءة الاختراع بأسعار الشركات صاحبة البراءة بما يعادل (٩,٣) مليون دينار أردني. أما الآثار المحتملة على الاقتصاد الاردني فتمثلت

---

[1] رحاحله، نسيم محمد، الصناعة الدوائية في الاردن: آثار الملكية الفكرية وتقدير الطلب على الصادرات، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد ١٩٩٧.

بازدياد فاتورة الإستيراد وتراجع حجم الصادرات الدوائية نتيجة توقف الانتاج من الأدوية الخاضعة لبراءات إختراع، وتقليص حجم العمالة في الشركات المنتجة، وتضييق فرص البحث والتطوير في إيجاد وأستحداث طرق تصنيعية جديدة لمنتجات دوائية مما سيؤدي الى تخلف الصناعة الدوائية الأردنية.

وعمدت الدراسة الى تقدير الطلب على الصادرات الدوائية في الاردن والعوامل المؤثرة فيه، وذلك بأستخدام نموذجين: الأول نموذج قياسي لوغاريتمي يتكون من معادلة واحدة، والثاني نموذج تقدير الطلب من خلال المعادلات الآنية. وبينت النتائج الاحصائية التي توصل اليها الباحث أن محددات الطلب الخارجي على الصادرات من السلع الدوائية هي: الاسعار النسبية، سعر صرف الدينار الاردني.

وخلصت الدراسة الى ان الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق حقوق الملكية الفكرية، تتمثل بتزايد العجز في الميزان التجاري الدوائي، وتراجع مساهمة الإنتاج الدوائي من الناتج المحلي الاجمالي. وبينت أن الصادرات الدوائية تتركز في الدول العربيةحيث سجلت ما نسبته (٩٨,٣%) من أجمالي صادرات الاردن من الأدوية.

ونلاحظ أن هذه الدراسة اقتصرت على دراسة القطاع الدوائي دون الغذائي، واكتفت بدراسة تأثير قانون براءات الاختراع على تلك الصناعة دون أن تتعرض لقانون حماية المعلومات السرية الذي سيكون له الأثر الأكبر على صناعة الدواء في حين ان موضوع دراستنا سيشمل القطاع الدوائي والغذائي في الاردن، وأثر قوانين الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على تلك القطاعات.

٢- دراسة مثنى(٢٠٠١)[٢]

تعرضت الدراسة لفكرة قيام وإنشاء منظمة التجارة العالمية، ابتداء من المحاولة الأولى لإنشائها في مؤتمر هافانا عام ١٩٤٥، مروراً باتفاقية الجات عام ١٩٧٤والتي أُعتبرت بديلاً مؤقتاً لقيام المنظمة، حيث ناقش مثنى جولات المفاوضات السبع الأولى من عام ١٩٤٧ ولغاية ١٩٧٣، وعمدت الدراسة إلى تقديم

---

(٢) مثنى، فضل، الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، رسالة ماجيستر منشورة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للثقافة والعلوم الادارية، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٠ م.

شرح مفصل عن آخر جولات الجات وأهمها "جولة الاوروجواي"، وأوردت شرحاً مفصلاً لجميع الاتفاقيات التي تضمنتها الجولة، من اتفاقية الزراعة وصولاً إلى الاتفاقيات المتعلقة بالشؤون التنظيمية والفنية لتجارة السلع مثل اتفاقية المعوقات الفنية واتفاقية منع سياسات الإغراق.

وقدم الباحث دراسة مستفيضة عن إنشاء المنظمة، وهيكلها التنظيمي، وآلية عمل الأجهزة التابعة لها، ومهامُها، وشروط العضوية والانضمام والانسحاب منها وهيئة تسوية المنازعات. كما بينت الدراسة الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية اليمنية ومواقف الأطراف المؤيدة للانضمام والمعارضة له، كما حللّ الجوانب الإيجابية والسلبية التي واجهت الاقتصاد اليمني.

ونلاحظ أن هذه الدراسة اكتفت بتقديم دراسة مستفيضة وشرحاً تفصيلياً عن منظمة التجارة العالمية وأثرها على قطاع التجارة الخارجية اليمنية، دون ان تدرس أثارها على قطاع الصناعة او أي من فروعه، وانما قدمت تحليلاً وصفياً للآثار الإيجابية والسلبية المحتملة على الاقتصاد اليميني، في حين ان موضوع دراستنا سيركز على دراسة أثر منظمة التجارة العالمية وإتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الامريكية على قطاعات محددة، وأثر الاتفاقيات على واقع وإداء تلك القطاعات.

٣-دراسة بنك الإنماء الصناعي (٢٠٠٢)[٣]

تناولت الدراسة تحليلاً تفصيلياً لقطاع الصناعات الغذائية في الأردن، حيث شملت تحليلاً كاملاً عن طبيعة القطاعات الفرعية في تلك الصناعات، وهي منتجات اللحوم المصنعة، ومنتجات الألبان والخضراوات والفواكه، والسكاكر والشوكولاته، والمشروبات والعصائر، والحساء والمرق.

وقامت الدراسة بتقييم الأوضاع العامة لكل فرع من فروع تلك الصناعة، وذلك عن طريق تحليل الإنتاج المحلي الحالي والمتوقع، والمستوردات والصادرات، وأهم الدول المصدرة والمستوردة للمنتجات الغذائية، والطلب المحلي الحالي

---

[٣] بنك الانماء الصناعي، دراسة قطاع الصناعات الغذائية في الاردن، الدار الجامعية للاستشارات والدراسات، عمان ٢٠٠٢.

والمتوقع، والميزان التجاري لكل فرع. واستعرضت الدراسة أهم الشركات العاملة ورؤوس أموالها وأهم منتجاتها، ثم عملت على تحليل الطاقة الإنتاجية القائمة والمستغلة وعمليات التوسع في المنشآت، والفرص المتاحة للتطوير والتحسين وفرص الاستثمار وذلك لكل فرع على حده.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد أهم المشاكل التي تواجهها تلك الصناعات والتي تتمثل بتعدد الشركات المنتجة للسلعة الواحدة، وصغر حجم تلك الشركات نسبياً، واعتمادها على المواد الأولية المستوردة، وإرتفاع تكلفة هذه المواد، وانخفاض الطاقة المستغلة التي لم تزد عن (٥٥%) في كثير من فروع الصناعة وارتفاع تكاليف الإنتاج. وتعرضت الدراسة لمشكلة التسويق التي هي من اكبر المشاكل التي تواجه الصناعة، فصغر حجم السوق المحلي وضعف الأسواق التقليدية وتدني جودة المنتج، كانت أهم العوائق التي تحد من انسياب المنتجات الغذائية في الأسواق المحلية والخارجية.

أظهرت الدراسة بأن قطاع الصناعات الغذائية يساهم بحوالي (٢,٥٥%) من الإنتاج المحلي الإجمالي وحوالي (١٥%) من مجمل الإنتاج الصناعي، وان نسبة الصادرات الغذائية المصنعة لا تزيد عن (٢,٧%) من مجمل الصادرات الوطنية، وان القطاع يشغل ما نسبته (١٧,٧%) من مجمل الأيدي العاملة في القطاع الصناعي .

واستخدمت الدراسة أسلوب الإحصاء الوصفي وأساليب التحليل المالي، وذلك لتحليل بيانات الإستبانة التي تم توزيعها على عدد من الشركات العاملة في ذلك القطاع، وتم تحليل البيانات لتقييم أوضاع الصناعات القائمة. وقامت الدراسة بتحليل الأوضاع الحالية ومقارنتها مع الأوضاع السابقة لها، وقارنت أداء كل فرع مع الفروع الأخرى .

كما قدمت الدراسة بعض المشاريع المقترحة لإنشاء مشروع لإنتاج خضار معلبة، وصلصات ومنتجات رب البندوره والأغذية الخاصة وقدمت دراسة مبدئية (دراسة ما قبل الجدوى الاقتصادية للمشروع)، وبينت حاجة السوق لتلك المشاريع

ومنتجاتها وطبيعة الإنتاج، وحددت مستلزمات المشاريع من أراضي ومباني وكلفة الإنتاج للطن الواحد ونقاط ضعف وقوة كل مشروع.

توصلت الدراسة إلى ضعف قدرة منتجات الصناعات الغذائية على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. وذلك بسبب ارتفاع أسعارها وتدني جودتها، وان الأداء المالي والاقتصادي لمعظم الفروع هو أداء ليس مشجعاً، وان السوق الأردني يستورد نسبة عالية من احتياجاته من المنتجات الغذائية باستثناء منتجات رب البندوره واللحوم المصنعة، الأمر الذي يجعل الاستثمار في باقي الفروع الأخرى مفتوحاً أمام المستثمرين وخاصة عن طريق الإنتاج بترخيص من الشركات العالمية وذلك لضمان الجودة العالية والتسويق الخارجي. وأوصت الدراسة في الاستثمار في تلك الفروع، فوجود الكثير من السلع المستوردة في السوق الأردني يظهر مدى حاجة السوق إلى مثل هذه المنتجات.

ونلاحظ أن هذه الدراسة اقتصرت على دراسة قطاع المنتجات الغذائية، حيث لم تقدم الدراسة تحليلاً كافياً لأثر اتفاقيات التجارة الحرة على ذلك القطاع، في حين أن موضوع دراستنا سيركز على أثر تلك الاتفاقيات على القطاع وإدائه، دون إغفال لواقع القطاع في الاردن.

٤- دراسة شخاترة (١٩٩٧)[٤]

هدفت دراسة شخاترة إلى استقصاء الآثار المتوقعة للجات على قطاع الصناعة في الأردن، وذلك من خلال تحديد الأثر الكمي على التجارة الخارجية في السلع الصناعية سواء كانت صادرات أو مستوردات. حيث قام الباحث بتقدير مرونات الطلب طويلة الأجل على الاستيراد لكل من الأردن وشركائه التجاريين، متمثلين بفرنسا وإيطاليا واليابان وكوريا والهند، وذلك لاستخدامها في عملية التنبؤ عن أثر اتفاقية الجات على التجارة الخارجية في الأردن.

---

[٤] شخاتره، مامون ياسين ، أثر الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة على القطاع الصناعي في الاردن، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، المفرق ١٩٩٧.

وخلصت الدراسة إلى أن الطلب على صادرات الأردن الصناعية في أسواق شركائه التجاريين يعتمد بشكل رئيسي على الأسعار النسبية للصادرات في تلك الأسواق، وان أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على مستوردات الأردن الصناعية تتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، والأسعار النسبية للمستوردات، والمستوردات في السنة السابقة، حيث بين شخاترة من خلال أسلوب التحليل القياسي إلى أن هذه العوامل مجتمعة تفسر حوالي ٩٧% من التغيرات التي تحدث في المستوردات الصناعية بأصنافها المختلفة.

وأظهرت النتائج أن هناك زيادة في صادرات الأردن المتجهة إلى شركائه التجاريين بمعدل نمو قدره (٢٨,٦%) في الفترة الانتقالية (١٩٩٨-٢٠٠٧)، وأوضحت النتائج أن انضمام الأردن لن يكون له أي تأثير سلبي على المستوردات الصناعية خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٨ – ٢٠٠٧) وذلك نتيجة تثبيت التعرفة الجمركية عند مستوى (١٢,٩%). وتوقعت الدراسة أن يكون للانضمام أثر إيجابي في مجال تخفيض العجز التجاري خصوصا مع دول الاتحاد الأوروبي.

وبينت الدراسة أن معظم المؤشرات ترجح أن الإفادة الفعلية التي سيحققها الانضمام للاتفاقية على قطاع الصناعة ستكون ضئيلة. وذلك بسبب انخفاض قدرة القطاع من الاستفادة من الفرص التي تمنحها بنود الاتفاقية، وضعف أداء القطاع كونه يتمتع بمستوى حماية مرتفعة نسبيا، وبسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني مستوى الجودة والنوعية. وفي محاولة لدراسة الأثر الصافي تمكن الباحث من تصنيف السلع المتاجر بها إلى ثلاث مجموعات رئيسة. هي المواد الخام "بوتاس وفوسفات" وهذه السلع لن تتأثر باتفاقية الجات لان تجارتها غير خاضعة أصلا للقيود الكمية والسعرية، أما الصناعات الكيماوية وخصوصا قطاع الأدوية فان الأثر سيكون كبيراً بسبب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، مما سيؤدي إلى إرتفاع تكلفة الدواء وانخفاض قدرته التنافسية، أما باقي الصناعات التحويلية فأن التأثر بالاتفاقية سيكون كبيراً أيضا، بسبب انخفاض مرونتها الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتدني مستوى الجودة والنوعية مما يفقدها القدرة على التنافس في الأسواق العالمية.

ونلاحظ أن هذه الدراسة اقتصرت على دراسة الاثر المتوقع لإتفاقية الجات على قطاع الصناعة والتجارة الخارجية في الأردن ولم تأتي على ذكر منظمة التجارة العالمية، في حين أن موضوع دراستنا سيركز على أثر انظمام الاردن لإتفاقيات التجارة الحرة (متمثلة بمنظمة التجارة العالمية وإتفاقية التجارة الحرة بين الاردن وأمريكا) على قطاع الادوية والأغذية، ومدى تأثر تلك القطاعات بتفعيل قوانين حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٥- دراسة العوايدة (٢٠٠٣)[١]

استهدفت هذه الدراسة قياس الانتاجية والتقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية في الأردن. فاستعرض الباحث واقع الصناعات الغذائية لكل فرع من فروع الصناعة من حيث عدد المنشآت، والعاملين، ومجمل الانتاج، واجمالي القيمة المضافة والموجودات الثابتة.

وقام الباحث بتقدير دالة الانتاج لكل فرع، وقياس المساهمة النسبية لكل من العمل ورأس المال في الانتاج بالاسعار الثابتة والأسعار الجارية، واستخدم الصيغة العامة لدالة الانتاج (كوب - دوغلاس) أي ان:

$$Y = AL^{b_1} K^{b_2}$$

حيث ترمز:

Y = كمية الانتاج بالأطنان

L = عنصر العمل

K = عنصر رأس المال

b_1= مرونة الانتاج بالنسبة للتغير في العمل، وتمثل المساهمة النسبية للعمل في الانتاج

b_2 = مرونة الانتاج بالنسبة للتغير في رأس المال وتمثل المساهمة النسبية لرأس المال في الانتاج.

A = مؤشر للمستوى التكنولوجي أو معلمة الكفاءة.

---

[١] العوايدة، محمد، قياس الأنتاجية والتقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية في الأردن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان ٢٠٠٣.

وقدر الباحث دالة الانتاج لفترة الدراسة مستخدماً طريقة المربعات الصغرى بالصيغة الخطية اللوغرتمية وبيّنت الاختبارات الإحصائية (t,F,R^2,Dw) أن الدالـــة المستخدمة هي دالة صحيحة ومقبولة تماماً لتمثيل العلاقة بين الانتاج من جهة، وكل من العمل ورأس المال من جهة أخرى.

واستطاعت الدراسة قياس إنتاجية كل من العمـــل ورأس المـــال، وإنتاجيـــة الدينار من عوائد العاملين. حيث أظهرت أن إنتاجية العمل في صـــناعة الأعـــلاف المحضرة كانت أعلى من غيرها من الفروع الأخرى، حيث بلغـــت (١٤,٩) ألـــف دينار عام ٢٠٠٠، بينما سجلت صناعة منتجات المخابز أقل قيمة وهي (٢,٩) ألـــف دينار في ٢٠٠٠.

أما إنتاجية رأس المال فأظهرت الدراسة أن نتائج الأعـــوام ١٩٨٦، ١٩٨٧ كانت نتائج غير متناسقة وغير منسجمة مع بقية سنوات الدراسة الثلاث عشر فـــي جميع فروع الصناعة. وبالتالي تم أخذ معدل الإنتاجية للأعـــوام (١٩٨٨-٢٠٠٠)، حيث بلغ أعلى معدل إنتاجية رأس مال في صناعة منتجات المخابز وهو (١) دينار، وأدنى معدل سُجل لصناعة تجهيز وحفظ الفواكة والخضروات.

وبلغ أعلى معدل إنتاجية للدينار من عوائد العاملين فـــي صـــناعة الزيـــوت والدهون (٦,٥) دينار، وأدنى معدل كان (٢,٣) دينار لصناعة منتجات المخابز.

وعند قياس التقدم التكنولوجي، بينت النتائج أن أكثر الصناعات كفاءة كانـــت صناعة الأعلاف المحضرة، حيث كانت تساوي (١)، أما أدنى كفاءة فكانت لصناعة اللحوم إذ لم تتجاوز (٠,٠٨). وقام الباحث بقياس تغير الانتاجية للسنوات، ولفـــروع الصناعات الغذائية عن طريق قياس التغير لكل من الكفاءة الفنية، والكفاءة التامـــة، كفاءة الحجم، وإنتاجية العوامل الكلية والتغير التكنولوجي.

أما عند قياس العائد للحجم في الصناعات الغذائيـــة الأردنيـــة، فأوضـــحت الدراسة أن صناعة الألبان وصناعة الأغذية الأخرى لم تحقق تزايداً في الحجم حيث كانت الزيادة في كل من العمل ورأس المال لا تزيد عن الواحد الصحيح، في حـــين

حققت بقية الصناعات الأخرى تزايداً في الحجم، وبلغت الزيادة في العمل ورأس المال أكبر من الواحد الصحيح.

وأوصت الدراسة بضرورة إدخال التكنولوجيا الحديثة وذلك لزيادة الإنتاجية في تلك الصناعات، وضرورة تبني الإدارة الحديثة في إدارة المصانع، وتأهيل وتدريب وتطوير الموارد البشرية لمواكبة التطورات الحديثة، وإجراء المزيد من الدراسات عن السوق ورغبات المستهلكين والدراسات المتعلقة في المصانع الكبيرة لمعرفة المشاكل والصعوبات التي تواجهها، وأوصت أيضاً بالأهتمام بهذه الصناعات من قبل الدولة وخصوصاً فيما يتعلق بنوعية المنتجات وعلاقتها بصحة المواطن الأردني.

واقتصرت هذه الدراسة على قياس الإنتاجية والتقدم التكنولوجي في قطاع الصناعات الغذائية فقط، ولم تأتِ على ذكر تأثر الاتفاقيات على إنتاجية تلك الصناعات وتقدمها التكنولوجي كما لم تتطرق إلى ذكر الآثار المتوقعة للإنضمام على قطاع الصناعات الغذائية في حين أن موضوع دراستنا سيركز على دراسة واقع تلك الصناعات في الاقتصاد الاردني وأثر اتفاقيات على قطاع الصناعات الغذائية.

٦-الدراسات الأخرى

هناك عدد من الدراسات الأخرى تجدر الإشارة إليها، كونها من الدراسات القريبة إلى موضوعنا؛ فدراسة عايد وآخرون (١٩٩٩)[1] تناولت موضوع "أثر الاتفاقيات الدولية على قطاع الصناعات الغذائية في الأردن" حيث ناقشت هذه الدراسة واقع تلك الصناعات ومتطلبات التغيير فيها لتتلاءم مع الاتفاقيات الدولية، وأهم العوائق الفنية أمام الصادرات الوطنية لمنتجات القطاع في ظل تلك الاتفاقيات. وخلصت الدراسة الى ضرورة إعادة هيكلة قطاع الصناعات الغذائية المحلية بهدف مواكبة التغيرات الاقتصادية ومتطلبات العولمة، وأوصت الدراسة بوجوب وضع

---

(1) عمر، عايد وآخرون، أثر الاتفاقيات الدولية على قطاع الصناعات الغذائية في الأردن، المنهدس الزراعي. العدد السابع والأربعون، عمان، ١٩٩٩.

استراتيجيات جديدة لرفع مستوى جودة المنتجات الغذائية المحلية لتمكينها من إختراق الأسواق الخارجية والمنافسة فيها.

ودراسة أخرى تجدر الإشارة إليه، وهي دراسة الكيلاني (١٩٩٩)[١] التي بحثت في "تأثير اتفاقيات التجارة الدولية على قطاع الأدوية في الدول العربية وسبل التعامل معها" حيث ناقشت موضوع إنشاء منظمة التجارة العالمية والقوانين التي قامت عليها، كما ناقشت البنود الرئيسة في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وأثرها على الصناعات الدوائية العربية.وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل السوق الدوائية العربية المشتركة بحيث تشمل الدواء العربي، كما أوصت بضرورة دراسة وتحديد المزايا التي تمنحها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، للاستفادة من فترة السماح التي تمنح للدول النامية.

وعلى الرغم من تنوع هذه الدراسات، وتطرقها إلى مواضيع بالغة الاهمية، إلا أنها لم تتطرق إلى موضوع دراستنا هذه، ولم تختص بدراسة مبادئ وقوانين إتفاقيات التجارة الحرة المتمثلة بمنظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها لم تبحث في أثر قوانين حقوق الملكية الفكرية على قطاع الصناعات الغذائية، ومع ان دراسة رحاحلة تناولت اثر قانون براءات الاختراع على الصناعة الدوائية، إلا انه أغفل أثر قانون حماية المعلومات السرية على تلك الصناعة.

وبالتالي ستكون تلك الاتفاقيات وقوانينها وآثارها على القطاعات الدوائية والغذائية هي محور دراستنا ومجال بحثنا.

---

[١] الكيلاني، عدنان، تأثير اتفاقيات التجارة الدولية على قطاع الأدوية في الدول العربية وسبل التعامل معها، ورقة مقدمة في اللقاء الاول للمصدرين والمستوردين العرب في قطاع الصناعات الدوائية والصناعات المتممة لها، عمان، ١٩٩٩.

١-٧ منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قدمت شرحاً تفصيلياً لأتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف التي انضم لها الأردن، كما قدمت وصفاً دقيقاً لواقع الصناعات الدوائية والغذائية، حيث استعرضت العناصر الاساسية التي تقوم عليها هذه الصناعات، ابتداءً من عنصر البحث والتطوير على اعتباره نقطة الانطلاق للصناعة الناجحة مروراً بالإنتاج الدوائي والعوامل الرئيسة المرتبطة به، من مواد أولية، والأيدي العاملة، ورأس المال المستثمر، وشراء المعرفة، والجودة، ثم استعرضت الدراسة الدور الهام لعنصر التسويق في خلق الاسواق، واهم المشاكل التي تواجه التسويق محلياً وخارجياً.

كما استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لتوضيح انعكاسات الاتفاقيات التجارية على كلا القطاعين، ومدى تأثر كل منهما بالاتفاقيات المبرمة، كما اعتمدت اسلوب التحليل الاحصائي، حيث تم استخدام الطرق والنماذج الاحصائية البسيطة، وتحليل البيانات، وذلك لقياس العلاقات بين متغيرات الدراسة.

١-٨ تسلسل الدراسة:

تكونت الدراسة من ستة فصول. حيث تناول الفصل الاول مقدمة عن الدراسة، وأهمية الدراسة، المنهجية، وهدف الدراسة، والدراسات السابقة، وتسلسل الدراسة. أما الفصل الثاني فاستعرض قيام وإنشاء منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومبادئهما والقواعد التي قامت عليهما كل منهما وانضمام الأردن لتلك الاتفاقيات.

وتم في الفصل الثالث والرابع عرض لواقع الصناعات الدوائية والغذائية والعقبات التي يتعرض لها كل قطاع، والآثار المحتملة للاتفاقيات على تلك القطاعات، ويأتي الفصل الخامس لتحليل البيانات التي تم جمعها من الشركات المعنية بالدراسة. وختمت الدراسة بالفصل السادس الذي يورد جملة من النتائج المستخلصة من الدراسة، وكذلك الإشارة إلى عدد من التوصيات التي ستساعد الأردن في مواجهة التحديات والمستجدات في ظل النظام التجاري العالمي الجديد.

الفصل الثاني

اتفاقية التجارة الحرة وانضمام الاردن لها

الفصل الثاني
اتفاقيات التجارة الحرة وانضمام الأردن لها

٢-١ المقدمة

أولت دول العالم على إختلاف درجات تقدمها أهمية كبيرة لفكرة التكامل الاقتصادي، فسارعت إلى إقامة العديد من التكتلات الاقتصادية بهدف الحصول على المنافع الاقتصادية وتسهيل عملية إنسياب التجارة بين الدول. ومن أهم التكتلات الإقتصادية التي ظهرت في عصرنا التكتل الإقتصادي الأوروبي (EU) والتكتل الإقتصادي لمجموعة دول أمريكا الشمالية (NAFTA). والتكتل الإقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسيفيك (AS-PC)، ويُعرف د. حسين عمر التكامل الإقتصادي بأنه عملية أو حالة، فبوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد فيها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، وأما عند وصفه بحالة فإنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التعرفة الجمركية بين الاقتصاديات القومية[١]. ويعتبر من أهم أهداف هذه التكتلات الدخول إلى الأسواق العالمية وزيادة قدرتها التنافسية لتحقيق أعلى معدلات نمو وازدهار اقتصادي.

وقد لا يكون من قبيل المبالغة اعتبار إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥) من أهم الأحداث الاقتصادية خلال هذه الفترة، كونها أول منظمة دولية تُعنى بتسهيل وتنظيم عملية انسياب التجارة بين أعضائها دون تمييز، وتعميم فوائدها الإيجابية على مجمل أعضائها من دول العالم، المتقدمة منها والنامية.

ويسعى الأردن كأي دولة نامية ذات اقتصاد صغير نسبياً (ولكنه شديد الانفتاح على العالم) إلى تحرير اقتصاده والخروج به من الإطار المحلي والإقليمي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهومدرك تماما بان الإندماج والإنفتاح على الاقتصاد الدولي سوف يحقق منافع متعددة، تتلخص بفتح الأسواق العالمية أمام الصناعات الأردنية وسهولة الوصول إلى هذه الأسواق، وتشجيع المنافسة العالمية

---

(١) عمر، حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصرة، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة أولى، ١٩٩٨.

القائمة على مبدأ العدالة غير المشوهة، مما سيؤدي إلى تحسين الإنتاج والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية مما ينعكس إيجابيا على الناتج القومي، ويسهم في رفع مستوى دخل الفرد ومستويات المعيشة بشكل عام.

وإيماناً بالدور الهام الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في اقتصاد أي بلد فقد لجأ الأردن إلى عقد العديد من الإتفاقيات التجارية لتفعيل دور التجارة الخارجية وتسهيل نموها، ومن أهم هذه الاتفاقيات:-

١) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization.
٢) إتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية (J-US FTA) Jordan – United state Free Trade Agreement.
٣) إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية European Union – Jardanian Partnership.
٤) إتفاقيات التبادل التجارية الثنائية مع العديد من الدول العربية.

إن الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف معقدة وطويلة، وعادة ما تأخذ الطابع القانوني، فإن الدراسة المتأنية لأهدافها ومضامينها أمراً في غاية الأهمية، فالفهم الدقيق والعميق لتلك الإتفاقيات والقواعد والإجراءات الخاصة بها سوف يساعد على تحديد إمكانية الاستفادة منها، كما يساعد على تحليل الضرر والمخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الدول الأعضاء فيها.

جاء هذا الفصل بهدف التعرف على منظمة التجارة العالمية، مبادئها والتطورات الحاصلة فيها، بدءاً من إتفاقية الجات والجولات الثمانية التي تلتها، إنتهاءاً بإنشاء المنظمة، وأهم الاتفاقيات الفرعية المنبثقة عنها وآلية انضمام الاردن لها، كما يهدف الفصل التعرف على اتفاقية التجارية الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، وأهم البنود والقوانين التي قامت عليها.

٢-٣ الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الجات)

The General Agreement on Tariff and Trade.

تأسست الجات (GATT) في عام ١٩٤٧ بهدف تسهيل التجارة الخارجية وبالرغم من بساطة ومحدودية هذه الاتفاقية في بداية نشأتها إلا أنها تطورت مع مرور الوقت لتغطي جزءاً كبيراً من معاملات التجارة الدولية، وذلك من خلال القواعد والشروط التي وضعتها لتتناسب مع التطورات التجارية والاقتصادية الحديثة، وتم عقد ما مجموعه ثمان جولات من المفاوضات (Rounds) كما هو موضح بجدول رقم (٢-١).

جدول رقم (٢-١)

جولات مفاوضات الجات

التاريخ	مكان الجولة	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
١٩٤٧	جنيف – سويسرا	٢٣	التعريفات الجمركية
١٩٤٩	انس – فرنسا	١٣	التعريفات الجمركية
١٩٥٠ – ١٩٥١	توركواي – إنجلترا	٣٨	التعريفات الجمركية
١٩٥٢–١٩٥٦	جنيف – سويسرا	٢٦	التعريفات الجمركية
١٩٦٠–١٩٦١	ديليون	٢٦	التعريفات الجمركية
١٩٦٤– ١٩٦٧	كينيدي	٦٢	التعريفات الجمركية ومكافحة الإغراق
١٩٧٣– ١٩٧٩	طوكيو	١٠٢	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، إطا للعلاقات التجارية
١٩٨٦– ١٩٩٣	أورغواي	١٢٣	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، الخدمات الزراعية، المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، إنشاء منظمة التجارة العالمية.

المصدر: Sowrce: World Trade Organization (WTO) : Trading into the Future, 1996

وكانت مفاوضات الجات بالجولات الخمس الأولى قد ركزت على تحرير التجارة العالمية في السلع عن طريق تخفيض وتثبيت التعرفة الجمركية، وفي الجولة السادسة (كينيدي) تطرقت المفاوضات لموضوع مكافحة الإغراق وفي الجولة السابعة وهي جولة طوكيو توسعت مظلة المفاوضات لتشمل العديد من الإتفاقيات الهامة وهي:

١- العوائق الفنية أمام التجارة.
٢ - قواعد التقييم الجمركي.
٣- الإجراءات الخاصة بتراخيص الإستيراد.
٤- إجراءات مواجهة الإغراق.
٥- الدعم والإجراءات المضادة.
٦- المشتريات الحكومية.
٧- التجارة في اللحوم البقرية.
٨- التجارة في منتجات الألبان.
٩- التجارة في الطائرات المدنية.

ولكن بعد تلك المفاوضات والجولات تبين أن الجات فشلت في تخفيض العوائق غير الجمركية (non-tariff) على التجارة، حيث لم تحظى العوائق غير الجمركية بالإهتمام اللازم في الجولات السبع التي سبقت جولة الاوروجواي بالرغم من أن جولة طوكيو قد ألقت بعض الضوء عليها، إلا أن ذلك لم يكن كافيا فما زال هناك الكثير من الثغرات في التطبيق الفعلي، فالاتفاق كان محصورا على السلع الصناعية التي تهم الدول المتقدمة، وبقيت السلع الزراعية والمنسوجات والملابس وهي السلع التي تهم الدول النامية والتي تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها خارج الإتفاق.

ثم أتت الجولة الأخيرة للجات "جولة الاوروجواي" لتجري تعديلات على الاتفاقيات السابقة، وتحول الخمس الأولى منها لاتفاقيات متعددة الأطراف مما يعني أن هذه الاتفاقيات تطبق على الدول الأعضاء حزمة واحدة أما الاتفاقيات الأربعة الأخيرة والتي تسمى بالاتفاقيات الجماعية (Plurilateral greements) فان الانضمام لها اختياري[1].

في٢٠ أيلول ١٩٨٦ بدأت الجولة الثامنة من المفاوضات، فبعد التغيرات الجوهرية التي حدثت في مناخ التجارة العالمية، والتي أدت إلى الإضطرابات في الأسواق العالمية نتيجة إزدياد حدة المنافسة على الأسواق الخارجية بين الدول

[1] The General agreement on tariffs and Trade (GATT), The Tokyo Round Tests of the 2nd agreement, Geneva, Ajugust, 1986.

الصناعية، وظهور أهمية التجارة بالخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وارتفاع أسعار النفط عالميا وإزدياد الدعم للقطاع الزراعي الذي مارسه الاتحاد الأوروبي، فجاءت هذه الجولة لتكون أخر جولة تفاوضية في عهد الجات. ويجدر بنا هنا الإشارة إلى أهمية هذه الجولة وذلك كونها أهم الجولات وأطولها على الإطلاق (استغرقت ٧ سنوات ١٩٨٦ – ١٩٩٣)، وتأتي أهمية هذه الجولة كونها ناقشت معظم المواضيع المتعلقة بالنشاط الاقتصادي العالمي وأسفرت عن تغيرات جوهرية في مبادئ التجارة العالمية.

ومن أهم المواضيع التي ناقشتها الجولة:-

١. تحرير التجارة العالمية لتصبح تجارة حرة بدون عوائق أوقيود كمية، وذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية وتحويل الحواجز غير الجمركية والقيود الكمية إلى رسوم جمركية، ثم تخفيض هذه الرسوم.
٢. إدخال السلع الزراعية والملابس ضمن قواعد الجات، والجدير بالذكر أن إدراج الملف الزراعي في جولة الأوروجواي كان السبب الرئيسي وراء تأخر انتهائها. ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية لأي دولة على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي، لذلك سيتم التوسع بهذا البند لاحقا ودراسة أثر الاتفاقيات المتعلقة بالزراعة على المنتجات الزراعية في الأردن.
٣. إدراج مواضيع جديدة لم تكن موجودة قبل الجولة وهي تجارة الخدمات (General agreement on trade of seurces) حيث شكلت التجارة بالخدمات ما نسبته ٢٠% من التجارة الدولية في عام ١٩٩٢[1]، وموضوع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (Trade related intellectual property rights).

وأخيرا موضوع تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة (Trade related Investment Measures rights)، وذلك لوضع ضوابط لتدابير الاستثمار التي تشوه التجارة وتعوقها.

---

[1] مثنى، فضل. مصدر سابق، ص٦٤.

٤. التعديل على بعض قواعد الجات المتعلقة بالرسوم التعويضية واتفاقية مكافحة الإغراق. حيث عالجت الجولة أساليب وطرق مكافحة الإغراق، واتفاقية الإجراءات الوقائية لحماية الصناعات الوطنية إذا ثبت تضررها الناتج عن زيادة الاستيراد من سلع منافسة.

٥. إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO). ففي الأول من كانون الثاني عام ١٩٩٥ كتبت شهادة الوفاة لما يسمى باتفاقية الجات (GATT) وجاءت منظمة التجارة العالمية (WTO) لتحل مكانها، وعملت الـ (WTO) على تنفيذ جميع اتفاقيات الـ (GATT)، خصوصا اتفاقيات جولة الاوروجواي التي كانت السبب وراء إنشاء المنظمة.

٣-٢ منظمة التجارة العالمية "WTO" – World Trade Organization

وهي أول منظمة دولية تُعنى بشؤون تنظيم عملية انسياب التجارة بين الدول الأعضاء دون تمييز. وقد كان قرار إنشاء منظمة التجارة العالمية أهم نتائج جولة الاوروغواي التي عقدت أخر جلساتها في مدينة مراكش المغربية في١٩٩٤/٤/١٥. ومنذ ذلك الوقت بدأت المنظمة بوضع وسن القوانين التي تنظم التجارة العالمية وإدراجها في اتفاقيات جديدة، ومراقبة تنفيذ تلك الاتفاقيات ومقاضاة ومحاكمة كل من يخالفها من الأعضاء.

وتهدف منظمة التجارة العالمية إلى تحرير التجارة من كل القيود وفتح الأسواق العالمية بدون عوائق من خلال خلق نظام تجاري غير متحيز، وضمان عدم التمييز أوالتفرقة بين الأعضاء في التعامل، مع ضمان تحقيق المنافسة العادلة غير المشوهة.

٢-٤ نشأة منظمة التجارة العالمية

اندلعت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩، وكان السبب الرئيسي وراء اندلاعها هوالبحث عن الأسواق، وكانت هذه الحرب مأساة حقيقية ووبالاً على اقتصاديات الدول الأوروبية التي خسرت مستعمراتها ومراكزها الصناعية والتجارية، وسلم منها الاقتصاد الأمريكي الذي خرج من الحرب اقتصاداً قوياً سليماً يملك المقومات التي تمكنه من غزو العالم اقتصاديا، وكانت الممارسات التجارية في فترة ما بعد الحرب تتأرجح ما بين الحرية والحماية، وكانت الغلبة دائما للجانب الحمائي. فبدأت الدول بالتفكير في طرق جديدة لإعادة هيكلة اقتصادياتها بطريقة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة، وفي عام ١٩٤٤ وفي ولاية نيوهامبشر (الولايات المتحدة الأمريكية) عقد اجتماع في فندق بريتون وودز (**Breton Woods Hotel**) حيث تمخض هذا الاجتماع عن اتفاق إنشاء ثلاث مؤسسات دولية تابعة للأمم المتحدة وهي:-

١- الصندوق الدولي لإدارة الائتمان.

٢- البنك الدولي للإشراف على التمويل الطويل الأجل.

٣- منظمة التجارة العالمية.

وتم إنشاء الصندوق والبنك الدوليين في عام ١٩٤٥. وفي الأول من كانون الثاني لعام ١٩٩٥خرجت منظمة التجارة العالمية إلى حيز الوجود، لتضم تحت مظلتها جميع اتفاقيات الجات القديمة والجديدة لتدبير أمور التجارة بدون أي عوائق وقيود كمية التي هي من أهم مبادئ الجات.

وتقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ (والتي هي أصلا مبادئ الجات) أهمها :

١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أوما يعرف بـ MOST-FAVOURED NATION PRINCIPLE.

وينص هذا المبدأ على أن أي إعفاء أو تفضيل أو تنازل منح من أحد الدول الأعضاء لمنتج من أي دولة أخرى، يجب على الفور - ودون أي شرط - تعميم

مثل هذا الإعفاء أوالتفضيل أوالتنازل لجميع الدول الأعضاء في المنظمة وهوما يعرف بـ (You Favor One You Favor All). ويعفى من الخضوع لهذا المبدأ المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول التي كانت تحت الحكم العثماني واستقلت عنه في ١٩٢٣/٧/٢، والمعاملة التفضيلية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا الشعبية[1].

٢- مبدأ المعاملة الوطنية .NATIONAL TREATMENT PRINCIPLE

وينص هذا المبدأ على عدم التمييز بين المنتج المحلي والمنتج المستورد من حيث فرض الرسوم أوالإجراءات الإدارية أوالضرائب الداخلية أوأي عمولات داخلية بهدف حماية المنتج المحلي، وينص أيضا على أن كل تخفيض في الرسوم الجمركية أوغير الجمركية لبلد ما، يجب أن يقابله نفس التخفيض من الجانب الأخر. ويستثنى من ذلك الصناعات الناشئة للدولة النامية حتى تصبح قادرة على المنافسة، كما تستثنى من ذلك الترتيبات المنصوص عليها في اتفاقية الألياف المتعددة (اتفاقية الملابس).

٣- مبدأ المعاملة التفضيلية PREFERANTIAL TRADE TREATMENT PRINCIPLE

وينص هذا المبدأ على حصول الدول النامية على معاملة تفضيلية من الدول المتقدمة بهدف دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية فيه بحيث تسهل عملية دخول صادراتها إلى الدول المتقدمة، وموافقة هذه الدول على تخفيض الرسوم الجمركية وخفض القيود الأخرى على صادرات الدول النامية وبدون أي تنازلات.

٤- مبدأ الشفافية TRANSPARENCY PRINCIPLE

وينص هذا المبدأ على منع استخدام القيود الكمية مثل نظام الحصص. وتستخدم التعرفة الجمركية بدلا منه لحماية الصناعات الوطنية، وذلك لأن استخدام التعرفة الجمركية يساعد على قياس أثرها وأثر تطبيقها، بينما استخدام القيود غير

---

[1] The Test of the General Agreement on Traiffs and trade, Geneva, July, 1986.

الجمركية يخلومن الشفافية لصعوبة حصرها ومراقبتها، وهناك حالات استثنائية لهذا المبدأ في حالة حدوث عجز حاد في ميزان المدفوعات أوفي حالة حدوث زيادة طارئة في واردات سلعة معينة، مما ينتج عنه إضرار بالإنتاج المحلي وخصوصا بالصناعات الناشئة في الدول النامية.

٥- مبدأ المفاوضات التجارية TRADE NEGOTIATIONS PRINCIPLE

وينص هذا المبدأ على اللجوء إلى المفاوضات لحل المنازعات التجارية بين الأطراف، وإذا تعذر ذلك فعلى الأطراف المتنازعة اللجوء إلى مجلس ممثلي المنظمة التابع للمؤتمر الوزاري (انظر ملحق رقم ١) لحل النزاع القائم، ولكن المنظمة لا تملك أي سلطة قانونية لإجبار الدول المتنازعة لتنفيذ أو الإلتزام بالاتفاقية، ولكنها تعطي الحق للجهة المتضررة باتخاذ إجراءات ثأرية ضد الطرف الذي أوقع الضرر.

وتضمنت اتفاقية منظمة التجارة العديد من الاتفاقيات الفرعية التي تهدف إلى تسهيل التجارة، نذكر منها:-

١- اتفاقية مكافحة الإغراق.
٢- اتفاقية قواعد شهادات المنشأ.
٣- اتفاقية الدعم والتعويض.
٤- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.
٥- اتفاقية الزراعة.
٦- اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية .
٧- اتفاقية المعوقات الفنية للتجارة.
٨- اتفاقية التدقيق ما قبل الشحن.
٩- اتفاقية إجراءات ترخيص الاستيراد.
١٠- اتفاقية التدابير الوقائية.
١١- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

وسيتم مناقشة الاتفاقيات السبع الأولى بشكل مفصل اكثر وذلك لأهميتها في هذه الدراسة.

١- اتفاقية مكافحة الإغراق ANTI-DUMPING & COUNTERVAILING DUTIES

يعرُف الإغراق بأنه عملية بيع سلعة منتجة محليا في سوق أجنبي بسعر اقل من سعرها الحقيقي في بلد المنشأ، وذلك بهدف تعظيم الأرباح باتباع القانون العام لتعظيم الأرباح حيث (Marginal Revenue = Marginal Cost)، أو بهدف منافسة المنتج المحلي على أساس السعر المنخفض ودفع المنتج للخروج من السوق لتبقى السيطرة للمنتج المستورد.

وأعطت هذه الاتفاقية الحق للدولة المتضررة بفرض رسوم تعويضية على السلع التي تباع بأسعار إغراقية في السوق المحلي، كما تم الاتفاق على جميع الإجراءات المضادة لسياسة الإغراق بعد خمس سنوات من اتخاذها.

وتنص هذه الاتفاقية انه على الدول الأعضاء منع ومكافحة عمليات الإغراق إذا سببت أوهددت بإلحاق أضرار مادية أوأدت إلى خسائر مادية لأي صناعة ناشئة.

٢- اتفاقيات قواعد المنشأ AGREEMENTS ON RULES OF ORIGIN

تهدف هذه الاتفاقية إلى تنسيق قواعد المنشأ بين الدول الأعضاء وتوحيدها، والدول الأعضاء متفقة على أنها يجب أن تقدم لبعضها البعض نفس المعاملة فيما يتعلق بقواعد المنشأ. وهي مقتنعة بأن عملية تبني وتطبيق اتفاقية شهادات المنشأ لها صعوبتها وعوائقها ولكنها الطريقة المثلى لحماية المستهلك من دلالات مخادعة ومضللة، وعليها أيضا أن تسمح لعلامة قواعد المنشأ أن تلصق على المنتج في حالة الاستيراد، ويجب وضع القوانين بطريقة تمنع من إلحاق الضرر بالمنتج أوإنقاص قيمته أوزيادة تكلفته. ولا يحق لأي دولة من الدول الأعضاء فرض رسوم كعقوبة لفشل أي من الدول الأعضاء الأخرى للإستجابة لمتطلبات العلامات الخاصة بقواعد المنشأ إلا في حالة تأخير هذه العلامات بدوافع تضليلية، أو أن العلامات قد أهملت أوحذفت بقصد التضليل. وأخيراً على الدول الأعضاء أن تتعاون فيما بينها لمنع إستخدام علامات قواعد المنشأ بطريقة تسيء تقديم المنشأ الحقيقي للمنتج.

٣- اتفاقية الدعم والتعويض
AGREEMENT ON SUBSIDIES AND COUNTERVAILING STUDIES.

تحدد هذه الاتفاقية ثلاثة أنواع من الدعم: الدعم الممنـوع وهوالـدعم المقـدم للمنتجات الزراعية، وهذا النوع من الدعم له علاقة بـأداء الصـادرات أواسـتخدام السلع المحلية بدلا من المستوردة. والدعم المسموح به مثل دعم الإنتاج المحلي ولكن هذا أيضا يؤثر على الدول الأعضاء. وأخيرا الدعم المسموح والقابـل للاعتـراض وهوالدعم المقدم بشروط مسبقة.

كما تولت الاتفاقية تنظيم عملية الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء ضـد المستوردات المدعومة، فيجب أن تثبت الدولة أن السلعة المستوردة مدعومة وإثبات أن هذا الاستيراد قد سبب الضرر فعلا للصناعات المحلية أوهددها.

٤- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية Trade Related Intellectual Property Rights

تتكون اتفاقية حقوق الملكية الفكريـة مـن (٧٣) مـادة تشـرح وتوضـح الاجراءات والضوابط والقوانين التى يجب على الدول الاعضـاء اتباعهـا لحمايـة حقوق الملكية الفكرية.

وتأتي المادة الاولى من الشروط العامة والمبادئ الأساسية للاتفاقية لتعطـي كل دولة الحرية في اختبار الأسلوب الأمثل لتطبيق شروط الاتفاقية بما يتناسب مـع القانون العام والممارسة القانونية المتبعة فيها. حيث يسمح للدول اتباع حماية أعلـى من تلك المنصوص عليها في الاتفاقية، شـريطة ان لا تنتهـك ولا تتعـارض مـع الشروط الواردة فيها. وتؤكد الاتفاقية على تطبيق أهم مبادئ الـ(WTO) المتعلقـة بالمعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية.

تهدف الاتفاقية من حماية هذه الحقوق المساهمة في تحفيز الاختراعات التكنولوجيا وعملية نقلها وانتشارها، لتحقيق المنفعة المتبادلة بين المُنتج والمُستخدِم لهذه التكنولوجية بطريقة تساعد على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والتوازن بين الحقوق والإلتزامات، وتُعطى الدول عند وضع وتعديل القوانين والانظمة الحق

في تبني المقاييس الضرورية لحماية الصحة العامة والغذاء بما لا يتعارض مع شروط الاتفاقية .

وتُعرف أدوات الملكية الفكرية بأنها جميع ما يقوم به العقل البشري من إختراع أو إبتكار أو إبداع، ويدرج تحت مصطلح الملكية الفكرية المجالات السبع الواردة في الاتفاقية وهي :-

- حقوق النشر(Copyrights)، التأليف، برامج الحاسوب والتسجيلات الصوتية، وتكون مدة الحماية لهذه الحقوق ٥٠ سنة من تاريخ إيجاز نشرها أوإنتاجها، ويحق للناشر أوالمنتج الموافقة أوعدم الموافقة على التأجير التجاري لأعماله.

- العلامات التجارية (Trade Marks) بما فيها الاسم التجاري، وتعرف العلامة التجارية بأنها أي علامة أو مجموعة من العلامات قادرة على تمييز سلعة أو خدمة ما عن غيرها من السلع والخدمات[1]. وتكون مدة الحماية سبع سنوات عند كل إعادة تسجيل للعلامة التجارية، ويشترط أن يتم تسجيل هذه العلامات في السجل التجاري للبلد.

- المؤشرات الجغرافية (Geographical Indications)، وهي المؤشرات التي تحدد منشأ السلعة، وذلك من أجل تعريف المستهلك بنوع وخصائص تلك السلعة ولمنع حدوث أي تضليل.

- التصاميم الصناعية (Industrial Design)، وتنص الاتفاقية على توفير حماية كاملة لجميع التصاميم الصناعية الاصلية، حيث تصل فترة الحماية لهذه التصاميم الى عشر سنوات، حيث يمنع تقليدها دون اذن مالكها إلا بعد انقضاء تلك المدة.

---

[1] أبو زعرور، محمد سعد بن سهو، الجان ومنظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق، دار البيارق، عمان، ٢٠٠٠. ص٥٤.

- تصاميم الشكل الخارجي للدوائر المتكاملة (LAY-OUT DESIGN OF INTEGRATED CIRCUITS.) وتعرف بأنها التركيب ثلاثي الابعاد للدارة الكهربائية المتكاملة وطريقة سريان التيار الكهربائي في مجالها، مما يمكنها من اداء وظيفة كهربائية معينة ويعطيها صفة منتج إما وسيط أو نهائي. وتنص الاتفاقية على وجوب التقيد بأسس معاهدة واشنطن المتعلقة بالشكل الخارجي للدوائر المجمعة، وتمتد فترة الحماية لهذة التصاميم الى عشر سنوات .
- حماية المعلومات السرية(Protection of Undisclosed Inforamtion)، حيث قدمت الاتفاقية في جزءها السابع موضوع حماية المعلومات السرية وذلك لضمان حماية فاعلة ضد المنافسات التجارية غير العادلة الناتجة عن استعمال معلومات سرية اومملوكة من قبل الغير.

ونصت الاتفاقية بأنه على الاعضاء حماية المعلومات غير المفصح عنها والمعلومات المقدمة للحكومة اواي من أجهزتها . واعطت الاتفاقية الحق للاشخاص الطبيعيين والقانونيين بمنع الافصاح عن او تملك المعلومات التى بحوزتهم بشكل قانوني، بغير رضاهم وبشكل يخالف الممارسات التجارية العادلة بشرط ان تكون هذه المعلومات : -

١. سرية من ناحية أنها ليست معروفة أو لم يكن من السهل الحصول عليها في المجالات المتاحة للأشخاص الموجودين في المجالات التي تتعاطى مثل هذه المعلومات .
٢. ذات قيمة تجارية لانها سرية .
٣. اتخذ مالكها الشرعي كل الخطوات المعقولة بالظروف الطبيعية للمحافظة على سريتها[١].

---

[١] الحاج حسن، يوسف، "الأفاق المستقبلية للصناعة الدوائية العربية في ظل السوق العربية المشتركة، ورقة بحث مقدمة في ندوة الإتحاد العربي لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية العائرة، القاهرة، ٢٠٠١.

في المادة (٣/٣٩) من الجزء السابع اشترطت الاتفاقية انه عندما يفرض الاعضاء كشرط لمنح موافقة لتسويق المنتجات الدوائية والزراعية التى تحتوي مواد كيميائية جديدة، تقديم الاختبارات غير المفصح عنها اواي بيانات اومعلومات اخرى والتى تطلّب انشائها جهود ضخمة، فانهم ملزمين بحماية تلك الاختبارات والبيانات من الافصاح اوالاستغلال الا اذا كان ذلك ضروريا لحماية العموم.

- براءات الاختراع (Patents)، حيث ناقش الجزء الخامس من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية موضوع البراءات، ومنحت الاتفاقية براءة اختراع لكل اختراع سواء منتج او طريقة تصنيع شريطة ان يكون :-

١- جديد (NOVELTY)

٢- له خطوة اختراع (NON-OBVIOUSNESS)

٣- ان يكون قابلا للتطبيق الصناعي (CAPABLE OF INDUSTERIAL APPLICATION)

وتنص الاتفاقية على منح حق البراءة دون اي تمييز لمكان الاختراع أو لمجاله التكنولوجي أو سواء كان المنتج مستورداً أم مصنعاً محلياً . ويحق للدول ان تستثني من حق براءة الاختراع وتمنع الاستغلال التجاري له داخل اراضيه، اذا كان هذا الامر ضروريا لحماية صحة وحياة الانسان والحيوان والنبات، أو تجنب اي اضرار بالبيئة، شريطة أن لا يكون هذه الاستثناء وضع كون الاستغلال التجاري ممنوع بقانون البلد . ويمكن للأعضاء أن يستثنوا من حق البراءة كل من :-

أ- الاختراعات الجديدة التى يتعارض استغلالها تجاريا مع الاخلاق العامة .

ب- اساليب الجراحة وطرق علاج وتشخيص الامراض التي تصيب الانسان والحيوان.

جـ- العمليات البيولوجية لإنتاج الحيوانات والنبات بإستثناء العمليات البيولوجية الجزئية والعمليات غير البيولوجية.

وتنص الماده (٢٨) من الاتفاقية على ان البراءة تمنح لصاحبها الحقوق الحصرية التاليه:-

أ – عندما تكون المادة المعنية في البراءة منتج، تمنع الاتفاقية اي طرف ثالث لم يحصل على موافقة مالك حق البراءة من اي فعل سواء صناعة، استخدام، عرض للبيع، بيع أو إستيراد ذلك المنتج.

ب– عندما تكون المادة المعنية طريقة تصنيع، تمنع الاتفاقية اي طرف ثالث لم يحصل على موافقة مالك الحق من استخدام هذه الطريقة ومن اي فعل اخر، استخدام، عرض للبيع، بيع أو إستيراد المنتج الذي يتم الحصول عليه من تطبيق تلك الطريقة .

ويحق للمالك ان يحول حق ملكية البراءة لطرف ثالث اوالتخلي عنها اونقلها كإرث. وله الحق في إبرام أية عقود وتراخيص متعلقة في البراءة وإنهائها والتعامل بها.

تشترط المادة (٢٩) على طالب البراءة تقديم كشف كامل ومفصل عن الاختراع ليتكمن خبير في مجال الاختراع من تطبيقه، كما يحق لهم ان يطلبوا بأن يضم الطلب افصاحا كاملا عن الطريقة المثلى والمعروفة لدى المخترع لتنفيذ الاختراع. واوردت الاتفاقية في المادة (٣٠) إستثناءات الحقوق الممنوحة، حيث يحق للدول الأعضاء تقديم استثناءات محدده للحقوق الحصرية التى تُمنح للبراءة، شريطة ان لا تتضارب هذه الاستثناءات بشكل غير منطقي مع الاستثمار الطبيعي للبراءة، وان لا تؤدي الى اجحاف غير منطقي بالفائدة الشرعية لمالك البراءة، اخذين بعين الاعتبار الفائدة الشرعية للطرف الثالث .

اما المادة (٣١) فناقشت موضوع التراخيص الاجبارية، وتقوم الحكومة أو أي طرف ثالث مفوض من قبل الحكومة بمنح تلك التراخيص على ان تُراعى الشروط التالية :–

١– تؤخذ التراخيص على ميزاتها الفردية، اي ان يتم التعامل مع كل حاله بشكل مستقل .

٢– فرض الرخص الاجبارية لمدة محددة، وتُلغى فور زوال الهدف الذي وجدت من اجله .

٣- تُعطى التراخيص لتغطية حاجة السوق المحلي فقط .

٤- تمنح التراخيص الاجبارية بحالة تعذر الحصول على رخصة اختيارية من مالك الحق ضمن شروط تجارية معقولة، ويحذف هذا الشرط بالحالات التالية :-

أ - الطوارىء القومية والظروف الطارئة الضرورية.

ب- الاستخدام العام غير التجاري.

٥- يُدفع لمالك الحق تعويض مالي مناسب عن استخدام إختراعه، آخذين بعين الإعتبار القيمة الاقتصادية لتلك التراخيص .

٦- الشرعية القانونية لأي قرار مرتبط بالتراخيص الاجبارية يجب ان يكون خاضعا للمراجعة القضائية اومراجعة جهة مستقلة (سلطة عليا موثوق بها) وكما تكون قرارات التعويضات المالية خاضعة لتلك المراجعات ايضا .

وجاءت الماده (٣٤) لتوضح موضوع عبء الاثبات في قضايا انتهاك براءات طرق التصنيع. فأعطت الاتفاقية الحق للسلطة القضائية في مطالبة المُدعى عليه، وهو هنا مصنع المنتج المطابق ان يثبت بان طريقة التصنيع التى اتبعها في تحضير منتجه المطابق مختلفة عن طريقة التصنيع المحمية. علماً بأن هذه المادة تتناقض مع المبدء القضائي المعروف بأن البيّنة على من ادعى.

وتقوم الدول الأعضاء بإستحداث قوانين محلية لكل منها لحماية حقوق الملكية الفكرية. وقد أعطيت الدول المتقدمة سنة واحدة منذ بدء العمل بمنظمة التجارة العالمية، أمّا الدول الأقل نمواً فتصل فترة السماح إلى عشر سنوات منذ بدء العمل بمنظمة التجارة العالمية من أجل تطبيق الاتفاقية، بينما أعطيت الدول النامية فترة سماح تصل إلى خمس سنوات، ويحق للدول المتقدمة تأجيل تطبيق إلتزامها بمجال حماية حقوق براءات الاختراع لمدة خمس سنوات، وذلك بما يخص الاختراعات المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة والتي هي أصلا غير محمية في قوانينها المحلية. كما تنص الاتفاقية على ضرورة قيام الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية فيما يتعلق

باستحداث القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، وذلك وفقا لشروط تتفق عليها الدول فيما بينها.

وتتعهد الدول الأعضاء في المنظمة بالتقيد بجميع الإجراءات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث تقوم بوضع وتنفيذ القوانين المحلية لحماية هذه الحقوق وتطبيق الإجراءات المدنية والجنائية اللازمة في حالة انتهاكها. وتقوم الاتفاقية على مبادئ الجات الأساسية وأهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية، كما تتعهد الاتفاقية بالالتزام بأسس حماية حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في اتفاقيات حماية الحقوق الملكية الفكرية ومنها، اتفاقية باريس (١٩٧٦) Paris Convention، واتفاقية بيرن (١٩٧١) Berne Convention، واتفاقية روما Rome Convention، ومعاهدة واشنطن Washington Treaty.

٥- اتفاقية الزراعة Agreement on Agriculture

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في اقتصاديات الدول كافة، لذلك عملت الدول على إخضاع هذا القطاع ومنتجاته إلى الكثير من السياسات الحمائية المتشددة بهدف دعم وحماية السلع والمنتجات الغذائية، مما أدى إلى ظهور تشوهات بالغة في السياسات الزراعية. وقد أثرت هذه التشوهات في سير المفاوضات في جولة الاوروجواي حول المواضيع الزراعية، وتعتبر اتفاقية الزراعة من أهم وأطول المواضيع التي تناولتها الجولة، وهو الاتفاق الأول من نوعه في مجال الزراعة حيث فشلت الجولات السابقة في اعتماد المواضيع الزراعية في إطار الاتفاقيات، وذاك بسبب الخلافات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والتي سببها قيام الأخيرة بتبني ما يعرف بالسياسة الزراعية المشتركة، حيث تضمنت هذه السياسة ثلاثة أنماط من الحماية الزراعية[1]:

---

[1] المجذوب، أسامة، الجات ومصير البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، القاهرة، ١٩٩٦، ص٩٧.

أولاً: استخدام التعرفة الجمركية المفروضة على السلع الزراعية والغذائية المستوردة كأداة للتحكم بدرجة المنافسة التي تسمح بها هذه الدول داخل أسواقها. وتكون هذه التعرفة متغيرة وذات علاقة عكسية بالأسعار العالمية، بحيث ترتفع التعرفة إذا ما انخفضت الأسعار وتنخفض التعرفة اذا ما ارتفعت تلك الأسعار، وبالتالي يكون أثر هذه التعرفة الجمركية مطابقاً ومماثلاً لأثر القيود الجمركية.

ثانيا: الدعم الحكومي بمختلف صوره، من إعانات مالية، وتحديد لمستويات الأسعار، أو ضمان حد أدنى لأسعار المنتجات، بالإضافة لتدخل الدولة كمشترية وذلك عند تدني الأسعار.

ثالثا: دعم الصادرات من السلع الزراعية لضمان مقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية على أساس الأسعار المنخفضة والجودة العالية.

وقد ساعدت هذه السياسة دول الاتحاد الأوروبي على كسب تنافسية عالية لصادراتها الزراعية ومنتجاتها الغذائية، بالرغم من أن هذه الدول لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها من هذه الصادرات. كما أنها عملت على إغلاق أسواق الاتحاد في وجه الصادرات التي لا توافق المعايير الأوروبية. وبسبب هذه السياسة التي تبعتها الدول الأوروبية، نشب الخلاف بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي بدورها كانت تستخدم هذه السياسة مما هدد بإفشال جولة الاوروجواي.

وأخيرا، وفي عام ١٩٩٢ تمكنت الدولتان وبمشاركة كل من كندا واليابان من عقد مؤتمر في بلير هاوس بواشنطن، حيث توصلت الأطراف الأربعة إلى اتفاقية عرفت باتفاقية بلير هاوس[١]، وقد تضمنت هذه الاتفاقية أربعة أجزاء رئيسة هي:

---

[١] المجذوب، مصدر سابق، ص٩٩ .

١. دخول الأسواق وذلك عن طريق تخفيض التعرفة الجمركية.
٢. خفض الدعم بمختلف أنواعه، وتحويل القيود الكمية الجمركية إلى قيود تعريفية، وذلك بهدف إزالة التشوهات في السياسات الزراعية.
٣. اتفاق الإجراءات الصحية.
٤. مشروع القرار الوزاري والذي ينص على أن تقوم الدول المتقدمة بتعويض الدول النامية المستورد الصافي للغذاء، والدول الأقل نموا من الآثار السلبية التي من الممكن أن تتعرض لها هذه الدول من جراء تطبيق اتفاقية الزراعة.

٦- اتفاقية تدابير الصحة والصحة العامة

Agreement on Sanitary and Phytosanitary Measures

وتعرف هذه التدابير بأنها الإجراءات المتبعة لحماية صحة وحياة الإنسان والحيوان والنبات من المخاطر الناجمة عن انتقال وانتشار الأوبئة والأمراض أوالكائنات الناقلة للأمراض أوالمسببة لها، كما تشمل المواد المضافة أوالملوثات والسموم المسببة للمرض الموجودة في المواد الغذائية.

وتؤكد هذه الاتفاقية على أنه من حق كل دولة عضو في المنظمة أن تتبنى وتفرض وتنفذ التدابير الضرورية لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات، شريطة أن لا تشكل هذه التدابير بأي شكل من الأشكال عائقاً غير ضروري أمام التجارة العالمية، وأن لا تكون التدابير والمقاييس المفروضة مطبقة بشكل إستبدادي أوتحكمي أوبتمييز غير مبرر بين الأعضاء، وأن يكون الهدف الوحيد منها هو الحماية.

وتهدف هذه الاتفاقية لتحسين حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات لجميع الأعضاء، آخذين بعين الاعتبار أن هذه التدابير عادة ما تطبق على أساس اتفاقيات ثنائية أو بروتوكولات. لذلك ترغب الاتفاقية في تشكيل إطار متعدد الأطراف من القوانين التي تحكم وتوجه التنمية، التبني والتطبيق لتدابير الصحة والصحة النباتية

في محاولة لتقليل أثرهم السلبي على التجارة، والاعتراف بالمساهمة المهمة التي ممكن أن تحدثها المقاييس والدلائل والتوصيات العالمية.

كما ترغب الاتفاقية بمساعدة الدول النامية التي ستواجه صعوبات متعددة، خاصة في التطبيق والإذعان لتدابير الصحة والصحة النباتية للدول المستوردة، وبالتالي صعوبة الدخول لأسواقها. بالإضافة للمعادلات والطلبات المتعلقة بهذه التدابير داخل هذه الدول.

بنيت الاتفاقية على شروط واضحة تمنع أي من الأعضاء فرض أي تدابير متناقضة مع ما جاء فيها، أو قيود خداعية بهدف إعاقة إنسياب التجارة العالمية، وتشترط أيضا أن تكون التدابير مفروضة للحد الضروري لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات، ومبنية على مبادئ علمية، ولا تطبق هذه التدابير إلا بعد الحصول على دليل علمي كافي بضرورة تطبيقها.

٧- **اتفاقية المعوقات الفنية أمام التجارة Agreement on Technical Barriers to Trade**

تعرف المعوقات الفنية بأنها القيود المرتبطة بخصائص السلعة الفنية ومواصفاتها القياسية، والتي من الممكن أن تستخدمها الدول كقيود غير جمركية على التجارة. فبالرغم مما أوصت به جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تحويل كافة القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية، فانه من السهل جدا أن تستخدم دولة ما المعوقات الفنية بهدف إعاقة تحرير التجارة. لذلك جاءت اتفاقية المعوقات الفنية أمام التجارة لتضع إطاراً واضحاً لكل ما يتعلق بتلك المعوقات. وتنص الاتفاقية على ضرورة وضع مجموعة من الضوابط التي تحكم قيام أجهزة الحكم بإعداد نظم المعايير الفنية واعتماد هذه النظم وتطبيقها سواء على المستوى المحلي أوالمركزي، أو على مستوى الهيئات غير الحكومية[1].

ويتعهد الأعضاء في المنظمة بتطبيق مبدئي الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية عند تنفيذ هذه الاتفاقية، وبالتالي يجب على جميع الدول الأعضاء معاملة المنتج المستورد معاملة المنتج المحلي، أو أي منتج من أي منشأ آخر، وذلك فيما

---

[1] المجذوب، مصدر سابق، ص١٩٢ .

يتعلق بالأنظمة الفنية، بشرط أن لا تكون هذه الأنظمة عائقا غير ضروري أمام تدفق التجارة الدولية، وأن يكون السبب وراء استخدامها هو حماية الإنسان والحيوان والنبات، وحماية البيئة، ولأغراض الأمن القومي، ومنع ممارسات الغش وتضليل المستهلك والتقليد.

وتنص الاتفاقية على الاستمرار باستخدام المعايير والأنظمة الدولية طالما أنها تحقق الأغراض المنشودة والتي وضعت من أجلها، وتبقى هذه المعايير والأنظمة سارية المفعول طالما هنالك ضرورة لوجودها وتنتهي فعاليتها بانتهاء الحاجة أوالغاية التي وضعت من أجلها. وتحث الاتفاقية الدول الأعضاء على التعاون فيما بينها لإعداد معايير دولية قياسية للمنتجات بحيث تكون هناك فترة زمنية كافية ما بين نشر هذه المعايير والإجراءات التي تم اعتمادها وبدء سريان العمل بها، بشرط إتاحة المجال أمام جميع الأعضاء أو الأطراف ذات المصلحة من الاطلاع على هذه المعايير والإجراءات والأنظمة.

كما تنص الاتفاقية على ضرورة قيام الدول المتقدمة بتقديم المساعدة والمشورة للدول النامية. وتشترط عدم استخدام هذه المعايير بهدف تقييد تدفق التجارة بين الدول النامية والمتقدمة، آخذين بعين الاعتبار ارتفاع تكلفة تطبيق هذه المعايير والإلتزام بها، مما يضعف قدرة منتجات الدول النامية على التنافس مع منتجات الدول المتقدمة في هذا المجال.

٢-٥ انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية

أصبح انضمام الأردن إلى المنظمة ضرورة ملحة، وأمرا لا بد منه، وذلك لكي يتمكن بلد ذواقتصاد صغير كالأردن من إثبات حقه وحصته في الاقتصاد العالمي، كما إن فكرة عدم الانضمام سوف تترك انطباعا سلبيا لدى المستثمرين الراغبين بالاستثمار بالمنطقة من أن الأردن لا يُراعي أو يهتم بحقوق المستثمرين، الأمر الذي سوف يكلفنا الكثير ويدفعنا إلى التقوقع نحوالذات.

لم يكن القرار بتقديم طلب الانضمام للمنظمة قراراً جديداً، فالأردن على علاقة قديمة مع الـــ(GATT). فقد كانت الحكومات الأردنية مهتمة بالانضمام

لاتفاقية الـ(GATT) منذ عام١٩٦٣، حيث شارك الوزير حاتم الزعبي – وزير الاقتصاد الوطني آنذاك – في اجتماعات المؤتمر الوزاري خلال جولة طوكيو، ثم بعث وزير الخارجية الأردني رسالة لسكرتارية الـ(GATT) يطلب فيها انضمام الأردن للاتفاقية، ولكن حالت حرب ١٩٦٧ دون ذلك. وفي عام ١٩٦٩ قامت مؤسسة التنمية الصناعية بالاستفسار عن آلية الانضمام، وفي منتصف السبيعنات قامت الـ(GATT) بإجراء دراسة موجزة عن الاقتصاد الأردني، وقدمت بعض التوصيات لتصحيح الأوضاع الاقتصادية قبل الانضمام، وبقي مندوب الأردن الدائم في جنيف حاضراً لمتابعة أعمال الـ(GATT)، ولكن بقي الحال كما هوعلى حاله حتى عام ١٩٩٤، حيث قدم الأردن طلب الانضمام للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية، وفي نفس العام تم تشكيل لجنة لدراسة الطلب، عندما أنشئت المنظمة في عام ١٩٩٥ تم تحويل طلب الأردن لمنظمة التجارة العالمية التي حلت محل الـ(GATT).

٢-٦ آلية الانضمام

قام الأردن بتقديم طلب الانضمام في أيلول ١٩٩٥ للمدير العام للمنظمة الذي قام بدوره بإرسال نسخ عن الطلب لجميع الدول الأعضاء، ثم حصل الأردن على موافقة المجلس العام للدول الأعضاء للنظر بالطلب، وتم تشكيل فريق عمل مهمته تقصي الحقائق وبدء عملية التقييم (عادة ما يكون فريق العمل مؤلف من الأعضاء الذين تربطهم بالبلد مصالح اقتصادية كبيرة)، وعُين (K.Kesavapany) سفير دولة سنغافورة سابقاً، رئيساً لمجموعة العمل الأردنية.

وقام الأردن بعد ذلك بتقديم مذكرة مفصلة عن الاقتصاد الأردني، أورد فيها وصفا مفصلا لجميع جوانب السياسة الخارجية التي يتبناها، وتلقى الأردن ما يزيد عن ألف سؤال وتمت الإجابة عليها جميعا، كما تم عقد عدة جلسات مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف، حيث عقدت أول جلسة في ١٩٩٧/٧/٤ بين الأردن ومجموعة العمل، وعقدت جلسات المفوضات الثنائية الجانبية لكسب الدعم لانضمام الأردن.

وبعد أن تم تقديم العروض الأولية للتنازلات الجمركية وإلتزامات الخدمات، قام الأردن بترجمة جميع القوانين والتشريعات الجديدة وإرسالها للمنظمة، وبُحِث السياسات والإجراءات التجارية الأردنية والتي تُعد مخالفة لمبادئ المنظمة بهدف تعديلها أوإلغائها، كما تم تقديم شرحاً كاملاً حول الدعم الذي تقدمه الحكومة للقطاع الزراعي.

وفي ٢٠٠٠/٢/٢٤ صدر القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ وسمي قانون تصديق انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية، وتم نشره في الجريدة الرسمية رقم ٤٤١٥، وفي ٢٠٠٠/٤/١١ أعلنت منظمة التجارة العالمية، أن الأردن هوالعضو رقم ١٣٦ فيها.

٢-٧ اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية

اصبح من الصعب بمكان، وفي خضم الصراع الاقتصادي القائم بين القوى الاقتصادية العظمى في العالم، أن يتمكن أي بلد مهما بلغت قوته الاقتصادية والسياسية أن يفرض نفسه منفردا أمام التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة.

وفي ظل التطورات الهامة بالاتجاه نحو العولمة والإنفتاح الاقتصادي، يسعى الأردن إلى النهوض باقتصاده الوطني ومواكبة أسس الاقتصاد العالمي الجديد، وتفعيل علاقاته الاقتصادية والتجارية مع دول العالم. وبعد أن نجح الأردن في تَطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، استطاع اللحاق بركب الدول المتقدمة بالانضمام والتوقيع على العديد من الاتفاقيات التجارية، حيث دخل الاقتصاد الأردني مرحلة جديدة في مسيرته التنموية عند توقيعه على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تهدف إلى تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين. ففي ٢٠٠٠/١٠/٢٤ قامت كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بينهما، وذلك من أجل تعزيز نظام التجارة متعددة الأطراف حيث تعمل كلتا الدولتين على تحرير التجارة بالسلع والخدمات وتسهيل حركة البضائع ورؤوس الأموال والأشخاص الطبيعيين بينهما.

وتنص الاتفاقية على أن يتعهد الطرفان بتقديم التزامات متكافئة مع جميع بنود الاتفاقية وذلك فيما يتعلق بحماية البيئة، وحقوق الملكية الفكرية، وحقوق العمال، والتجارة الإلكترونية، والتزامات التأشيرات، ومشتريات الحكومة، وإجراءات الحماية للصناعات الناشئة، وقواعد المنشأ، وآلية حل النزاعات بينهما في حال حدوثها.

ويسعى البلدان إلى تحرير التجارة بينهما لتحقيق مصالحهما الاقتصادية، وتقوية العلاقات القائمة بينهما سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وبالرغم من إدراك البلدين لحقيقة الاقتصاد الأردني، كونه اقتصاداً صغيراً ومازال في طور النمو، إلا انهما متفقتان على تحقيق التنمية المستدامة، ورفع مستوى المعيشة، وتحفيز الاستثمار، وخفض معدلات البطالة، وتشجيع النموالاقتصادي، ورعاية وحماية الإبداع والابتكار، وضمان حقوق المفكرين والمبدعين، وتفعيل تشريعات البيئة وتطبيقها.

وتأتي الاتفاقية في ثمان عشرة مادة، بالإضافة للملاحق والجداول التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية. حيث تنص المادة الأولى على إنشاء منطقة تجارة حرة في مدة أقصاها ١٠ سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية، كما توضح المادة الأولى علاقة هذه الاتفاقية مع الاتفاقيات الأخرى، حيث يؤكد البند الأول على أن تأسيس المنطقة الحرة يجب أن يتفق مع المادة (٢٤) من الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT) والمادة (٥) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS). ويؤكد الطرفان بالبند الثاني على حقوقه والتزاماته نحوالطرف الأخر، وذلك بموجب الاتفاقيات القائمة، الثنائية والمتعددة الأطراف والتي يشكل كل منهما طرفاً فيها بما في ذلك اتفاقية مراكش المنشأة لمنظمة التجارة العالمية (اتفاقية منظمة التجارة العالمية).

وينص البندان الثالث والرابع من المادة الأولى، انه لا تفسر الاتفاقية بأنها تنتقص من أي من الاتفاقيات القانونية الدولية بين الطرفين، والتي تمنح سلعة أوخدمة، أومورد لسلعة أوخدمة معاملة افضل مما تمنحه هذه الاتفاقية، وانه ليس في المادة (١٧) من الاتفاقية ما يفسر على أنه يعطي لأي طرف الحق بإتخاذ إجراء يخل بالتزاماته بموجب اتفاقية التجارة العالمية.

وتقوم الاتفاقية على مبدأ المعاملة الوطنية، حيث يتعهد كل طرف بمنح السلع والخدمات وموفريها والتي منشأها الطرف الأخر نفس المعاملة الوطنية التي يمنحها للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وموفري تلك الخدمات. ولا يحق لأي طرف التمييز عند تطبيق أي إجراء بين المنتج المحلي والمستورد، إلا في حالات استثنائية متفق عليها مسبقاً، كما لا يجوز إستحداث أي رسم جمركي أوقيد كمي على الواردات بما لا تسمح به الاتفاقية وذلك التزاماً بمبدأ الشفافية.

وتنص الاتفاقية على تحرير التجارة من كل القيود والعوائق، والإبقاء على الرسوم الجمركية فقط، والتي بدورها سوف تخفض تدريجياً للوصول إلى منطقة تجارة حرة في مدة أقصاها ١٠ سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية، ويشمل التخفيض الجمركي جميع السلع الزراعية والمصنعة وغير المصنعة، ولا تستثنى أي سلعة من هذه التخفيضات إلا السلع الحساسة لكلا الطرفين والتي تخضع لترتيبات خاصة مثل التفاح، والدواجن، والتبغ وأشباه التبغ،والكحول والسيارات.

وقد وافق الطرفان على تصنيف البعض الآخر من السلع ضمن فئة الأولويات لكل بلد على حده، وذلك بهدف الإسراع بتقليص المدة اللازمة لتحريرها من كافة القيود والرسوم الجمركية القائمة، بينما حافظ الأردن على السقف الأعلى للتعرفة الجمركية، ونمط التحرير التدريجي المتفق عليه لبعض السلع. وحسبما ورد في جداول انضمامه لمنظمة التجارة العالمية، إضافة لاحتفاظه بالميزات الممنوحة للبضائع التي تصنف ضمن نظام الأولويات العام (Generalized System of Preferences)، والذي يضم بعض المنسوجات الفلكلورية اليدوية، مثل، السجاد والبسط والمعلقات المصنوعة من الصوف والمطرزات بشكل عام. أما ميزات النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الفئة، فهي تتلخص بكون هذة السلع معفاة من الرسوم الجمركية، والقيود الكمية أو النوعية، وتستفيد من هذه الرسوم كافة الدول النامية.

وقد قام الطرفان بالإتفاق على جدولٍ للتخفيضات الجمركية بين التعرفة الجمركية للسلعة وعدد السنوات قبل الوصول إلى الإعفاء التام، ووضعت هذه التخفيضات ضمن أربع مجموعات كما هوموضح بجدول رقم (٢-٢).

جدول رقم (٢-٢)

التعرفة الجمركية والسنوات قبل الإعفاء

المجموعة	فئة التعرفة الجمركية للسلعة	عدد السنوات قبل الإعفاء التام
١	صفر إلى اقل من ٥%	مقسمة بالتساوي على سنتين
٢	٥% إلى اقل من ١٠%	مقسمة بالتساوي على ٤ سنوات
٣	١٠% إلى اقل من ٢٠%	مقسمة بالتساوي إلى ٥ سنوات
٤	٢٠% وأعلى	مقسمة بالتساوي إلى ١٠ سنوات

المصدر: مدخلك الى السوق الامريكي، اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحده الأمريكية. غرفة التجارة الأردنية الأمريكية، وجمعية المصدريين الأردنيين، عمان،٢٠٠١.

ومن أهم المواضيع التي تضمنتها الاتفاقية، موضوع قواعد المنشأ. ويقصد بها القواعد والأنظمة التي تحدد نسب المكونات التي يتم استخدامها في صناعة أو إنتاج السلع، والتي يمكن من خلالها إكساب السلعة أوالمنتج صفة (صنع في) أومنتج في ٠٠٠ الأردن أوالولايات المتحدة الأمريكية أو أي بلد أخر. وتطبق قواعد المنشأ على تجارة السلع فقط دون تجارة الخدمات، لذلك على كل مستورد من أي طرف الحصول على شهادة منشأ للسلع أوالمنتجات التي يرغب بإستيرادها.

وتطبق قواعد المنشأ على السلع والمنتجات التي تم إنتاجها أوبناؤها أوصنعها بشكل كامل في أحد الطرفين، أو قد تم إستيرادها من طرف إلى الطرف الأخر، أو أن تُحقق السلعة ما نسبته ٣٥% من القيمة المضافة من منشأ أردني، أو٢٠% من منشأ أردني و١٥% من منشأ أمريكي، وذلك لكي تكتسب السلعة صفة (صنع في) الأردن أوالولايات المتحدة الأمريكية.

كما لا يجوز إعتبار أي سلعة بأنها سلعة تجارية جديدة أو مختلفة، لمجرد انه تمت عليها عمليات جمع أوتغليف بسيطة، أوعمليات حل بالماء أو أضافة أي مادة أخرى لم تغير من خصائص السلعة المادية.

كما لا يمكن لسلعة مستوردة من طرف ثالث وكان قد أُحداث عليها تغييراً جوهرياً في خصائصها المادية أن تكتسب صفة " صنع في" أحد طرفي الاتفاقية، فيجب أن تكون السلعة والمواد المدخلة فيها من إنتاج أوصناعة أحد الطرفين بالكامل

لكي تكتسب تلك الثقة، ولغايات الاتفاقية لا يمكن إعتبار سلعة من منشأ طرف حتى يتم تحويلها تحويلاً جوهرياً لسلعة تجارية جديدة ومختلفة، ولها خصائص واستعمالات جديدة عن المادة أوالسلعة التي جرى عليها التحويل.

كما تناولت المادة (٤) من الاتفاقية موضوع حقوق الملكية الفكرية، حيث تنص الاتفاقية على أن يضع الطرفان – وكحد أدنى– هذه المادة موضع التنفيذ وتشترط الالتزام بالأحكام المدرجة في جدول رقم (٢–٣).

جدول رقم (٢–٣)

أحكام مواد حقوق الملكية الفكرية

أحكام المواد	السنة	الاتفاقية
١ – ٦	غير معروفة	التوصية المشتركة لأحكام حماية العلامات المشهورة، والتي تبنتها الجمعية العامة لإتحاد باريس بشان حماية الملكية الصناعية والجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو).[1]
١ – ٢٢	١٩٩١	الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة " اتفاقية يوبوف"
١ – ١٤	١٩٩٦	معاهدة الوايبو بشأن حق المؤلف
١ – ٢٣	١٩٩٦	معاهدة الوايبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نص اتفاقية تأسيس منطقة تجاره حره بين الولايات المتحده الامريكية و المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ٢٠٠١.

كما تشترط أيضا أن يبذل كل طرف قصارى جهده للانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات (١٩٨٤) وبروتوكول إتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (١٩٨٩).

وتقوم الاتفاقية أيضا على مبدأ المعاملة بالمثل، بحيث يعامل كل طرف مواطني الطرف الأخر نفس المعاملة التي يمنحها لمواطنيه، وذلك فيما يتعلق بموضوع حماية حقوق الملكية الفكرية والتمتع بها وبمزاياها، إلا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها بالاتفاقية، والمتعلقة بالإجراءات القضائية والإدارية، وتكون هذه الاستثناءات ضرورية لضمان الخضوع لقوانين وأنظمة لا تخل في أحكام الاتفاقية شريطة أن لا تكون هذه الاستثناءات قيداً مستتراً على التجارة.

---

[1] WIPO = World Intellecual Property Organization.

ولا تنطبق هذه الإجراءات والإلتزامات على الإتفاقيات المتعددة الأطراف المبرمة تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) والمتعلقة باكتساب حقوق الملكية الفكرية.

يحق لكل مخترع الحصول على براءة لاختراعه، سواء كان ذلك الاختراع منتج أوطريقة تصنيع، شريطة أن يكون الاختراع جديدا ومتضمنا لنشاط ابتكاري وقابلا للتطبيق الصناعي، ويحق لطرفي الاتفاقية أن يحجُبا حق الحصول على براءة للإختراعات التي يكون منع إستغلالها ضرورة لحماية النظام العام والآداب العامة، أوبهدف حماية صحة الإنسان أوالحيوان أوالنبات والصحة العامة، وكان إستغلالها يمكن أن يلحق الضرر بالبيئة، شريطة أن لا يكون منع الحماية لمجرد منع استغلال ذلك الاختراع. ويحق لكل طرف أيضا حجب حق الحصول على براءة لكل اختراع متعلق بطرق تشخيص الأمراض والعلاج والجراحة لمعالجة الإنسان والحيوان. وفقط لغايات تأييد طلب موافقة على تسويق منتج، يحق لأي طرف من الطرفين منح حق استعمال براءة اختراع قائمة لطرف ثالث شريطة أن لا يتم في أراضي ذلك الطرف أي عملية استعمال أوتصنيع أوبيع للمنتج الذي انتج بموجب ذلك التصريح، كما لا يصدر ذلك المنتج خارج أراضي الطرف إلا لغايات استيفاء متطلبات الموافقة على التسويق.

كما تنص المادة (٤) من حقوق الملكية الفكرية وفيما يتعلق ببراءات الاختراع، أنه لا يجوز لأي طرف أن يوافق على استعمال براءات الاختراع من دون موافقة صاحب الحق، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لتصحيح ممارسات تقرر قضائيا أو إداريا بأنها تمنع الغير من المنافسة المشروعة، أوفي حالات الضرورة القصوى ويقتصر حق استخدامها على الهيئات الحكومية، والأشخاص الاعتباريين، أوتحت إشراف حكومي، أوبناءاً على عدم استغلال البراءة شريطة اعتبار الاستيراد بمثابة استغلال، ويشترط هنا على كل طرف أن يراعي أحكام المادة (٣١) من اتفاقية بيرن والمادة ٤، ٥ (أ) من اتفاقية باريس، وعند تعذر تقديم وصف خطي للاختراع ليتمكن خبير في مجال الاختراع من تنفيذه، يشترط الطرفان أن يتم إيداع

طلب البراءة لدى سلطة إيداع دولية، وذلك وفقا لمعاهدة بودابست بشأن الأعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات (١٩٨٠).

أما فيما يخص الإجراءات المتعلقة بمنتجات معينه، ولغايات الموافقة على تسويق المنتجات الصيدلانية أو الزراعية الكيمائية، والتي تستخدم فيها مواد كيمائية جديدة، وإذا اشترط أحد الطرفين تقديم بيانات أواختبارات سرية، أو أدلة على الموافقة على التسويق في بلد أخر، فيجب على ذلك الطرف أن يوفر حماية لمثل هذه المعلومات من الاستعمال التجاري غير المنصف ويحميها من الإفصاح، باستثناء الحالات الضرورية اللازمة لحماية الجمهور، أو اتخاذ أي إجراءات تكفل حماية هذه المعلومات من الاستعمال التجاري غير المنصف. وسيقوم الأردن وكحد أدنى بتوفير الحماية لتلك المعلومات من الاستعمال التجاري غير المنصف، ولنفس المدة التي يوفرها الطرف الأخر. أما المنتجات الصيدلانية والتي تكون محلاً للبراءة، فعلى كل طرف أن يتيح تمديد مدة البراءة لتعويض مالكها عن الفوات غير المعقول من تلك المدة، وذلك نتيجة إجراءات الموافقة على التسويق، كما على كل طرف إعلام مالك البراءة عن هوية أي طرف ثالث تقدم بطلب للتسويق ضمن مدة سريان الحماية للبراءة.

٢-٨ نفاذ حقوق الملكية الفكرية

في قضايا التعدي المتعمد على براءات الاختراع أو أية حقوق ملكية أخرى، تمنح السلطة القضائية لدى كل طرف صلاحية فرض عقوبة دفع تعويضات مناسبة لحجم الضرر الذي أوقعه المتعدي على صاحب الحق، بالإضافة للأرباح التي حققها المتعدي من استغلال حق الملكية الفكرية، التي لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير قيمة الضرر، وتحسب قيمة الضرر بناءاً على سعر التجزئة للمنتج الشرعي أو حسب الأساليب التي يحددها صاحب الحق لتقدير قيمة البضائع المصرح بها. كما تعطي السلطة القضائية الحق بالحجز على البضائع المقلدة والمقرصنه والبيانات والأدوات التي استخدمت لارتكاب المخالفة، وتفرض السلطة الحد الأعلى من الغرامات لردع أي أعمال تعدي في المستقبل. وتعطي السلطة الحق في تلك الحالات

في تحريك الدعاوى الجزائية، واتخاذ الإجراءات الحدودية المناسبة فور حصول المخالفة دون الحاجة لتقديم شكوى رسمية من جهة خاصة أو من قبل صاحب الحق.

وتنص الاتفاقية على أن ينفذ كلا الطرفين جميع الالتزامات الواردة في مادة (٤) ولكن خلال فترات زمنية إنتقالية مختلفة تتراوح ما بين الستة أشهر إلى ثلاث سنوات.

الفصل الثالث

واقع الصناعات الدوائية وأثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية

الفصل الثالث

واقع الصناعات الدوائية وأثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية

٣-١ مقدمة

بعد ان تم في الفصل السابق استعراض إتفاقيات التجـارة الحـرة، مبادئهـا والبنود التي إنشئت عليها، يأتي هذا الفصل لدراسـة واقـع الصـناعات الدوائيـة والغذائية وأثر اتفاقية حقوق الملكية والفكرية المتصلة بالتجارة على تلك الصناعات.

ان الاقتصاد الاردني اقتصاد صغير الحجم ومنكشف أمام العالم الخـارجي، وتدل الأحصاءات ان نسبة تجارته الخارجية إلى ناتجه القومي الاجمالي قد بلغت في العام ٢٠٠١ العام حوالي (٨٥,٢%)، وهذا يدل على ارتبـاط الاقتصـاد الاردنـي ارتباطاً اقتصادياً وثيقاً بالنسق الأقليمي والعالمي في تجارتـه العالميـة ونشـاطاته الاقتصادية.

وبما أن التجارة الخارجية وما يرتبط بها من أنشطة اقتصادية تشكل المحور الرئيسي لمفهوم العولمة القائم على التحرر والأنفتاح الاقتصـاديين، اتجـه الاردن نحوالاهتمام بذلك القطاع وذلك لتداخله في القطاعات الاقتصادية الاخرى، ولقدرتـه على توفير العملات الاجنبية لتمويل المستوردات، ودوره الهام في تشجيع الاستثمار الخارجي عن طريق استيراد رأس المال الاجنبي، وقدرتـه علـى تـوفير السـلع الرأسمالية والمعدات اللازمة لعلميات التنمية، وتخفيض العجز في الميزان التجاري عن طريق تشجيع وزيادة الصادرات وترشيد الإستيراد.

ويلاحظ من جدول رقم (٣-١) ارتفاع نسبة مساهمة ذلك القطاع في النـاتج المحلي الاجمالي حيث بلغت في سنة ٢٠٠١ مـا نسـبته (٨٥,٢%) وهـي نسـبة مرتفعة. كما شهد قطاع التجارة الخارجية في ذلك العام ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (٤٤٦) مليون دينار عن عام ٢٠٠٠، أي بمعدل نموبلغ (١٠,٣%). وجاء هـذا الارتفـاع نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار (٢٧٠,٩) مليون دينار عن عـام ٢٠٠٠ أو



ما نسبته (٢٥,١%)، كما ارتفعت المستوردات لتصل إلى (٣٤٣٤,٥) مليون دينـــار بزيادة مقدارها (١٧٥,١) مليون دينار عن عام ٢٠٠٠ أي بمعدل نمو بلغ (٥,٤%).

جدول رقم (٣-١)

الاهمية النسبية لتجارة الاردن الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفتره (١٩٩٠-٢٠٠١)

السنة	الصادرات السلعية الوطنية	المستوردات السلعية	التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	العجز في الميزان التجاري السلعي	الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي	المستوردات / الناتج المحلي الإجمالي	التجارة الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الصادرات	معدل نمو المستوردات
١٩٩٠	٦١٢,٣	١٧٢٥,٨	٢٣٣٨,١	٢٧١٨,٣	(١١١٣,٥)	% ٢٢,٥	% ٦٣,٥	% ٨٦,٠	–	–
١٩٩١	٥٩٨,٦	١٧١٠,٥	٢٣٠٩,١	٢٩١٣,٥	(١١١١,٩)	% ٢٠,٦	% ٥٨,٧	% ٧٩,٣	(٢,٢)	(٠,٠٩)
١٩٩٢	٦٣٣,٨	٢٢١٤,٠	٢٨٤٧,٨	٣٩٧٢,٩	(١٥٨٠,٢)	% ١٦,٠	% ٥٥,٧	% ٧١,٧	٥,٨	٢٩,٤
١٩٩٣	٦٩١,٣	٢٤٥٣,٦	٣١٤٤,٩	٤١٥١,٢	(١٧٦٢,٣)	% ١٦,٧	% ٥٩,١	% ٧٥,٨	٩,١	١٠,٨
١٩٩٤	٧٩٣,٩	٢٣٦٢,٦	٣١٥٦,٥	٤٣٥٨,١	(١٥٦٨,٧)	% ١٨,٢	% ٥٤,٢	% ٧٢,٤	١٤,٨	(٣,٨)
١٩٩٥	١٠٠٤,٥	٢٥٩٠,٣	٣٥٩٤,٨	٤٦٢٧,٦	(١٥٨٥,٨)	% ٢١,٧	% ٥٦,٠	% ٧٧,٧	٢٦,٥	٩,٦
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	٣٠٤٣,٦	٤٠٨٣,٤	٤٧٢٣,٦	(٢٠٠٣,٨)	% ٢٢,٠	% ٦٤,٤	% ٨٦,٤	٣,٥	١٧,٥
١٩٩٧	١٠٦٧,٢	٢٩٠٨,١	٣٩٧٥,٣	٤٨٨٠,٥	(١٨٤٠,٩)	% ٢١,٩	% ٥٩,٦	% ٨١,٥	٢,٦	(٤,٥)
١٩٩٨	١٠٤٦,٤	٢٧١٤,٤	٣٧٦٠,٨	٥٠٢٧,٥	(١٦٦٨,٠)	% ٢٠,٨	% ٥٤,٠	% ٧٤,٨	(٢,٠)	(٦,٧)
١٩٩٩	١٠٥١,٤	٢٦٣٥,٢	٣٦٨٦,٦	٥١٨١,٤	(١٥٨٣,٨)	% ٢٠,٣	% ٥٠,٩	% ٧١,٢	٠,٥	(٢,٩)
٢٠٠٠	١٠٨٠,٨	٣٢٥٩,٤	٤٣٤٠,٢	٥٣٩٠,٩	(٢١٧٨,٢)	% ٢٠,٠	% ٦٠,٥	% ٨٠,٥	٢,٨	٣٣,٩
٢٠٠١	١٣٥١,٧	٣٤٣٤,٥	٤٧٨٦,٢	٥٦١٦,٣	(٢٠٨٢,٨)	%٢٤,١	%٦١,٢	%٨٥,٢	٢٥,٠	٥,٤

المصدر:

– دائرة الإحصاءات العامة / الكتاب الإحصائي السنوي/ ٢٠٠٠

– البنك المركزي الأردني التقرير السنوي الثاني و الثلاثون لعام ١٩٩٥، الثامن والثلاثون لعام ٢٠٠١.

– البنك المركزي الأردني – دائرة الأبحاث.

تطورت الصادارات الوطنية بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠١، فبعد أن حققت معدل نموسالب في عام ١٩٩٨ بلغ (-٢,٠) عادت لترتفع في الاعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠ محققة نمواً بلغ (٠,٥%) (٢,٨%) وعلى التوالي أما النمو المرتفع الذي حققته في عام ٢٠٠١ فقد جاء نتيجة نمو صادرات الأردن من عدة قطاعات، منها قطاع الملابس الذي ارتفعت صادراته بمقدار (١٢٧,٧) مليون عن عام ٢٠٠٠، وقطاع الأدوية بمقدار (١٨,٨) مليون، وقطاع المشروبات والتبغ بمقدار (١٤,٢) مليون دينار.

ومن أهم ملامح تطور صادرات الأردن الوطنية هوالزيادة الواضحة في مساهمة صادرات الصناعة التحويلية من إجمالي الصادرات الوطنية، حيث سلجت ما نسبته (٧٥%) في عام ٢٠٠١، مما قلل من اعتماد الصادرات الوطنية على منتجات الصناعة الاستخراجية، وهو ما يشكل مؤشر عاماً على تطور الصناعة التحويلية في الأردن، وقدرة منتجاتها على المنافسة في الاسواق الخارجية وإرتيادها لأسواق جديدة.[١]

أما على صعيد المستوردات، فيلاحظ ان مستورات الاردن حققت ارتفاعاً قياسياً في عام ٢٠٠٠ بلغ ما نسبته (٢٣,٧%)، وجاء ذلك نتيجة زيادة إستيراد السيارات في أعقاب التخفيضات الجمركية ولكن عادت هذة النسبة لتنخفض في عام ٢٠٠١ مسجلة نمواً بلغ (٥,٤%)، حيث تركز الارتفاع المسجل في ذلك العام في مستوردات الخيوط النسيجية بمقدار (٨٥,٢) مليون دينار، وآلات وأجهزة الاتصال بمقدار (٦٦,٣) مليون دينار. كما يلاحظ أن معدلات نمو الصادرات والمستوردات في الاعوام (١٩٩١)، (١٩٩٨) عكست معدلات نمو سالبة وذلك بسبب حرب الخليج وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

وبالرغم من أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي ومخرجاته في التجارة الخارجية، إلا أن دور هذا القطاع في الأردن ما زال مقتصراً على تلبية السوق المحلي، حيث أن الصادرات لا تزيد على ثلث المستوردات الصناعية، والاستثناء الرئيسي لذلك هو صناعة الدواء ذات التوجهات التصديرية، ويشير الجدول رقم

---

(١) كساسبة، بسام ٢٠٠١م، التقرير السنوي التجارة لأردن الخارجية ــ وزارة الصناعة والتجارة، عمان.

(٢-٣) إلى ارتفاع نسبة الصادرات الدوائية من الصادرات الكلية حيث سجلت ما نسبته (٩,٦%) في العام ٢٠٠١، كما سجلت نسبة تغطية الصادرات الدوائية للمستوردات الدوائية نسبة مرتفعة بلغت (١١٦,٤%).

ونتيجة التوجهات التصديرية لهذا القطاع، امتازت سلعه بالجودة العالية والقدرة التنافسية العالية، ومكنتها من إختراق الاسواق التقليدية وغير التقليدية، الأمر الذي يفتقر له قطاع المنتجات الغذائية الأردني الذي لم تزد نسبة صادراته من الصادرات الكلية في العام ٢٠٠١ عن ما نسبته (١,٥٨%) في حين سجلت نسبة تغطية صادراته لمستورداته ما نسبة (١٨,٨%) فقط.

جدول رقم (٣-٢)

الأهمية النسبية للصادرات والمستوردات الدوائية والغذائية من الصادرات والمستوردات الكلية

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١)

السنة	الصادرات السلعية الوطنية	المستوردات السلعية	صادرات الأدوية	مستوردات الأدوية	الصادرات الغذائية	المستوردات الغذائية	نسبة الصادرات الدوائية من الصادرات الكلية(%)	نسبة الصادرات الغذائية من الصادرات الكلية(%)	نسبة المستوردات الدوائية من المستوردات الكلية(%)	نسبة المستوردات الغذائية من المستوردات الكلية(%)	نسبة تغطية الصادرات الدوائية للمستوردات الدوائية (%)	نسبة تغطية الصادرات الغذائية للمستوردات الغذائية(%)
١٩٩٠	٦١٢,٣	١٧٢٥,٨	٤٠,٣	٣٧,٢	١١,٣	٩٢,٣	٦,٥٨	١,٨٥	٢,١٦	٥,٣٥	١٠٨,٣	١٢,٢
١٩٩١	٥٩٨,٦	١٧١٠,٥	٣٤,٥	٣٨,٦	١٢,٧	٨٤,٥	٥,٧٦	٢,١٢	٢,٢٦	٤,٩٤	٨٩,٤	١٥,٠
١٩٩٢	٦٣٣,٨	٢٢١٤,٠	٥٥,٠	٥٦,٧	١٤,٠	٨٩,٧	٨,٨٦	٢,٢١	٢,٥٦	٤,٠٥	٩٧,٠	١٥,٦
١٩٩٣	٦٩١,٣	٢٤٥٣,٦	٧٠,٥	٦٧,٤	٩,٤	٧٥,٤	١٠,٢٠	١,٣٦	٢,٧٥	٣,٠٧	١٠٤,٦	١٢,٥
١٩٩٤	٧٩٣,٩	٢٣٦٢,٦	٩١,٣	٦٧,٢	١١,٦	٩١,١	١١,٥٠	١,٤٦	٢,٨٤	٣,٨٦	١٣٥,٩	١٢,٧
١٩٩٥	١٠٠٤,٥	٢٥٩٠,٣	٨٧,٣	٨٧,٩	١٦,٣	٧٣,١	٨,٦٩	١,٦٢	٣,٣٩	٢,٨٢	٩٩,٣	٢٢,٣
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	٣٠٤٣,٦	١٠٣,٨	٨٤,٠	١٨,٥	١٠٤,٢	٩,٩٨	١,٧٨	٢,٧٦	٣,٤٢	١٢٣,٦	١٧,٨
١٩٩٧	١٠٦٧,٢	٢٩٠٨,١	١٣٢,٦	٩٣,٨	١٥,٥	٩٠,٣	١٢,٤٣	١,٤٥	٣,٢٣	٣,١١	١٤١,٤	١٧,٢
١٩٩٨	١٠٤٦,٤	٢٧١٤,٤	١٠١,٢	٩٩,٧	١٤,٥	٩٣,٥	٩,٦٧	١,٣٩	٣,٦٧	٣,٤٤	١٠١,٥	١٥,٥
١٩٩٩	١٠٥١,٤	٢٦٣٥,٢	١٠١,٣	١٠٣,٥	١٣,٤	٨٩,٧	٩,٦٣	١,٢٧	٣,٩٣	٣,٤٠	٩٧,٩	١٤,٩
٢٠٠٠	١٠٨٠,٨	٣٢٥٩,٤	١١٠,٩	١٠٣,١	١٣,٦	٩٤,٨	١٠,٢٦	١,٢٦	٣,١٦	٢,٩١	١٠٧,٦	١٤,٣
٢٠٠١	١٣٥١,٧	٣٤٣٤,٥	١٢٩,٧	١١١,٤	٢١,٤	١١٣,٦	٩,٦٠	١,٥٨	٣,٢٤	٣,٣١	١١٦,٤	١٨,٨

المصدر: احتساب الباحثة بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العامة، السنوات ١٩٩٠-٢٠٠١.

٣-٢ الصناعة الدوائية:

الدواء سلعة هامة ومادة أساسية لا غني عنها لاي مجتمع وللدواء خواص مختلفة عن اي سلعه اخرى، فاستهلاكه غير مرتبط بقاعدة العرض والطلب كباقي السلع، كما لا يرتبط هذا الاستهلاك بمرونات سعرية أو دخلية. فلا يمكننا تحديد الطلب عليه عند مستوى اسعار معين، بل على العكس من ذلك ان الطلب على الدواء طلب غير قابل للإرجاء أو التريث، فالمريض بحاجة للدواء وفق جرعات محدده وفاعلية ثابتة، مهما اختلفت اشكاله الصيدلانية أو تنوعت، ومهما اختلف مصدر المادة الفاعلة أو مصدر الانتاج[١].

أما الدواء كمنتج فيخضع لمرونات العرض والطلب، واستهلاكه عرضة للتأثر بالمرونات السعرية والدخلية، وذلك بسبب تعدد البدائل المتاحة من الأدوية ذات الأثر العلاجي الواحد وتباين أسعار تلك الأدوية وخصوصا الأدوية الأصلية والجنيسة[٢].

ومن اهمية الدواء في حياة الفرد، تنبع اهمية الصناعة الدوائية التى تعتبر أهم واضخم الصناعات العالمية، لذلك اتجهت دول العالم نحوالاهتمام بهذه الصناعة فأولتها عناية فائقة للدور الحيوي والاستراتيجي الذي تلعبه في توفير الامن الدوائي الذي يعتبر من اهم مقومات الحياة لاي دولة، بالاضافة لذلك تلعب الصناعة الدوائية دورا مهما في دعم اقتصاديات الدول الصناعية حيث تساهم برفع الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول عن طريق التصدير، كما تساهم بشكل غير مباشر في تخفيف الَأعباء الاقتصاديه التى تقع على الدول الناميه عن طريق الاحلال السلعي .

وتنفرد الصناعة الدوائية بخاصية مهمه جدا وهي اعتمادها الكبير على التكنولوجيا والاكتشافات العلمية مما يجعلها صناعة دائمة التجدد، وتمتاز الصناعة الدوائية في الدول الصناعية مثل اميركا واليابان بقاعده كيميائية واسعة حيث تمتلك تلك الدول التكنولوجيا الحديثة وأساليب البحث والتطوير العلمي المتقدمة مما يمكنها من اكتشاف المواد الفعاله، ويلاحظ من جدول (٣-٣) التباين بين حجم استهلاك تلك

---

(١) الكيلاني، عدنان، مصدر سابق ص١٧.

(٢) وهي الأدوية التي تنتجها الشركات الدوائية الأخرى والتي تعمل على تقليد الأدوية الأصلية.

الدول من الدواء مقارنة مع باقي دول العالم بما فيها الوطن العربي، حيث بلغ استهلاك الدول الصناعية من الدواء ما قيمته (٢٤٨,١٥٠) بليون دينار اردني مقابل (٦٧,٣٦) بليون دينار لسائر دول العالم، وبلغت حصة الفرد سنويا ما يعادل (٢٨٩,٢٢٠) دينار بالمتوسط للدول الصناعية مقارنه مع (٤٩,٧٦) دينار بالمتوسط لباقي الدول .

جدول رقم (٣-٣)

السكان واستهلاك الدواء في العالم ٢٠٠١*

المنطقه	السكان (مليون نسمه)	الاستهلاك (بليون دينار)	الاستهلاك (% من الاستهلاك العالمي)	حصة الفرد سنويا (دينار اردني)
اميركا الشمالية	٣١٤	١٢٠,٥٣	%٣٨,٢	٣٨٣,٨٥
اوروبا الغربية	٤٢٠	٧٧,٢٨	%٢٤,٥	١٨٤,٠٠
اليابان	١٢٤	٥٠,٣٤	%١٥,٩	٤٠٥,٩٦
مجموعة الدول الصناعية	٨٥٨	٢٤٨,١٥	%٨٧,٦	٢٨٩,٢٢
استراليا والجزر المجاوره	٣٥	٣,٥٥	%١,١	١٠٠,٦٨
اميركا الاتينية	٥٤٤	١٨,٧٩	%٦	٣٤,٣
دول اوروبا الوسطى والشرقيه	٤٢٠	٦,٨١	%٢,١	١٥,٦٠
الشرق الاوسط	٣٩٢	٦,٨٨	%٢,٢	١٧,٥١
الصين وجنوب اسيا	١٨٥٠	١٨,١٥	%٥,٨	٩,٧٨
افريقيا جنوب الصحراء	٧٦٢	٣,٩٧	%١,٣	٥,١٧
شبه الجزيزه الهنديه	١٢٨٠	٤,٩٦	%١,٦	٣,٩٠
مناطق اخرى	٢٠٠	٤,٢٥	%١,٣	٢١,٢٧
المجموع المتوسط*	٦٣٤١	٣١٥,٥١	%١٠٠	٤٩,٧٦
العالم العربي (للمقارنه)	٣٠٠	٤,٩٨	%١,٥٨	١٦,٦٠

- المجموع المتوسط يضم مجموع الدول الصناعية.

المصدر: محمد، مصطفى إبراهيم، دور مؤسسات العمل العربي المشترك في تفعيل فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة لتقليل النتائج السلبية لإتفاقية منظمة التجارة العاليمة على إقتصاديات الصحة وخصوصاً الدواء، بحث مقدم في ندوة العولمة واتفاقيات منظمة الرة العالمية على مستقبل الصناعة الدوائية العربية، اكديما، عمان، ٢٠٠٠، ص١٠٣.

* قامت الباحثة بتحويل الجدول من الدولار الامريكي للدينار الاردني على سعر صرف (٠,٧٠٩).

اما الصناعة الدوائية العربية، فما زالت صناعة ناشئة ويصعب عليها مواكبة التطور الذي حققته الدول الصناعية المتقدمه نظرا للتفوق التكنولوجي الكبير الـــذي تمتاز به تلك الدول في مجال التصنيع الدوائي. ولكن بالرغم من حداثة عهد التصنيع الدوائي في الوطن العربي والذي يعود الى عقد الثلاثينات، الا ان الـــدول العربيـــة استطاعت ان تحقق تقدماً ملحوظاً في مجال الصناعة الدوائية حيث تطــور الانتـــاج الدوائي ليصل الى (٢٤٠٣,٥١) مليون دينار اردني في سنة (٢٠٠١) مقارنـــة مـــع (١١٢٧,٣١) مليون دينار اردني لسنة (١٩٩٣) . انظر جدول رقم (٣-٤) .

جدول رقم (٣-٤)

تطور الانتاج الوطني من الأدوية والاستهلاك في العالم العربي خلال الفتره (١٩٩٣ – ٢٠٠١)

السنة	عدد السكان (مليون نسمه)	الانتاج الوطني (مليون دينار)	الاستهلاك (مليون دينار)	الانتاج الوطني الى الاستهلاك%	حصة الفرد من الانتاج (دينار)	حصة الفرد من الدواء (دينار)
١٩٩٣	٢٤٠	١١٢٧,٣١	٢٤٢٨,٣٣	%٤٦	٤,٧٠٠	١٠,١٢٠
١٩٩٤	٢٤٧	١٢٤٧,٨٤	٢٧٥٨,٠١	%٤٥	٥,٠٥٢	١١,١٧٠
١٩٩٥	٢٥٤	١٣٤٧,١٠	٣٠٤٨,٧٠	%٤٤	٥,٣٠٤	١٢,٠٠٢
١٩٩٦	٢٦٢	١٥٢٤,٣٥	٣٢٣٨,٠٠	%٤٧	٥,٨١٨	١٢,٣٥٩
١٩٩٧	٢٧٠	١٦٥٩,٠٦	٣٥١٦,٦٤	%٤٧	٦,١٤٥	١٣,٠٢٥
١٩٩٨	٢٧٨	١٨٠٠,١٥	٣٨٨٣,٩٠	%٤٦	٦,٤٧٥	١٣,٩٧٠
١٩٩٩	٢٨٤	١٩٥٠,٤٦	٤٢٤٠,٥٣	%٤٦	٦,٨٦٨	١٤,٩٣١
٢٠٠٠	٢٩٢	٢٢٠٩,٩٥	٤٤٥٥,٣٦	%٤٩,٦	٧,٥٦٨	١٥,٢٥٨
٢٠٠١	٣٠٠	٢٤٠٣,٥١	٤٩٧٧,١٨	%٤٨,٣	٨,٠١٢	١٦,٥٩١

المصدر: محمد، مصطفى ابراهيم المصدر السابق، ص ١٠٤.

وبالرغم من تضاعف حجم الانتاج الوطني مـــن الـــدواء، الا أن الصـــناعة العربية لم تتمكن من تغطية الاستهلاك المحلي ولا يمكننا اعتبار هذا مؤشـــر ســـلبياً ولكن يمكن ان يعزى ذلك الى ارتفاع استهلاك المواطن العربي من الأدوية خـــلال تلك الفتره بفعل تحسن مستوى المعيشة، حيث زادت حصة الفرد من الدواء لتصـــل الى (١٦,٥٩١) دينار اردني عام (٢٠٠١) مقارنة مع (١٠,١٢٠) دينار اردني عام (١٩٩٣).

استطاعت الصناعة الدوائية العربية ان تحقق تقـــدما ملحوظـــا فـــي عهـــد التسعينات وبدايات القرن العشرين فتمكنت العديد من الدول ان تغطي نسبة عالية من

استهلاكها المحلي من الدواء مثل مصر (٩١%) والمغرب (٨٨%) وسوريا (٧٨%) وتمكنت دول عربية أخرى في طليعتها الاردن من التصدير الى دول مختلفة من العالم انظر جدول رقم (٣-٥).

جدول رقم (٣-٥)

حجم سوق الأدوية البشرية وحجم الصناعة الوطنية منها في البلدان العربية لعام ٢٠٠١ **مليون دينار**

الدوله	عدد المصانع الدوائية	حجم السوق (المستوردات الدوائية والاستهلاك من الانتاج المحلي)	حجم الصناعة الوطنية (ما يستهلك من الانتاج المحلي)	نسبة الصناعة الوطنية لحجم السوق
السعودية	١٣	١٠١٦,٧١	٢٥٤,٥٣	%٢٥
مصر	٤٥	٨٢٩,٥٣	*٨٣٣,٠٨	%٩١
العراق	٦	٤٦٧,٩٤	٧٠,١٩	%١٥
الجزائر	١٧	٤٢٨,٩٥	١٥٤,٥٦	%٣٦
المغرب	٢٣	٣٨٦,٤١	٣٤٠,٣٢	%٨٨
سوريا	٥٢	٢٩٠,٦٩	*٢٥٣,١١	%٧٨
تونس	٢٧	٢١٢,٧٠	٨٩,٣٣	%٤٢
اليمن	٣	١٩٨,٥٢	١٩,٨٥	%١٠
الامارات	٢	١٩٠,٧٢	*٧٥,٨٦	%٢٦
ليبيا	١	١٨٩,٣٠	-	-
لبنان	٦	١٤٨,٨٩	*٢٤,٨٢	%١٢
الاردن	١٧	١١٧,٦٩	*١٧٥,١٢	%٣٤
السودان	١٦	١١٦,٩٩	٥٩,٥٦	%٥١
الكويت	١	٩٦,٤٢	-	-
فلسطين	٦	٩٥,٧٢	١٩,١٤	%٢٠
قطر	-	٤٦,٠٩	-	-
عمان	٢	٥١,٧٦	-	-
البحرين	١	٣٠,٤٩	-	-
موريتانيا	-	٢١,٩٨	-	-
الصومال	-	٧,٠٩	-	-
جيبوتي	-	٧,٠٩	-	-
المجموع	٢٣٨	٤٩٥١,٦٨	٤٩٥١,٦٨	%٤٧,٨

* حجم التصدير منه :

مصر = ٧٧,٩٩ مليون دينار اردني، سوريا =٢٦,٢٣ مليون دينار اردني، الامارات = ٢٦,٢٣ مليون دينار اردني، لبنان = ٧,٠٩ مليون دينار اردني، الاردن = ١٣٤,٧١ مليون دينار اردني .

المصدر: محمد، مصطفى ابراهيم، مصدر سابق، ص١٠٥.

بالرغم من صغر حجم الاقتصاد الاردني، إلا أنه اولى الصناعة الدوائية اهتماما كبيراً. حيث كانت البدايات لهذه الصناعه بدايات متواضعه إلا أنها خطت خطوات ملموسه منذ نشأتها في ١٩٦٤، حيث بدأت الصناعة الدوائية الأردنية بشركة واحدة متخصصة في انتاج الدواء، وهي الشركة العربية لانتاج الأدوية، وتطورت هذه الصناعه وتقدمت حتى اصبح هناك (١٥) شركة اردنية، وبلغ حجم رؤوس الاموال الموظفة في هذه الصناعة ما يقارب (١٥١) مليون دينار اردني، وبلغ مجمل انتاج ومبيعات الشركات في عام (٢٠٠١) ما يقارب (١٤١,٣٧) مليون دينار اردني وبلغت قيمة المستوردات (٨٦,٧٠) مليون دينار أما الصادرات فسجلت ما قيمته (٩١,٨٨) مليون دينار وبلغت قيمة الاستهلاك من الادويه ما قيمته (١٣٦,١٩) مليون دينار. أنظر جدول (٣-٦) .

جدول رقم (٣-٦)

تطور انتاج واستيراد وتصدير واستهلاك الأدوية في الاردن خلال الفتره (١٩٩٠-٢٠٠١) مليون دينار

السنه	مجمل انتاج مبيعات الشركات المحليه	المستوردات	الصادرات	الاستهلاك	حصة الفرد دينار	نسبة تغطية الصادرات للمستوردات (%)	الانتاج المحلي الى الاستهلاك (%)
١٩٩٠	٤٦٢٥٤,٠	٢٢٠٧١,٣	٣٥١٧٧,٥	٣٢١٥٨,٤	١٤,٦٠٠	١٥٩,٣٨	٣٤,٤٤
١٩٩١	٧٤٩٠٣,٠	٢٤١٨١,٥	٣٣٥٤٢,٠	٣٨٥٤٢,٦	١٥,٦٠٠	١٣٨,٧١	٣٧,٢٦
١٩٩٢	٦٤٠٨٩,٠	٣٧٨٢٦,١	٤٥٩١٦,٩	٥٥٨٣٢,٢	١٧,٢٥٧	١٢١,٣٩	٣٢,٥٥
١٩٩٣	٨٣٢٨٦,٣	٣٩٩٧٨,٤	٦٠٥٣١,٥	٦٢٧٣٣,١	٢٠,٦٣٠	١٥١,٤١	٣٦,٢٥
١٩٩٤	٧٩٧٦٦,٢	٤٤٢٨٣,٨	٦٠٥٦٨,٤	٦٣٤٨١,٦	٢٠,١٩٢	١٣٦,٧٧	٣٠,٢٤
١٩٩٥	٨١٥٩٩,٦	٦٠٠٩٨,١	٥٨٣٣٣,٣	٨٣٣٦٤,٥	٢٥,٤٣١	٩٧,٦٢	٢٧,٩١
١٩٩٦	٨٤٠١٩,٩	٦٢٤٩٤,٧	٥٥٩٠٣,١	٩٠٦١١,٥	٢٨,١٧١	٨٩,٤٥	٣١,٠٣
١٩٩٧	١١٢٦٢٧,٦	٦٠٥٨١,٠	٧٢٦٣٥,٧	١٠٠٥٧٣,٠	٣٠,٣٤٠	١١٩,٩٠	٣٩,٧٦
١٩٩٨	١٢٩٠٠١,٢	٦٩٧١٧,٧	٨٥٨١٣,٠	١١٢٩٠٥,٩	٣٣,٠٨٨	١٢٣,٠٩	٣٨,٢٥
١٩٩٩	١٢٦٣٨١,١	٦٩٤٣٢,٩	٧٨٥٦١,٠	١١٧٢٥٣,١	٣٣,٦٩٩	١١٣,١٥	٤٠,٧٨
٢٠٠٠	١٢٠٩١٤,٧	٧١٢٩٨,٤	٧٦٩٣٧,٩	١١٥٢٧٥,٣	٣١,٧٨٧	١٠٧,٩١	٣٨,١٥
٢٠٠١	١٤١٣٧٢,٣	٨٦٦٩٨,٠	٩١٨٨٢,٧	١٣٦١٨٧,٧	٣٥,٩٢٩	١٠٥,٩٨	٣٦,٣٤

المصدر: احتساب الباحثة بالاعتماد على وزارة الصحة، مديرية الدواء، قسم الاستيراد والتصدير، بيانات غير منشورة.

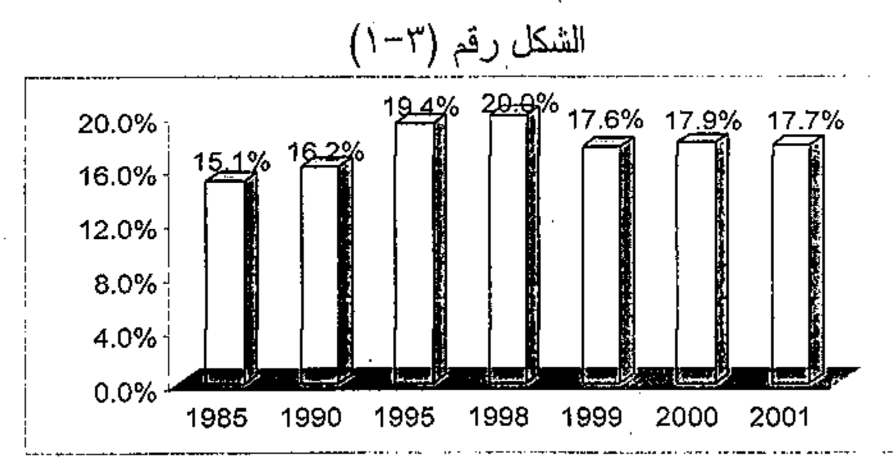
تعتبر الصناعه الدوائية الأردنية ثاني اكبر قطاع صناعي في الاردن بعد الصناعات التعدينيه حيث بلغ حجم الاستثمار في هذه القطاع حوالي (٤٠٠) مليون دينار وتقدر مساهمته ١٢% من صادرات الاردن في ٢٠٠١ [١].

٣-٣ العناصر الأساسية في الصناعة الدوائية

٣-٣-١ البحث والتطوير

تقوم الصناعة الدوائية الناجحة بشكل أساسي على البحث والتطوير، فهي صناعة دائمة التجدد وتعتمد اعتمادا كبيراً على الاكتشافات العلمية والتكنوجيا. لذلك تسعى الشركات العالمية نحواكتشاف المواد الفعالة الجديدة (New Molecules)، وتقدم الاموال المجزية لعمليات البحث والتطوير، حيث بلغ متوسط ما تنفقه تلك الشركات بما نسبته ١٧,٧% من اجمالي مبيعاتها (انظر الشكل رقم ٣-١)، بينما لا يتجاوز ما تنفقه الشركات الأردنية ٢% من اجمالي مبيعاتها [٢]. وتعتبر عملية اكتشاف تلك المواد عملية مكلفة جدا" حيث يتراوح ما ينفق على اكتشاف المادة الفعالة وتحضير مستحضر دوائي منها ما بين (٣٠٠-٥٠٠) مليون دولار.

الشكل رقم (٣-١)



Source= PhRMA. Tufts Center for Test Study of Drug Development

---

(1) اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن والولايات المتحدة وأثرها المتوقع على قطاع المنتجات الدوائية، مدخلك إلى السوق الامريكي، غرفة التجارة الأردنية الامريكية وجمعية المصدريين الاردنيين، عمان، ٢٠٠١، ص١.

(2) معطي، حسن، الصناعة الدوائية الأردنية في ظل منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم في الندوة العاشره للإتحاد العربي لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية. عمان، ٢٠٠١.

ويقسم البحث والتطوير الى قسمين رئيسين هما :

أ- الاكتشاف أو الابتكار:

وهو عملية البحث عن واكتشاف مواد فعالة جديده لم تكن موجودة اصلاً، ويطلق عليها مصطلح الصناعة التخليقية.[1] وتقوم الجهة المكتشفة بتسجيل اكتشافها كبراءة اختراع مما يمكنها من جني أرباحٍ طائلة جراء الاستغلال التجاري لتلك البراءة، ولكن هذه العملية تستنزف أموالا "ضخمة وتأخذ وقتاً طويلاً، حيث لا تقتصر العملية على اكتشاف المادة الفعالة فقط، ولكن تتجاوزها الى تصنيع مستحضر دوائي قابل للإستعمال البشري. والفترة ما بين الأكتشاف والتصنيع طويلة، تتراوح ما بين (١٠-١٢) سنة على اقل تقدير، وذلك بسبب الدراسات والاختبارات التى تُجرى على الحيوان أولا، ثم على الانسان للتأكد من سلامة الاستخدام وفعالية الدواء والسُمية. انظر الشكل رقم (٣-٢).

شكل رقم (٣-٢)

المرحلة	الأكتشاف	الإختبارات ما قبل السريرية على الحيوان		المرحلة ١ العدد (١٠٠-٥٠)	المرحلة ٢ العدد (٣٠٠-١٠٠)	المرحلة ٣ العدد (٣٠٠٠-١٠٠٠)	الموافقة	المرحلة ٤
المنوات	١٠-٢	٤	على الأنسان	١	٢	٣	١,٥	مختلفة

Source: PhRMA. Tufts center for the study of drug development

وسُجلت في الاردن ٩ براءات اختراع لشركة اردنية واحدة هي الأردنية لأنتاج الأدوية (Jordanian Pharmaceutical Manufacturing) مقدرة قيمتها بـ ٥٨ مليون دولار[2]، ولم تقم اي شركة أردنية اخرى بتسجيل اي براءات إختراع لدى وزارة الصناعه والتجارة الأردنية.

---

[1] وهي عملية انتاج دواء جديد لم يكن موجودام مستعمل سابقا.

[2] حسب ما أفادني به الدكتور عدنان بدوان من الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية.

ب- التطوير:

وتُعرف بالصناعة التشكيلية، وهوما تقوم به معظم شركات الأدوية الجَنيسَة (Generics Companies)، حيث تنتج أدوية شبيهة للأدوية الاصلية المحمية ببراءة اختراع (Original or Patented Products)، وتقوم الشركة بتطوير تركيبة جديدة للدواء (New Formulation) دون احداث اي تغيير على المادة الفعالة او فعالية وسلامة استخدام الدواء.

وتقوم الشركة في عملية تطوير دواء جنيس بإجراء ما يعرف بدراسة التكافؤ الحيوي (Bio-equivalent Studies)، وذلك بمساعدة مراكز متخصصة بالدراسات السريرية، حيث يتم تشكيل مجموعة من ٢٤ متطوع، تقسم الى مجموعتين تضم كل منها ١٢ متطوع، وتغطي المجموعة الاولى الدواء الجنيس والاخرى الدواء الاصلي وتجرى لهم الاختبارات الضرورية، ثم تعطي المجموعة الاولى الدواء الاصلي والمجموعة الثانية الدواء الجنيس وتجرى الاختبارات مرة اخرى ويتم دراسة اوجه التشابه والاختلاف بين الدوائين من حيث السلامة، والنقاء والثبات، فاذا اثبت الدواء الجنيس جودته يتم تسجيله لدى وزارة الصحه وتمنح الشركة اذن التسويق (Marketing authorization)، ويتراوح قيمة الانفاق على هذه الدراسات في الاردن ما بين ٢٠-٣٠ الف دينار أردني فقط.

العوامل المؤثرة في البحث والتطوير

أ- الثقافة البحثية، وهوما يعرف بـ (Research Culture) فالمؤسسات العلمية في المملكة على اختلاف مستوياتها لا تبني لروادها القدرة المطلوبة والمعرفة الضرورية بأصول البحث العلمي. لذلك نجد أنه من الصعب عليهم عند انخراطهم في الحياة العملية اجراء البحوث العلمية التى تتبنى اسلوب البحث العلمي الصحيح حيث تنقصهم المعرفه والخبرة.

٢- الدعم المادي، حيث تحتاج الابحاث في مجال الصناعة الدوائية لنفقات كبيرة تعجز عنها الشركات الأردنية وحدها. فهي شركات ذات رأس مال صغير الى متوسط ولا تتوفر لديها الامكانيات المادية الضخمة التى تحتاجها عمليات البحث

والتطوير كما لا تقوم الحكومة بتقديم اي دعم مادي لمصانع الأدوية في ذلك المجال.

٣- عدم وجود مراكز البحوث والمختبرات المتطورة والاجهزة والمعدات اللازمة لعملية البحث والتطوير، فالشركات تقوم بأبحاثها واختباراتها داخل مصانعها مما يزيد من التكلفة ويؤدي الى تكرار تلك الاختبارات من قبل الشركات الاخرى، وبالتالي ضياع الجهد والمال.

٤- الاستثمار في الصناعة الدوائية ليس استثماراً طويل الامد (Long Term Investment)، فهدف الشركة ينصب على تحقيق أكبر عائد وتوزيع الارباح على المساهمين مما يفقدها القدرة على تطوير الصناعة، فالشركات عادة ما تميل الى تأسيس خطوط انتاجية جديدة والتى تحقق ارباحا سريعة ومرتفعة نسبيا اكثر من ميلها الى الانفاق على البحث والتطوير الذي لا يأتي بالارباح السريعه ولكنه مربحا" اكثر على المدى البعيد.

٣-٣-٢ الإنتاج الدوائي

للدواء اهمية خاصة في حياة الانسان، فهوعماد الوقاية والعلاج، وسلعة اساسية لا غني عنها. وعملية تصنيع الدواء عملية معقدة تشكل مجموعة كبيرة ومتشعبة من العمليات الدقيقة والحساسة، وهناك عدة عوامل مرتبطة بعملية تصنيع الأدوية تؤثر بشكل رئيسي على جودة المنتج النهائي، فقد تحدث اثناء العملية الانتاجية مشاكل متنوعة تؤدي الى الاضرار بنوعية الدواء، أهم هذه العوامل هي:-

اولاً: المواد الأولية:

ان استخدام المواد الأولية المطابقة للمواصفات والمعايير المعتمدة من قبل الجهات الصحية الرسمية من حيث النوعية والجوده لها دوراً هاماً في رفع جودة المنتج النهائي. فإن استخدام مواد اولية لا تطابق تلك المواصفات والمعايير قد يؤثر على فعالية وكفاءة الدواء، ويمكن تقسيم مصادر المواد الأولية الى:

أ- **مصادر طبيعية:** وهي مواد موجودة في الطبيعة تكون إمـــا نباتيـــة أو حيوانيـــة اومعدنية، ولها أهمية خاصة تتأتى من سلامة استخدامها، فأثارها الجانبية قد تكون في كثيرا من الاحيان معدومة.

ب- **مصادر غير طبيعية(كيميائية):** وهي إما أن تكون مواداً تخليقيـــة، أي تركيـــب مواد لم تكن موجودة أصلا في الطبيعة، أو مواداً نصـــف تخليقيـــة، أي تركيب مواد اصلها طبيعي وإجراء المعالجات الضرورية لتحويلها الـــى مواد لم تكن موجوده في الطبيعة. وتعتبر هذه المصادر من أهم مصـــادر المواد الأولية للصناعة الدوائية، بالرغم من الآثار الجانبية التى تحـــدثها عند الاستخدام.

تعتمد الصناعة الدوائية الأردنية على المواد الخام المستوردة بنسب عالية جدا تصل في بعض الشركات الى (٩٥%)، مما يعرضها الى اخطـــار جســـيمة تتمثـــل بإرتفاع تكاليف الانتاج الناتج عن ارتفاع اسعار المواد الخام في بلد المنشأ، وتقلـــب اسعار صرف الدينار الاردني، والأوضاع السياسية السائدة في المنطقة، وانضـــمام الدول المصدرة للمواد الخام لمنظمة التجارة العالمية، والقيود التى تُفـــرض عليهـــا بتصدير المواد الخام التى تدخل في صناعة الأدوية التى مازالت تتمتع بحماية براءة اختراع. كما تنخفض القيمة المضافة في هذه الصـــناعة نظـــرا لاعتمادهـــا علـــي الاستيراد الكامل لهذه المواد وتقوم الشركات الأردنية بإستيراد المواد الخام من عدة دول أهمها: الصين، الهند، اليابان، المكسيك، الولايات المتحـــدة الامريكيـــة، ودول الاتحاد الاوروبي (اسبانيا،ايطاليا).

ويجدر بنا الاشارة هنا الى أهمية مطابقة المواد الخام لممارسة التصنيع الجيد في عملية انتاجها حيث تقوم مختبرات الرقابة في الشركات بتحليل عينات من المواد الخام المستوردة فان لم تكن مطابقة للمواصفات يتم استبدالها أو جلبها من مصـــادر أخرى مما يعيق عملية الانتاج.

من هنا تبرز أهمية تصنيع المواد الخام في الاردن. وقد قامت عدة شـركات أردنية بالبدء بعملية تصنيع المادة الخام التي تدخل في انتاج مستحضراتها الدوائيـة، مثل شركة دار الدواء والحكمة، حيث بدأت بإنتاج مـادة البنسـلين ممـا ادى الـى انخفاض مستوردات الاردن من تلك المادة من (٢,٢١٦) مليون دينار سنة (١٩٩٦) الى (١٥٦) الف دينار فقط سنة (٢٠٠١)، ولكن يجب ان لا نغفل عـن حقيقـة ان تصنيع المواد الأولية والخام عملية مكلفة، وتستدعي المزيد من البحث في جـدواها الاقتصادية. انظر جدول رقم (٣-٧).

جدول رقم (٣-٧)

المواد الأولية المستوردة والمستخدمة في الصناعات الدوائية من اجمالي المستوردات الأدوية   مليون دينار

السنة	إجمالي المستوردات الدوائية	قيمة المستوردات من المواد الأولية للصناعات الدوائية	نسبة المستوردات من المواد الأولية للصناعات الدوائية من إجمالي المستوردات الدوائية (%)
١٩٩٠	٣٧,٢	١٣,٠	٣٥
١٩٩١	٣٨,٦	١٤,٧	٣٨
١٩٩٢	٥٦,٧	٢١,٠	٣٧
١٩٩٣	٦٧,٤	٢٨,٣	٤٢
١٩٩٤	٦٧,٢	٢٤,٢	٣٦
١٩٩٥	٨٧,٩	٢٢,٩	٢٦
١٩٩٦	٨٤,٠	١٧,٨	٢١,٢
١٩٩٧	٩٣,٨	٢٦,٣	٢٨
١٩٩٨	٩٩,٧	٢٧,١	٢٧,١
١٩٩٩	١٠٣,٥	٢٤,١	٢٣,٣
٢٠٠٠	١٠٣,١	٢٠,٧	٢٠,١
٢٠٠١	١١١,٤	٢٠,٧	١٨,٦

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الاحصائية السنوية للتجارة الخارجية، للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠١).

ثانياً: الأيدي العاملة:

مما لا شك فيه ان اي صناعة ناجحة تحتاج الى أيدي عاملة مدربة ومؤهلـة لكي تتمكن من التفاعل مع باقي عناصر الانتاج، لزيادة العائد من الاستثمار في تلك الصناعة.

وكون التقنية المستخدمة في الصناعة الدوائية معقدة ، فهي بحاجة الى أيـدي عاملة ماهرة ومدربة وعلى درجة عالية من الكفاءة في جميع مراحلها، بـدءا مـن

البحث والتطوير الذي يحتاج الى أطباء وصيادلة وكيميائيين، ومروراً بالإنتاج الـذي يعتمد على الأيدي العاملة الفنية المتخصصة مثل العمّال ومجهزي الآلات، وانتهـاءاً بالكفاءات ذات الخبرة في مجالات تسويق الأدوية.

وقد تمكنت الصناعة الدوائية الأردنية من تشغيل عمالة أردنية ضمن مختلف مصانعها العاملة في المناطق ذات فرص العمل المحدودة، كما عملت على استقطاب الكفاءات العلمية والفنية الأردنية للعمل في جميع المجـالات العلميـة والتسـويقية، واستطاعت تقوية التعاون بينها وبين كليات الصيدلة في الجامعات الأردنية والباحثين والمختصين في مختلف فروع قطاع الدواء في تقديم الابحاث العلميـة والدراسـات المتخصصة[1]، فبعد ان كان عدد العاملين في الصناعة لا يتجـاوز(٤٧٠) عـاملاً (١٩٨٠) ارتفع تدريجيا ليصل الى(٢٥٧٠) عاملا في (١٩٩٥)[2]، واسـتمر عـدد العاملين بالارتفاع ليصل الى (٤٢٥٣) عاملا في عـام ٢٠٠١. امـا فيمـا يتعلـق بإنتاجية العامل، فيتضح من جدول رقم (٣-٨) ارتفاع إنتاجية العامـل فـي قطـاع الصناعة الدوائية، اذ بلغت (٩٠٤٨) دينار في عام ١٩٩٠، واسـتمرت بالارتفـاع لتصل الى (١٥٨٦٧) دينارفي عام ٢٠٠١.

جدول رقم (٣-٨)

انتاجيه العامل* في قطاع الصناعة الدوائية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠١) دينار اردني

السنوات	عدد العمال	القيمه المضافه	انتاجيه العمل
١٩٩٠	١٩٤١	١٧٥٦٢٤٠٠	٩٠٤٨
١٩٩١	٢٠٣٥	٢١٠٠١٦٠٠	١٠٣٢٠
١٩٩٢	٢٤٣٣	٣١٤١١١٠٠	١٢٩١٠
١٩٩٣	٢٨٧٣	٣٧٠٥٨٧٠٠	١٢٨٩٩
١٩٩٤	٣٠٦٦	٣٦٧٥٣٠٠	١١٩٨٦
١٩٩٥	٢٨٠٩	٣٣٦٧٥٨٠٠	١١٩٨٩
١٩٩٦	٢٨٤٧	٣٢٦٧٩٦٠٠	١١٤٧٩
١٩٩٧	٣٣٥٧	٤٧٠٤٦٢٠٠	١٤٠١٤
١٩٩٨	٣٥١٠	٥٥١٦٢٨٨٠٠	١٥٧١٦
١٩٩٩	٣٥٠١	٥٤٠٣٢٥٠٠	١٥٤٣٣
٢٠٠٠	٣٩٨٤	٥٩٥٠٦٧٠٠	١٤٩٣٦
٢٠٠١	٤٢٥٣	٦٧٤٨٤٤٠٠	١٥٨٦٧

* انتاجية العامل =اجمالي القيمه المضافه /عدد العمال .

المصدر :احتساب الباحثه بالاعتماد على المسح الصناعي لدائرة الاحصائات العامه (١٩٩٠-٢٠٠١)

---

[1] مسمار حسان واقع الدواء في الأردن، ورقة مقدمة في ندوة الصناعة الدوائية العربية، المشكلات والتحديات "التسويق، اكديما، عمان ١٩٨٨.

[2] نسيم رحاحله، مصدر سابق، ص٤٠.

ثالثاً: رأس المال المستثمر:

يعد رأس المال عنصر رئيساً وحافزاً مهما لتشجيع الاستثمار في اي صناعة، ويعد رأس المال المستثمر في الصناعة الدوائية من أهم مدخلاتها، حيث بلغ ما قيمته (١٥١,٢) مليون دينار اردني عام ٢٠٠١. أما رأس المال المدفوع فبلغ (١١٥,١) مليون دينار، وبلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي فيه (٤,٨%)، أما المساهمة غير الأردنية فبلغت ما نسبته (٣,٥%).

وعلى صعيد صافي الموجودات الثابتة فقد تضاعفت قيمتها من (٢٠,٤٦) مليون دينار اردني عام ١٩٩٠ ، لتصل الى (٨٥,١) مليون دينار أردني عام ٢٠٠١. انظر جدول رقم (٣-٩).

جدول رقم(٣-٩)

صافي الموجودات الثابتة لدى الشركات الدوائية الأردنية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١) مليون دينار

السنة	صافي الموجودات الثابتة	السنة	صافي الموجودات الثابتة
١٩٩٠	٢٠,٤٦	١٩٩٦	٤٤,٨
١٩٩١	٢٣,٢٣	١٩٩٧	٥٩,٣
١٩٩٢	٢٨,٢٦	١٩٩٨	٧٤,١
١٩٩٣	٢٩,٨٨	١٩٩٩	٨٢,٢
١٩٩٤	٤٠,٩	٢٠٠٠	٨٤,٦
١٩٩٥	٤٤,٩	٢٠٠١	٨٥,١

رابعاً: شراء المعرفة (KNOW HOW):

ويقصد بمصطلح (Know How) المعرفة والخبرة التى تكتسبها الشركة الدوائية من تطوير وتصنيع دواء معين، وعادة ما تحتكر الشركات المخترعة المعلومات المتعلقة بطريقة التصنيع، وكوننا نعيش في اقتصاد السوق الحرة والمنافسة هي إحدى مقوماته الاساسية، الأمر الذي يستدعي احتكار تلك الشركات للمعلومات والتقنيات العلمية الحديثة المتبعة في عملية الانتاج.

وبالرغم من ذلك فقد تمكنت الشركات الأردنية من شراء المعرفة عن طريق التصنيع بإمتياز من الشركات العالمية، لكن ما زال هذا الأمر محدودا ولا يشكل الا نسبة ضئيلة من اجمالي المبيعات، بسبب الشروط الصعبة التى تفرضها الشـركات العالمية على الشركات الأردنية. وبالرغم من ذلك، فقد تمكنت خمس شركات أردنية من الحصول على ترخيص تصنيع بإمتياز، انظر جدول رقم(٣-١٠).

جدول رقم (٣-١٠)

الشركات الدوائية الأردنية الحاصلة على ترخيص تصنيع بإمتياز

اسم الشركة (رمز الشركة)	اسم الشركة العالمية المانحة للامتياز
أدوية الحكمة (HIK)	FUJISAWADAINIPPON CHUGI
العربية لصناعة الأدوية (APM)	TAKEDA
المتطورة للصناعات الدوائية (ADPI)	ROCHE SOLCO
دار الدواء (DAD)	PFIZER
المتحدة للصناعات الدوائية (UPM)	RHONE-PULENCERORER MUNDIPHARMA

المصدر :

- شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار المساهمة العامة المحدودة، تقرير مجلس الادارة والميزانية العمومية لسنة ٢٠٠١

- عرفات، عبير، الصناعات الدوائية الأردنية، وحدة البحوث والدراسات بنك الصادرات والتمويل، عمان ٢٠٠١.

خامساً : الجودة:

إن إنتاج مستحضر دوائي يتميز بالجودة والفاعلية ليس بالامر الهين، لذلك كان لا بد للشركات في خطتها نحو رفع مستوى عمليات الإنتاج، من إيجاد دوائر تُعنى بالجودة، يكون هدفها تطوير جودة العمل والمنتجات، وخصوصا فيما يتعلق بتأكيد الجودة (Quality Assurance) وممارسة أساليب التصنيع الجيد (Good Manufacturing Practice).

تُعرف تأكيد الجودة بأنها جميع النشاطات والاجراءات الضرورية التى توفر التأكيد المطلوب (الثقة) بأن النوعية المرتقبة (المطلوبة) سيتم التوصل لها والحفاظ عليها بأتباع المبادىء الرئيسية التالية[1]:

أ- تطبيق مبادئ مراقبة النوعية Integrated Quality Control

ب- تطبيق مبادئ ممارسة التصنيع الجيد.

جـ- اجراء تفتيش متواتر على النوعية .

اما أساليب ممارسة التصنيع الجيد، فهي نظام عمل متكامل يمتاز بالدقة والموضوعية، ويتضمن مجموعة من المستندات والوثائق التى توضح وتشرح وتراقب عمليات الإنتاج، بدءاً من دخول المواد الأولية الى الشركة وحتى إنتهاء عمليات التصنيع[2] وبيع السلع للمستهلكين، بما في ذلك انظمة المناولة والتخزين وفحص واختبار المنتج في كل مرحلة من مراحل التصنيع. وتغطي هذه الاساليب جميع مجالات الإنتاج المتمثلة في :-

١- الجهاز العامل.

٢- الاجهزه والات التشغيل.

٣- المباني ومنشآت الخدمات.

٤- ضوابط المواد الأولية ومواد التعبئة.

٥- الانتاج وضبط العملية التصنيعية.

٦- ضبط عمليات التعبئه ووضع الملصقات.

٧- التخزين والتوزيع.

٨- الرقابة المخبرية.

٩- التوثيق.

١٠- الأدوية المرتجعة.

---

(1) Bengt Oom, Quality assurance: Past, Present and Future, Paper presented at the symposium of Drug Industry in the Arab World, acdima, Amman, 1983. Page 7

(2) كنعان، علي، اثر اتفاقيات الجات على الصناعات الدوائية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة في ندوة آثار العولمة واتفاقيات التجارة العالمية على مستقبل الصناعة الدوائية العربية، تونس، ٢٠٠٠.

وتأتي أهمية تطبيق تلك الاساليب والمبادئ من دورها في رفع مستويات الجودة للمنتج الدوائي، مما يمكنه من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، وإجتياز مراحل تسجيل الدواء لدى السلطات الصحية المحلية، وتساعد ايضا في عملية اجتياز التفتيش الذي تخضع له الشركات المنتجة من الشركات الاجنبية عند تقديم طلب ترخيص بامتياز، كما تفتح الأفاق لتسجيل مستحضرات الشركة في الدول المستوردة للدواء الأردني.

وقد تمكنت كل من شركتي الحكمة والمتحدة من تصدير منتاجاتها لكل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي، بعد أن طبقت كل منهما أساليب التصنيع الجيد وتأكيد الجودة وتمكنت من الحصول على موافقة وزارة الغذاء والدواء الامريكية (FDA) ووزراة الصحة الاوروبية اللتان تشترطان تطبيق تلك المبادئ والأساليب على أعلى مستوياتها كشرط مسبق لتسجيل الأدوية لديها .

هذا وتمكنت شركة دار الدواء من إجتياز تفتيش شركة فايزر (PHIZER)، وحصلت على ترخيص تصنيع بامتياز لبعض مستحضرات تلك الشركة. وحصلت ايضا خلال عام ١٩٩٨ على شهادة التسجيل العالمية (ISO9001)، وفي ٢٠٠١ قامت دائرة الجودة بالشركة بتعديل وتطوير نظام التوثيق، لمطابقة نظام الجودة لمتطلبات الـ (ISO2000) بعد ان كان نظام الجودة مطابق لنظام الـ (ISO1994) القديم، وبهذا كانت دار الدواء اول شركة اردنية تحصل على هذه الشهادة[١].

٣-٣-٣ التسويق

إن عملية تسويق الدواء مختلفة وبعيدة كل البعد عن تسويق اي سلعة اخرى. حيث يخضع الدواء في عملية تسويقه والترويج له لأنظمة وقوانين التسجيل والتسعير والرقابة ، الامر الذي يحد من انسياب الدواء كسلعة تجارية في الاسواق المحلية والعالمية .

---

[١] شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار المساهمة العامة المحدودة، التقرير السنوي السادس والعشرون لمجلس الادارة والميزانية العمومية، عمان، ٢٠٠٠، ص١١.

ويعتبر واقع الدواء في الاردن مستقراً من حيث تواجده، اذ يغطـــي حيـــزا" كبيرا" من استهلاك المواطنين وثقتهم وثقة الاطباء المعالجين، حيث بلغ الاســتهلاك المحلي من الانتاج المحلي في عام ٢٠٠١ مـــا نســبته (٣٦,٣٤%) بعـــد أن كـــان (٣٤,٤٤%) في عام ١٩٩٠، وارتفعت حصة الفرد من (١٤,٦) دينار أردني عـــام ١٩٩٠ لتصل (٣٥,٩٢٩) دينار عام ٢٠٠١. وهذا يدل على الجهود العملاقة التـــي تبذلها شركات الأدوية الأردنية التي استطاعت ان توفر الدواء بجودة ونوعية عاليـــة وسعر منافس للأدوية المستوردة مما مكنها من المحافظة على حصة جيدة من سوق الدواء المحلي .

ويلاحظ من جدول رقم (٣-١١) تزايد مبيعات الشركات الأردنيـــة للســـوق المحلي، حيث ارتفعت من (١١,١) مليون دينار اردني عـــام ١٩٩٠ الـــى (٤٩,٥) مليون دينار اردني عام ٢٠٠١، وبلغت نسبة المبيعات في السوق المحلي (٣١,١٥) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن شركات الأدويـــة لا توجّـــه اكثر من ثلث انتاجها تقريباً للسوق المحلي، أما الجزء الأكبر من الانتاج فهوموجـــه نحوالاسواق الخارجية (التصدير)، وكون سوق الدواء الاردني ســـوق صـــغير ولا يشجع على الاستثمار في هذه الصناعة للاستهلاك المحلي، لذلك كان لا بد من إيجاد بديل لتشجيع هذه الصناعة ذات المقومات الجيدة، فكان التوجه نحو الاســـتثمار فـــي الانتاج لأغراض التصدير، حيث ارتفعت الصادرات من الأدوية من (٣٥,٢) مليون دينار اردني عام ١٩٩٠ الى (٩١,٩) مليون دينار اردني عام ٢٠٠١، وبلغت نســبة مَبيعات التصدير (٦٨,٨٥) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٣-١١)

قيمة المبيعات في الاسواق المحلية والخارجية للشركات الدوائية الأردنية

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١)   (الف دينار)

البيان / السنه	اجمـــــالي المبيعات	مبيعات السوق المحلي		مبيعات التصدير	
		القيمة	%	القيمة	%
١٩٩٠	٤٦٢٥٤,٤	١١٠٧٦,٥	٢٩,٩٥	٣٥١٧٧,٥	٧٦,٠٥
١٩٩١	٤٧٩٠٣,٠	١٤٣٦١,٠	٢٩,٩٨	٣٣٥٤٢,٠	٧٠,٠٢
١٩٩٢	٦٤٠٨٩,٧	١٨١٧٢,١	٢٨,٣٥	٤٥٩١٦,٩	٧١,٦٥
١٩٩٣	٨٣٢٨٦,٣	٢٢٧٥٤,٨	٢٧,٣٢	٦٠٥٣١,٥	٧٢,٦٨
١٩٩٤	٧٩٧٦٦,٢	١٩١٩٧,٨	٢٤,٠٧	٦٠٥٦٨,٤	٧٥,٩٣
١٩٩٥	٨١٥٩٩,٦	٢٣٢٦٦,٣	٢٨,٥١	٥٨٣٣٣,٣	٧١,٤٩
١٩٩٦	٨٤٠١٩,٩	٢٨١١٦,٨	٣٣,٤٦	٥٥٩٠٣,١	٦٦,٥٤
١٩٩٧	١١٢٦٧,٧	٣٩٩٩١,٩	٣٥,٥١	٧٢٦٣٥,٧	٦٤,٤٩
١٩٩٨	١٢٩٠٠١,٢	٤٣١٨٨,٢	٣٣,٤٨	٨٥٨١٣,٠	٦٦,٥٢
١٩٩٩	١٢٦٣٨١,١	٤٧٨٢٠,١	٣٧,٨٤	٧٨٥٦١,٠	٦٢,١٦
٢٠٠٠	١٢٠٩١٤,٧	٤٣٩٧٦,٨	٣٦,٣٧	٧٦٩٣٧,٩	٦٣,٦٣
٢٠٠١	١٤١٣٧٢,٣	٤٩٤٨٩,٦	٣٥,٠٠	٩١٨٨٢,٧	٦٥,٠٠
المتوسط	٨٤٦٥٤,٧	٣٠١١٧,٧	٣١,١٥	٦٢٩٨٣,٦	٦٨,٨٥

المصدر: احتساب الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة الصحة، مديرية الدواء، قسم الاستيراد والتصدير، بيانات غير منشورة.

أما التوزيع الجغرافي للصادرات الدوائية الأردنية حسب مجموعات الدول، فيلاحظ من جدول رقم (٣-١٢) أن الدول العربية ودول اوروبا الشرقية قد استحوذت على النصيب الاكبر من صادرات الأردن الدوائية، حيث بلغ متوسط حصتها السنوية (٩٥,٥١%) (١,٩٦%) على التوالي، وهذا يدل على ضرورة قيام الشركات الأردنية بتنويع الاسواق الخارجية والبحث عن الأسواق غير التقليدية للصناعات الدوائية الأردنية .

جدول رقم (٣-١٢)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الدوائية حسب مجموعات الدول خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١)

مجموعة الدول / السنة	الدول العربية	الدول الأسيوية غير العربية	الدول الأفريقية غير العربية	دول الاتحاد الأوروبي	دول أوروبا الغربية	دول أوروبا الشرقية	دول امريكا الشمالية	دول أمريكا الوسطى	دول أمريكا الجنوبية	دول اقياتوسيا	الدول الاسكندنافية	النسبة
١٩٩٠	٠,٧٣	٥,٧٣	–	٦٦,٠٧	١٦,٨١	٢,٦٩	٧,٦٨	–	٠,١٩	٠,١٠	–	%١٠٠
١٩٩١	٠,١٣٩	٧,٩٢	–	٦٢,٤٨	١٨,٣٧	٣,٣٩	٦,٢٥	–	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,١٥	%١٠٠
١٩٩٢	٢,٢٦	٧,٩٧	–	٦٣,٥٩	١٧,٩٩	١,٩٧	٤,٦٤	٠,٣٠	٠,٢٣	٠,٠٥	–	%١٠٠
١٩٩٣	٤,٧٥	١١,٩٥	–	٦٢,٨٠	١٣,٨١	٢,٣٢	٤,١٣	٠,٠١	٠,٢٠	٠,٠٣	–	%١٠٠
١٩٩٤	٦,٤٧	١٠,٠٨	–	٥٨,٨١	١٧,٩٣	١,٢٥	٥,٠٢	–	٠,٤١	٠,٠٣	–	%١٠٠
١٩٩٥	٢,٢١	١٤,١	٠,٠٥	٥٨,٨٠	١٥,٨٧	١,١٧	٤,٥٣	٠,٠٦	٠,٣٠	٠,٠١	–	%١٠٠
١٩٩٦	٤,٧٧	١٠,٧٧	–	٥٩,٤١	١٧,٨٣	٠,٤٥	٤,٤٧	–	–	٠,٣٠	–	%١٠٠
١٩٩٧	٢,٩٤	٩,٣٢	٠,٠٢	٦٤,٤٠	١٤,٥٩	٠,٦٦	٧,٥٦	٠,٠٢	٠,٢٣	٠,٢٦	–	%١٠٠
١٩٩٨	٢,٧٣	٨,٦١	٠,٠٣	٦٢,٣٨	١٧,١١	٠,٨٣	٧,٢١	٠,٠٣	٠,٧٧	٠,٣٠	–	%١٠٠
١٩٩٩	٢,٩٦	٧,٧٦	٠,٠٢	٦٣,٨٤	١٦,٢٥	٠,٩٣	٧,٥	٠,٠٣	٠,٣٨	٠,١٩	٠,١٤	%١٠٠
٢٠٠٠	٢,٦٥	٨,٧٢	٠,٠٩	٦٥,٢٠	١٣,٩٩	٠,٨٣	٧,٣٥	٠,٠٢	٠,٧١	٠,٤٤	–	%١٠٠
٢٠٠١	٦,١٠	٧,٦	٠,١١	٦١,٤٨	١٤,٣٧	٠,٧٧	٨,٢٤	٠,٠٤	٠,٩٧	٠,٢٦	–	%١٠٠
المتوسط	٣,٥٨	٩,٣	٠,٠٣	٦٢,٤٤	١٦,٢٤	١,٤٣	٦,٣٨	٠,٠٤	٠,٣٧	٠,١٧	٠,٠٢	%١٠٠

المصدر: احتساب الباحثه بالاعتماد على دائرة الاحصاءات العامة، السنوات ١٩٩٠-٢٠٠١.

أما مستوردات الاردن من الأدوية، فيلاحظ من جدول رقم (٣-٦) بأنها إرتفعت ايضاً من (٢٢,١) مليون دينار أردني عام ١٩٩٠ الى (٨٦,٧) مليون دينار اردني عام ٢٠٠١، مما يدل على ان الصناعات الدوائية الأردنية وبالرغم من قدرتها على توفير الدواء الأردني للمستهلك، الا أنها بقيت عاجزة عن تلبية كافة احتياجات السوق الدوائي، مما يعطي مؤشراً للشركات المنتجة على ضرورة تنويع إنتاجها ليشمل جميع الاصناف الدوائية .

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لمستوردات الأدوية الأردنية حسب مجموعات الدول، فيشير جدول رقم (٣-١٣) أن دول الاتحاد الاوروبي ودول أوروبا الغربية الاخرى استحوذت على الجزء الاكبر من مستوردات الأردن من الأدوية، حيث بلغت نسبة حصتها السنوية (٦٢,٤٤%)، (١٦,٢٤%) على التوالي، أما الدول الآسيوية غير العربية فقد احتلت المرتبة الثالثة وبلغت نسبة حصتها السنوية (٩,٣%) من إجمالي مستوردات الاردن من الأدوية .

وتواجه عملية تسويق الادوية الأردنية عدد من المشاكل نذكر منها:-

١- المنافسة الشديدة بين شركات الأدوية الأردنية - الأردنية من جهة بسبب التكرار وعدم التخصص في الانتاج، فكل شركة تريد أن تنتج جميع مجموعات الأدوية التى تنتجها الشركات الأخرى والتى لها نفس الأثر العلاجي، ومكونة من نفس المواد الفعّالة، مما يفقدها القدرة على التركيز والنهوض بمستحضر دوائي واحد. وكذلك المنافسة بين شركات الأدوية الأردنية والأجنبية من جهة أخرى، حيث تعتمد الأخيرة على سمعتها الدولية، وعدم وعي المستهلك الأردني بحقيقة انه ليس كل الأدوية الاجنبية التي يتم استيرادها هي منتجة من قبل الشركات المخترعة، وإنما تنتجها شركة أدوية جنيسة، وتوفرها بأسعار أقل من أسعار الشركة المخترعة، مما يؤثر سلبياً على عملية تسعير الدواء المحلي.

٢- تواجه بعض الشركات الدوائية التي باشرت عملها في عقد التسعينات مشكلة تسعير أدويتها محلياً وخارجياً حيث تتبع أسلوب التسعير بالإنقياد، أي تتم عملية

تسعير الأدوية على أساس أسعار الأدوية المماثلة والمتواجدة في الأسواق المحلية والخارجية، وليس على أساس تكلفة الانتاج.

٣- تشرذم الاسواق في وحدات تسويقية ضيقة لا يمكن لها أن تدعم صناعة دوائية متطورة، فالسوق المحلي صغير لا يستوعب ما تنتجه الشركات الأردنية، والاسواق العربية مرهونة بالعلاقات السياسية بين الحكومات، وأسواق التصدير الأخرى متناثرة، أضف الى ذلك اختلاف قوانين وشروط تسجيل الأدوية من دولة الى أخرى الامر الذي يحد من انسياب الدواء الأردني في تلك الاسواق.

جدول رقم (٣-١٣)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للمتسوردات الدوائية حسب مجموعات الدول خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١)

مجموعة الدول / السنة	الدول العربية	الدول الأسيوية غير العربية	الدول الأفريقية غير العربية	دول الاتحاد الأوروبي	دول أوروبا الغربية الأخرى	دول أوروبا الشرقية	دول أمريكا الشمالية	دول أمريكا الوسطى	دول أمريكا الجنوبية	دول إقيانوسيا	الدول الاسكندنافية	النسبة
١٩٩٠	٠,٧٣	٥,٧٣	–	٦٦,٠٧	١٦,٨١	٢,٦٩	٧,٦٨	–	٠,١٩	٠,١٠	–	%١٠٠
١٩٩١	٠,١٣٩	٧,٩٢	–	٦٢,٤٨	١٨,٣٧	٣,٣٩	٦,٢٥	–	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,١٥	%١٠٠
١٩٩٢	٢,٢٦	٧,٩٧	–	٦٣,٥٩	١٧,٩٩	١,٩٧	٤,٦٤	٠,٣٠	٠,٢٣	٠,٠٥	–	%١٠٠
١٩٩٣	٤,٧٥	١١,٩٥٠	–	٦٢,٨٠	١٣,٨١	٢,٣٢	٤,١٣	٠,٠١	٠,٢٠	٠,٠٣	–	%١٠٠
١٩٩٤	٦,٤٧	١٠,٠٨	–	٥٨,٨١	١٧,٩٣	١,٢٥	٥,٠٢	–	٠,٤١	٠,٠٣	–	%١٠٠
١٩٩٥	٢,٢١	١٤,١	٠,٠٥	٥٨,٨٠	١٥,٨٧	١,١٧	٤,٥٣	٠,٠٦	٠,٣٠	٠,٠١	–	%١٠٠
١٩٩٦	٤,٧٧	١٠,٧٧	–	٥٩,٤١	١٧,٨٣	٠,٤٥	٤,٤٧	–	–	٠,٣٠	–	%١٠٠
١٩٩٧	٢,٩٤	٩,٣٢	٠,٠٢	٦٤,٤٠	١٤,٥٩	٠,٦٦	٧,٥٦	٠,٠٢	٠,٢٣	٠,٢٦	–	%١٠٠
١٩٩٨	٢,٧٣	٨,٦١	٠,٠٣	٦٢,٣٨	١٧,١١	٠,٨٣	٧,٢١	٠,٠٣	٠,٧٧	٠,٣٠	–	%١٠٠
١٩٩٩	٢,٩٦	٧,٧٦	٠,٠٢	٦٣,٨٤	١٦,٢٥	٠,٩٣	٧,٥	٠,٠٣	٠,٣٨	٠,١٩	٠,١٤	%١٠٠
٢٠٠٠	٢,٦٥	٨,٧٢	٠,٠٩	٦٥,٢٠	١٣,٩٩	٠,٨٣	٧,٣٥	٠,٠٢	٠,٧١	٠,٤٤	–	%١٠٠
٢٠٠١	٦,١٠	٧,٦	٠,١١	٦١,٤٨	١٤,٣٧	٠,٧٧	٨,٢٤	٠,٠٤	٠,٩٧	٠,٢٦	–	%١٠٠
المتوسط	٣,٥٨	٩,٣	٠,٠٣	٦٢,٤٤	١٦,٢٤	١,٤٣	٦,٣٨	٠,٠٤	٠,٣٧	٠,١٧	٠,٠٢	%١٠٠

المصدر: احتساب الباحثة بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العامة، السنوات ١٩٩٠-٢٠٠١.

٣-٤ الصعوبات التي تواجه الصناعات الدوائية الأردنية.

وتتلخص هذه الصعوبات بما يلي:

١- التسجيل:

ينص قانون الدواء والصيدلة لسنة ٢٠٠١ على منع تداول الدواء الا بعد تسجيله لدى وزارة الصحة. وتقوم اللجنة العليا بوضع الأُسس والمعايير المتعلقة بتسجيل الأدوية واعادة أو إلغاء تسجيلها، وتختص اللجنة الفنية لتسجيل الأدوية الجديدة المنبثقة عن اللجنة العليا بعملية إجازة تسجيل الدواء الجديد، حيث تعتمد اللجنه في قرارها على الامور التالية:

١- فعالية الدواء الجديد وتدني سميته.

٢- حاجة السوق الدوائي اليه من حيث فائدة استعمالة وقلة امثاله.

٣- كون هذا الدواء مسموح باستعماله ومستعمل في بلد المنشأ في نفس التركيب، وان تحضيره يتم تحت نفس الظروف، ويخضع لنفس شروط الرقابة التي تخضع لها الأدوية المستعملة، في ذلك البلد.

وتقوم اللجنة بدراسة طلبات التسجيل والمعلومات والوثائق المقدمة لها من الشركات ومراجعة دراسات التكافؤ الحيوي والدراسات السريرية وذلك للتأكد من ثبات الدواء، وتدني سميته، فعاليته وسلامة استخدامه. وعند الموافقة على تسجيل المستحضر يمنع إجراء اي تعديل اوتبديل أو إضافة على تركيبة الدواء اونشرته اوعبونته اوغلافه أو وعائه الا بموافقه اللجنة[1].

إن عملية تسجيل الدواء في الاردن لا تستغرق اي وقت يذكر. وتُعامل جميع الطلبات معاملة الدواء الاردني سواء كانت طلبات عربية أم أجنبية فلا يحصل الدواء الاردني على أولوية وانما تجري العملية على اساس الوارد اولاً يسجل اولاً (شريطة ان تكتمل الوثائق المطلوبة بعملية التسجيل). وبلغ عدد الأدوية المسجلة في الاردن (٤٢٣٣) صنفا، لها (٧٢١٥) شكلاً صيدلانياً. وبلغ عدد الشركات وفروعها

---

[1] معمار، حسام، الدواء في العالم العربي، ورقة بحث مقدمة في ندوة الصناعة الدوائية في الوطن العربي، اكديما عمان، ١٩٨٣، ص١١.

المسجلة في الاردن (٦٢٥) شركة وفرع، بينما تواجه الأدويه الأردنية صعوبات عديدة في عملية تسجيلها خارج الاردن بسبب الحماية الاغلاقية التي تتبعها بعض الدول العربية مثل سوريا ومصر، أو رفض تسجيل الأدويه الأردنية في القطاع الحكومي لبعض البلدان الاخرى مثل الامارات والكويت، أو أن تكون عملية التسجيل بطيئة جدا مثل الجزائر.

أما على الصعيد الأجنبي، فان صعوبة تسجيل الأدوية الأردنية أو رفض تسجيلها أصلاً ، يكمن وراء تذرع تلك الدول بتدني جودة المستحضر الدوائي الاردني، وعدم مطابقته للمواصفات والمقاييس المتبعة في تلك البلاد. علماً بأن الدواء الاردني يتمتع بسمعة جيدة وجودة عالية، مما مكنه من دخول الأسواق غير التقليدية مثل امريكا والاتحاد الاروبي فقد تمكنت كل من شركتي الحكمة والمتحدة من تسجيل أدويتها وتسويقها في تلك البلدان.

والجدير بالذكر، أن انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية كان له أثر كبير على عملية تسجيل الأدوية، فبعد ان انضم الاردن للمنظمة في ٢٠٠٠/٤/١١، قامت وزارة الصحة بتجميد طلبات تسجيل الأدوية التي ما زالت خاضعة لبراءات اختراع، علماً بان الاردن يتمتع بفترة حماية (١٠) سنوات قبل بدء تطبيق نصوص الاتفاقية، وأن طلبات التسجيل قدمت قبل انضمام الاردن الرسمي،ولكن الوزارة ارتأت تجميد (٥٦) طلب تسجيل دواء جديد مقدم من الشركات الأردنية وغيرها من الشركات المُسجّلة في الإردن، وذلك نزولاً عند رغبة الولايات المتحدة الامريكية كَشرط تفاوضي في اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن وامريكا[1].

٢-التسعير:

تتم عملية تسعير الأدوية عن طريق لجنة تسعير الأدوية في وزارة الصحة الأردنية، وتختص هذه اللجنة بعملية تنسيب لتسعير الأدوية الجديدة والأدوية التى لها مثيل مسجل في المملكة، والمواد التى تقرر اللجنة العليا في الوزارة وجوب

---

[1] وذلك حسب ما أفادني به د. عدنان الكيلاني، الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية.

تسعيرها وتجديد تسعير أي منها، بالاضافة لدراسة الإعتراضات على أسعار الأدوية المسجلة والمقدمة للتسجيل أو المواد التى يتم تصديرها.

فإذا كان الدواء مستورد فتبني اللجنة قرارها بالإعتماد على الأسُس التالية:

أ- سعر التصدير.

ب- سعر جمهور بلد المنشأ.

ج- سعر الأدوية المماثلة في السوق الدوائي الاردني.

د- سعر الدواء نفسه في الاسواق المجاورة.

اما بالنسبة لتسعير الدواء الاردني، فتقوم اللجنة بتسعيره بناءاً على سعر دواء أجنبي مثيل له ومتوفر في السوق الاردني، مع إجراء تخفيض على سعر الدواء الاردني بنسبة تتراوح بين (٢٥%-٣٠%) فتقوم اللجنة بتسعير الأدوية الأردنية الجنيسة بأسعارٍ أقل من أسعار الأدوية الجنيسة المشابهة مما يلحق أضراراً بمبيعات الشركات الأردنية محلياً وخارجياً، فلا تحصل الشركات الأردنية على اي مرونة عند التعامل مع تسعير ادويتها، خصوصا اذا كان الدواء جنيس ثاني أو ثالث يحتوي على نفس المادة الفعالة اومزيج من المواد الفعالة، ولا عند طلب رفع سعر دواء معين حتى لو وجدت أسباب تبرر ذلك[١].

٣-نقل التكنولوجيا :

تمثل التكنولوجيا بمفهومها الضيق آخر المكتشفات والاختراعات في حقل الآلات ووسائل العمل وطرق إستخدام هذه ألالآت وآلية تنظيم العمل بها بهدف الوصول الى أحدث المنتجات. وعلى إعتبار أن إنتاج التكنولوجيا يحتاج الى تقنيات عالية ومستوى تطور مرتفع، نجد أن الشركات المخترعة للتكنولوجيا تحتكر هذه المواد ولا تبيعها بسهولة للشركات الأردنية، الا بعد جيلين أو أكثر مما يضعف مستوى الانتاج والنوعية والمواصفة الدوائية، ويُخفِض من إمكانية التصدير والاستهلاك. وتتمثل عمليات الإحتكار هذه في ملكية التكنولوجيا، وبراءات الاختراع

---

[١] مطالقة، ماهر، ورقة بحث مقدمة في ورشة عمل متطلبات الصناعة الدوائية من الحكومة ضمن إعادة هيكلة القطاع الصيدلاني، الاتحد الاردني لمنتجي الأدوية، عمان، ٢٠٠١. .

ونظم حمايتها علاوة على ملكيتها لوفرات الحجم الكبير سواء بالنسبة للخامات الدوائية أو مواد التعبئة، مما أدى الى سيطرة هذه الشركات على سوق الدواء العالمي والتحكم في الاسعار والربحية[1].

٣- ٥ براءات الاختراع وقانون المنافسة غير المشروعة ضمن القانون الاردني:

صدرت المملكة الأردنية الهاشمية قانون براءات الاختراع رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٩ وقانون المنافسة غير المشروعة والاسرار التجارية رقم (١٥) لسنة ٢٠٠١ ليغطي اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصله بالتجارة – (TRIPS)، وذلك لمعالجة التشريعات الوطنية للاحكام الخاصة بموضوع براءات الاختراع والمنافسة غير المشروعة والاسرار التجارية.

اولاً: براءات الاختراع

كان لأتفاقية (TRIPS) آثار كثيرة على قانون براءات الاختراع الاردني رقم (٨) لسنة ١٩٨٦، الذي عُدلت الكثير من أحكامه بقانون براءات الاختراع الاردني رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٩، وعند تفحص قانون البراءات الجديد يلاحظ ما يلي :-

١- المادة رقم (٣) تناولت تعريف الاختراع على أنه أية فكرة ابداعية يتوصل اليها المخترع في اي من مجالات التقنية وتتعلق بمنتج نهائي اوبطريقة تصنيع اوكليهما، وتؤدي عملياً الى حل مشكلة معينة في اي من هذه المجالات، علما بأن القانون القديم كان يعترف بحماية طريقة التصنيع وليس المنتج النهائي .

٢- المادة رقم (٤) حددت الحالات التى لا تمنح البراءات لها، وهي نفس الحالات الوارده في الماده (٢٧) من قانون براءات الاختراع في اتفاقية التريبس، بإضافة فقرة مهمة وهي أن يستثنى من منح البراءة اي اختراع مضى على تقديم مالكها طلب بتسجيلها أول مرة خارج الاردن اكثر من ١٨ شهرا قبل تاريخ تقديم طلبها في الاردن.

---

[1] رحاحله، مصدر سابق، ص.ص٤٢-٤٣.

٣- نصت المادة (١٧) على أن مدة الحماية للاختراع ٢٠ سنة تبدأ من تاريخ إيداع طلب تسجيلة، علماً بأن القانون القديم كان يعطي مدة حماية (١٦) سنة فقط.

٤- ونصت الماده (٢٢) على ان لوزير الصناعة والتجارة الحق بأن يمنح ترخيصاً باستغلال الاختراع لغير مالك البراءة دون موافقته في الحالات التى حددتها المادة (٣١) من قانون تريبس، وبحالة إضافية أُخرى اذا لم يقم مالك البراءة بإستغلالها، أو كان استغلاله دون كفاية مثل انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءه أو أربع سنوات من إيداع طلب تسجيلها، اي المدتين تنقضى مؤخرا.

٥- وضحت المادة (٣٢) العقوبات التى تقع علي المخالفين فهي لا تزيد عن (٣٠٠٠) دينار (علماً بأن العقوبة المادية في القانون القديم كانت لا تزيد عن ١٠٠ دينار اوالحبس لمدة سنة اوكلتا العقوبتين) لكل من قلد إختراع صدر بحقه براءة، لغايات تجارية أو صناعية، ولكل من باع أو أحرز بقصد البيع اوعرض اوتداول أو استورد من الخارج منتجات مقلدة لاختراع مسجل في الاردن، ولكن القانون لم يتطرق للعقوبات التى يجب ان تفرض اذا لم يكن الاختراع مسجلاً في الأردن.

ثانياً: قانون المنافسة غير المشروعة والاسرار التجارية:

إعتبر القانون أن كل منافسة تتعارض مع الممارسات الشريفة في الشؤون الصناعية أو التجارية هي عملاً من أعمال المنافسة غير المشروعة، وحدد هذه الاعمال بما يلي :-

١- الأعمال التى تؤدي الى احداث اللبس مع منشأت احد المنافسين اومنتجاته اونشاطه الصناعي اوالتجاري .

٢- الأعمال التى تؤدي الى تضليل الجمهور فيما يتعلق بطبيعة المنتجات، أو طريقة تصنيعها أو خصائصها أو كمياتها أو صلاحياتها للإستعمال .

٣- الإدعاءات المغايرة للحقيقة في مزاولة التجارة والتى تؤدي الى نزع الثقة عن منشأة احد المنافسين اومنتجاته اونشاطه الصناعي اوالتجاري .

٤- الأعمال التى تؤدي الى النيل من شهرة منتج اوتحدث لبساً فيما يخص مظهره الخارجي، أو طريقة عرضه أو تضليل الجمهور عند الإعلان عن سعره .

وتحدد الماده (٤) من القانون سمات الاسرار التجارية، وهي نفس السمات الوارده في المادة ٢/٣٩ من قانون حماية المعلومات السرية غير المفصح عنها في قانون حماية المعلومات السرية المتُفرع عن اتفاقية تريبس. أما الماده (٨) فنصت على أنه إذا اشترطت جهة رسمية تقديم بيانات عن إختبارات سرية أو أية بيانات تم التوصل اليها نتيجة جهود معتبرة للموافقة على تسويق الأدوية، أوالمنتجات الزراعية الكيميائية التى تستخدم بها مواد كيميائية جديدة، فعلى هذه الجهة ان تلتزم بحماية هذه البيانات من الاستعمال التجاري غير المنصف، وذلك بمنع أي شخص لم يحصل على موافقة مُقدمها من الإعتماد عليها لتسويق مثل تلك الأدوية اوالمنتجات الخاصة، إلا بعد مرور خمس سنوات على تاريخ حصول مقدم تلك البيانات على موافقة لتسويق منتاجاته، فعليه حماية هذه البيانات من الإفصاح بإستثناء ما يلي:-

١- اذا كان الإفصاح عنها ضروريا لحماية الجمهور.

٢- اذا اتخذت الجهة الرسمية المختصة التدابير اللازمه لضمان عدم الاستعمال التجاري غير المنصف لتلك البيانات.

٣-٦ الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على الصناعات الدوائية.

كانت الصناعة الدوائية الأردنية قبل الإنضمام تعمل ضمن تشريعات محلية، فتعطي الحماية لطريقة التصنيع وليس للمنتج النهائي، الأمر الذي أتاح للشركات المنتجة التعامل بالمواد الفعالة المصنعة بطريقة تختلف عن تلك المشمولة ببراءة اختراع، ومن ثم إنتاج أحدث الأدوية التي تتمتع بحماية في بلدانها، ويوضح الجدول رقم (٣-١٩) بعض الأدوية التي مازالت خاضعة لبراءات اختراع وتنتج في الشركات الأردنية بموجب تشريعات محلية، دون أي موافقة مسبقة من مالك البراءة.

تعتبر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية من أهم الاتفاقيات التي لها صلة مباشرة بالصناعة الدوائية، ومن المتوقع أن تتأثر الصناعة الدوائية الأردنية من جراء تفعيل

مجالات تلك الاتفاقية المتعلقة بقانون براءات الاختراع، وقانون حماية المعلومات السرية.

أ- براءات الاختراع:

تنص الفقرة (و) من المادة (ع) من قانون براءات الاختراع رقم ٣٢ لسنة (١٩٩٩) أنه لا تمنح البراءة للإختراعات التي مضى على تقديم مالكها طلباً بتسجيلها أول مرة خارج المملكة اكثر من (١٨) شهراً قبل تاريخ تقديم طلب تسجيلها في المملكة، ويعني هذا أن مالك البراءة يفقد حقه فيها اذا لم يسجل براءته لدى مسجل البراءات في وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، وبالتالي يعطي الحق لمن يريد استغلال البراءة بإستغلالها دون أن يتعرض للملاحقة القانونية.

جدول رقم (٣-١٩)

الأدوية التي تنتجها الشركات الأردنية ومازالت خاضعة لبراءات اختراع

الرقم	Ingredient name	Patent expires	الاسم التجاري للدواء الاجنبي (الشركه المنتجه)	الاسم التجاري للدواء المحلي (رمز الشركه المنتجه)
١	ALPRAZOLAM	Oct 29, 2008	XANAX (UPJOHN PHARMACEUTICALS)	PRAZIN (HIK) ZOLAM (RAM)
٢	BUSPIRONE HCL	May 14, 2008	BUSPAR (BRISTOL –MAYERS)	BUSIRONE (JPM)
٣	CAPTOPRIL	Aug 24, 20010	CAPOTEN (SQUIBB)	CAPOCARD (DAD) MINITEN (UPM) CAPRIL (HIK)
٤	CIPROFLOXACIN	Feb 28, 2006 Sep 18, 2007	CIPROBAY (BAYER AG)	CIPRODAR (DAD) CIPROFLOX (APM) CIPROLON (HIK) CIPROCIN (UPM)
٥	CISAPRIDE	Oct 09, 2007	PREPULSID (JANSSEN PHARMACEUTICA)	SEPRIDE (JPM) VOMIPRIDE (DAD)
٦	DICLOFENAC SODIUM	Oct 02, 2007	VOLTAREN (CIBA GEIGY LTD)	VORTEX (HIK) INFLA –BAN (APM) DICLOGESIC (DAD) DICLOFEN (UPM) DIFEN (RAM) DICLOFANC SOD (ACPC)
٧	NIFEDIPINE	Jun 09.2007	ADALAT (BAYER AG)	MYOGARD (UPM) NIF ECARD (DAD) NIFAR (APM)
٨	NORFLOXACIN	Jun 27.2004	NOROXIN (MERCKSHARP AND DOHME) CHIBROXING (CHIESI FARMACEUTICI S.P.A)	NORACIN(JPM) NORAX (UPM) APIFLOX (API)
٩	RANITIDINE HCL	Jul 02, 2008 Apr 07, 2009	ZANTAC (GLAXO)	ANTAGONINE (APM) RANIDINE (JPM) ROLAN (HIK) PEPTAC (RAM)
١٠	KETOROLAC TROMETHAMINE	May 05, 2009	TORADOL (SYNTEX PHARMACEUTICAL LTD)	TAROL (HIK) KETAL (JPM)

المصدر :- نسيم رحاحله، مصدر سابق

وبعد مراجعة سجل براءات الاختراع لدى الوزارة المعنية تبين أن الشركات الدوائية العالمية ولغاية ٢٠٠٣/٤/٥ لم تقم بتسجيل اي من أدويتها المحمية ببراءات إختراع داخل الاردن، ويعود السبب في ذلك لعدم اهتمام تلك الشركات بحماية منتجاتها في بلد ذو حجم اقتصاد صغير كالأردن، حيث لا يشكل الانتاج الدوائي الاردني تهديداً حقيقياً لتلك الشركات. فمهما بلغت إمكانيات الشركات الأردنية الإنتاجية فستبقى ضئيلة مقارنة مع إمكانيات الشركات العالمية، وذلك نظراً لتفوقها التكنولوجي وعدم قدرة الشركات الأردنية على مجاراة تلك التكنولوجيا الدوائية الحديثة.

ب- قانون حماية المعلومات السرية.

عادةً ما تطلب السلطات المحلية كشرط لتسجيل المنتجات الدوائية أن يقدم طالب التسجيل (الشركة التي طورت أو إخترعت الدواء الجديد) جميع البيانات والإختبارات المرتبطة بالدواء من حيث نوعيته، وسلامة إستخدامه، وفعاليته بالإضافة لخصائصه الفيزيائية والكيميائية، ولأن التوصل لهذة البيانات والإختبارات كان مكلفاً جداً سعت الشركات العالمية للضغط على بلدانها لإخضاع تلك المعلومات إلى نظام خاص من الحماية وذلك بهدف المحافظة على حقوقها باسترجاع قيمة إستثماراتها في الدواء الجديد.

وبعد أن تم إقرار المادة (٣٩) من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بِحماية المعلومات السرية، فُرض على الدول الأعضاء حماية المعلومات غير المفصح عنها والمعلومات المقدمة للحكومة، أو أي من أجهزتها بغرض الحصول على موافقة لتسويق المنتجات الدوائية والكيمو- زراعية، وبذلك منعت الإتفاقية أي طرف ثالث (شركات الأدوية الجنيسة) من الاعتماد على البيانات والإختبارات عند طلب تسجيل منتجاتها المشابهة للمنتج الأصلي.

إن موضوع حماية البيانات والإختبارات مهم ومرتبط بالمنتجات التي إنتهت فترة براءاتها أو المنتجات التي يصعب حمايتها ببراءة إختراع، ولكن في المنتجات

المحمية ببراءة، فإن المالك يستطيع أن يعزل أي منافسة خلال عُمر البراءة، حيث تمتد فترة العزل مدة أطول من تلك التي توفرها حماية المعلومات السرية.

وبما أن الشركات الدوائية الأردنية كانت تعتمد على ملف تسجيل الدواء الأصلي عند تقديم طلب تسجيل أدويتها الجنيسة لأثبات أن المنتج البديل المحلي مكافىء حيوياً للدواء الاصلي، فإن تفعيل قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية سيمنع الشركات الأردنية من الإعتماد على بيانات وإختبارات الشركات العالمية التي حصلت على الموافقة لتسويق منتجاتها لفترة تصل إلى الخمس سنوات، مما سيكون له أكبر الأثر على الصناعة الدوائية الأردنية التي لن تستطيع تقليد أي منتج دوائي جديد.

من هنا يمكن الإستدلال على أن تفعيل قانون براءات الاختراع لن يكون له أثر على الشركات الأردنية على المدى القصير، ولكن سيكون له أكبر الأثر على المدى البعيد، كما أن تفعيل قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية سيكون له أثر على المدى القصير والبعيد، ويمكن تلخيص هذه الآثار بـ:

١- تعتمد الشركات الدوائية الأردنية في مبيعاتها على الأدوية التي ما زالت خاضعة لبراءات إختراع، حيث تمثل هذه الأدوية الثمرة الأكثر نضوجاً والتي تحوي القيمة العلمية والجدوى الاقتصادية. فإذا تخلفت الصناعة الدوائية الأردنية عن إنتاج تلك الأدوية، فسوف تتخلف نوعياً عن مثيلاتها من الشركات الدوائية العالمية بمدة لا تقل عن ٢٠ سنة وهي مدة البراءة للأدوية المحمية.

٢- استمرار التبعية للشركات العالمية في مجال البحث والتطوير. حيث تفتقر الشركات الدوائية الأردنية للمراكز العلمية المتخصصة في مجالات البحث والتطوير الدوائي، فهي لا تستطيع تمويل تلك العمليات لإنتاج مستحضر دوائي جديد، لأن ذلك يتطلب إمكانيات علمية ومالية هائلة قد لا تتوفر لدى مصانع الأدوية الأردنية، وبالتالي فسوف تتركز عمليات البحث والتطوير في مصانع الشركات العالمية التي تتمتع بالإمكانيات المالية والتسويقية الكبيرة.

٣- إن إلتزام الأردن بتطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية وتفعيل قانون براءات الأختراع وقانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية، سوف يمنع الشركات الدوائية الأردنية من تقليد الأدوية العالمية الجديدة الخاضعة لبراءة اختراع، أو يفرض كلفة إضافية لترخيص إنتاج تلك الأدوية، ومن المحتمل أن تفوق نفقات ترخيص معظم الأدوية الأجنبية قدرة الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة (وإن كانت تلك النفقات ستقل حتما عن كلفة البحث والتطوير لابتكار أدوية جديدة)، الأمر الذي سيؤثر جوهرياً في ربحية المنشآت الأردنية في قطاع الأدوية الخاضعة لبراءة اختراع (In-Patent Drugs). أما تنافسية شركات الأدوية الأردنية عموماً فإنها ستتأثر طردياً تبعاً لدرجة الإعتماد على الأدوية المحمية في توليد أرباحها الإجمالية [١].

٤- ستواجه الشركات الدوائية الأردنية تحدياً تسويقياً جديداً. فالمنتجات الدوائية الجديدة تعمل على خلق أسواق جديدة للمنتجات الدوائية الأخرى، وتسهل عملية تسويقها وترويجها في تلك الاسواق، والمنتج الدوائي الجديد يعطي الشركات صورة دائمة ومتجددة، فالأسواق تستقبل بشكل مستمر الأدوية الجديدة ذات المزايا الإضافية والصناعة الدوائية الناجحة لابد لها من مواكبة ومتابعة هذا التجديد، فإن لم تستطع مواكبة هذا التجدد بمنتجات جديدة ذات جودة عالية وأسعار تنافسية فسيكون مصيرها الفشل والاخفاق.

٥- إن تفعيل قانون براءات الإختراع وقانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية سوف يؤدي الى زيادة ملحوظة في أسعار المنتجات الدوائية المحمية ببراءة اختراع، وذلك بسبب اطلاق يد مالك البراءة واعطائه قوة إحتكار مطلقة تتصرف على كافة أوجه التصنيع والإستغلال التجاري، وسيواجه المستهلك الأردني هذه المشكلة بغض النظر عن الاجراءات[٢]. وقدرت دراسة رحاحلة إجمالي ما يتحمله المستهلك الأردني من خسارة حال بيع الأدوية الخاضعة لحقوق براءات الإختراع بأسعار الشركات صاحبة البراءة بما يعادل (٩,٣)

---

[1] الحمصي ، جمال، تطوير تنافسية الصناعات التصديرية العربية ذات التقنية العالية: حالة صناعة الأدوية الأردنية، الدواء العربي العدد الثالث والاربعون – ٢٠٠٢

[2] الكيلاني، عدنان، مصدر.

مليون دينار اردني [1]. ويوضح ملحق رقم (٣) أسعار الأدوية الأردنية التي ما زالت خاضعة لبراءات إختراع وأسعار الشركات صاحبة البراءة والفروق السعرية بينهما ، فإذا ما قرر الاردن الإتجاه نحو الإستيراد فالنتيجة الحتمية ستكون إرتفاع الأسعار بالنسبة للمواطن الأردني ذو القوة الشرائية المنخفضة، أما إذا اتجه نحو التصنيع بإمتياز فهذا الإمتياز لن يكون هبة مجانية، والحصول على ترخيص لإنتاج الأدوية الخاضعة لبراءة اختراع مكلفٌ ايضاً حيث بلغ متوسط الانفاق على تلك التراخيص (٢٠٠) الف دينار اردني سنوياً [2].

٦- من المتوقع أن يكون لإتفاقية تريبس وتفعيل قوانينها المتصلة بالصناعة الدوائية آثاراً سلبية على الإقتصاد الأردني،إذ من المتوقع أن تعمل على زيادة فاتورة الإستيراد وتراجع حجم التصدير، وذلك لالتزام الدول الأعضاء بنصوص الإتفاقية بعدم تسجيل الأدوية المخالفة لاحكامها، وبالتالي إستحالة تسويقها داخل تلك الدول مما سيؤدي الى زيادة الضغط على الأرصدة الأردنية من النقد الأجنبي.

٧- من المتوقع أيضاً أن يكون للإتفاقية وقوانينها دوراً في تخفيض مستويات العمالة في الشركات الدوائية الأردنية فإنخفاض المبيعات سيؤدي الى تخفيض الإنتاج، وبالتالي تسريح أعداد كبيرة من العمّال مما سيؤدي إلى رفع مستويات البطالة في الاردن.

ولمواجهة الآثار السلبية لتلك القوانين فإن الشركات الدوائية الأردنية مدعوة لأخذ الأمور التالية في عين الإعتبار:

١- بما أن الأردن ينتمي لمجموعة الدول النامية والتي أعطتها الاتفاقية فترة سماح تصل إلى (١٠) سنوات منذ بدء تطبيق الاتفاقية، فعلى الشركات

---

[1] رحاحلة، نسيم، مصدر سابق ص٧٩.

[2] الحمصي جمال، مصدر سابق ص٢٩.

الدوائية الأردنية أن تستغل وتستفيد من الفترة الإنتقالية المتاحة لأطول أجل ممكن.

٢- عدم الإلتزام بتطبيق الحماية لأي براءة إختراع جديدة في أثناء الفترة الإنتقالية، والسماح بإستيراد المواد الخاضعة لقانون حماية الملكية الفكرية بهدف إجراء البحوث عليها.

٣- إختيار شريك إستراتيجي وذلك من خلال الدخول في إتفاقيات إمتياز مع الشركات الأجنبية، آخذين بعين الإعتبار أن التصنيع بإمتياز سيؤدي إلى تخفيض هامش الربح الذي كانت تحققه الشركات في فترة ما قبل الإنضمام، وذلك بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج في ظل الرسوم التي ستدفعها الشركات لأصحاب البراءة.

٤- إدخال تحسينات تقنية على الصناعة الدوائية القائمة وذلك لتحفيز الإستثمار المحلي والإجنبي في الصناعة. وهذا الأمر لن يكون صعباً نظراً للسمعة الجيدة التي تتميز بها الصناعة الدوائية الأردنية بين دول المنطقة لإلتزامها بتطبيق حزمة القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

٥- إستغلال الثغرات المتعلقة بقوانين براءات الإختراع وحماية المعلومات السرية في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، ونذكر من هذة الثغرات ما يلي:

أ- المادة السابعة من إتفاقية حقوق الملكية الفكرية نصت على أن حماية وإنفاذ تلك الحقوق يجب أن يساهم في دعم الإبداع التقني ونقل وتوزيع التقنية للدعم المشترك لمنتج ومستهلك هذه التقنية، حيث تستطيع الدولة أن تعترض على تطبيق الإتفاقية إستناداً لهذه المادة، إذا ما أثبتت أن تفعيل قوانين الملكية الفكرية سوف يمنع انتقال التقنية إلى أراضيها.

ب- نصت الفقرة الأولى من المادة الثامنة على أن للدول الأعضاء الحق عند وضع او تعديل تشريعاتهم تبني الإحترازات الضرورية لحماية الصحة العامة، شريطة أن لا تتعارض هذه الإحترازات مع نصوص الإتفاقية، وأن تكون لازمة لمنع إبتزاز حقوق الملكية الفكرية من قبل مالكيها أو لمعالجة التصرفات التي تقيد التجارة. تستطيع الشركات الدوائية إستغلال هذه الفقرة

كون إرتفاع الإسعار الذي سينجم عن تفعيل قوانين الملكية الفكرية سيلحق ضرراً بالصحة العامة وسيؤدي إلى تقيّد التجارة.

ج- إستغلال الاستثناءات الواردة في المادة (٢٧) فيما يتعلق بمنع الإستغلال التجاري لحقوق براءات الاختراع، اذا كان الأمر ضروريا لحماية صحة وحياة الانسان والحيوان والنبات ولتجنب أي إضرار بالبيئة،.

د- استغلال إستثناءات الحقوق الحصرية الممنوحة والواردة في المادة (٣٠) واستثناءات التراخيص الإجبارية الورادة في المادة (٣١) من الاتفاقية.

هـ- المادة (٣٩) من حماية المعلومات السرية جاءت لتعطي حماية إضافية للمعلومات غير المفصح عنها، ولكن الإتفاقية لم تعط اية حقوق حصرية كما لم تعط حقوق ملكية على المعلومات أو البيانات المقدمة والحماية المعطاة هي حماية من الاستغلال التجاري غير المشروع في إطار الممارسات التجارية غير المشروعة. فإذا استندت السلطات الصحية على تلك المعلومات لدراسة الطلبات اللاحقة على أساس المقارنة والتشابه، فلا يعد استعمال تلك المعلومات إخلالاً بالسرية طالما أنّ تلك السلطات لم تفصح عن هذه المعلومات او البيانات[1].

و- تنص الفقرة الثانية من قانون حماية المعلومات السرية على أن المعلومات التي يجب عدم الإفصاح عنها وحمايتها هي المعلومات السرية والتي اتخذ مالكها كل الخطوات المعقولة بالظروف الطبيعية للمحافظة على سريتها، ولكن المعلومات والبيانات المتصلة بالأدوية وإستطباباتها معلومات معروفة ومنشورة بشكل واسع بالنشرات المرفقة للأدوية والمجلات العلمية أو غيرهم، وبالتالي هي جزءٌ من المعلومات العامة والمعروفة.

---

(1) الحاج حسن، يوسف، مصدر سابق، ص١٥.

الفصل الرابع

واقع الصناعات الغذائية وأثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية

الفصل الرابع
واقع الصناعات الغذائية وأثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية

٤-١ مقدمة

الغذاء حاجة بيولوجية أساسية للإنسان صحبته منذ كان، وستصحبه إلى أن يرث الله الأرض وماعليها، والغذاء أول الحاجات الضرورية التي يسعى الأفراد لتوفيرها بأفضل كم ونوع. وتعد الصناعات الغذائية من أهم الصناعات التحويلية التي تشكل أهمية كبرى في البنيان الصناعي للدول كافة لما تمثله من دعم للأمن الغذائي، وكونها رديفاً أساسياً لقطاع الزراعة من حيث امتصاصها للفوائض الإنتاجية.

أما الصناعات الغذائية في الدول العربية والتي تعد مستورداً صافياً للغذاء، فما زالت صناعة ناشئة ومتواضعة، لا ترقى إلى مستويات الصناعات الغذائية في الدول المتقدمة، وهذا ينطبق ايضاً على الصناعات الغذائية الأردنية التي لا تمتلك المقومات للدخول في منافسة أمام السلع الغذائية من الشركات العالمية المنتجة، بسبب تدني جودتها وعدم تطبيقها للمعايير الحقيقية للجودة، الامر الذي يشكل تهديداً حقيقياً أمام تلك الصناعات عند فتح الأسواق الأردنية والسماح بدخول المنتجات من الدول المصدرة للغذاء والتي تمتلك تقنيات الإنتاج العالية والمتطورة إن الدراسة المتأنية للصناعات الغذائية الأردنية أمراً في غاية الأهمية، ذلك للوقوف على واقع تلك الصناعات ومحاولة تجنيبها أثر أنفتاح الإقتصاد الأردني على العالم.

٤-٢ العناصر الاساسية في الصناعات الغذائية

تقوم الصناعة الغذائية على عدد من العناصر أهمها:

٤-٢-١ البحث والتطوير

تقوم شركات الأغذية العالمية بإنفاق أموالاً طائلةً على البحث والتطوير الزراعي، وتمويل البحوث العلمية الزراعية (الحيوانية والنباتية)، وذلك لرفع جودة

المواد الأولية التي تدخل في صناعة المنتجات الغذائية، كما تقوم بتطوير التقنيات الحديثة المستخدمة في عمليات الإنتاج والتعبئة والتغليف، للتأكد من جودة المنتج النهائي ومطابقته للمواصفات والمقاييس العالمية، وذلك لرفع قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والتصديرية.

أما فيما يتعلق بجانب البحث والتطوير لدى الشركات الغذائية الأردنية، فنجد أن هذه الشركات لم تستحدث دوائر تُعنى بالبحث والتطوير، وإنما اكتفت بالإعتماد على نقل التكنولوجيا وطرق التصنيع من الشركات الأجنبية، الأمر الذي يُضعف من قدرة الشركات الأردنية على تطوير منتجاتها ورفع مستوى الجودة بما يتناسب مع متطلبات مطابقة تلك المنتجات للمواصفات والمقاييس العالمية، ويَحَدُّ من قدرتها على منافسة السلع الغذائية المستوردة في السوق المحلي، ويفقدها القدرة على تصدير وتسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية.

ويلاحظ من عينة الدراسة أن شركة الأغذية المتميزة التي بدأت إنتاجها في عام ١٩٩٧، هي الشركة الوحيدة ضمن العينة التي تقوم بالإنفاق على البحث والتطوير. حيث ارتفعت نسبة الإنفاق من إجمالي المبيعات السنوية لتصل إلى (٠,٨%) في عام ٢٠٠١، مقارنة مع (٠,٣%) عام ١٩٩٧. وبالرغم من أن هذه النسبة غير كافية لتطوير الصناعة، إلا أنها تعتبر مؤشراً جيداً على بدء اهتمام الشركات الأردنية بضرورة استحداث دوائر تعنى بالبحث والتطوير في الصناعة.

٤-٢-٢ الإنتاج الغذائي

يتأثر الإنتاج الغذائي في الشركات الأردنية المنتجة بعدة عوامل أهمها:-

أولاً: المواد الأولية:

إن عملية توفير المواد الأولية للصناعات الغذائية بالجودة المناسبة والأسعار المعقولة أمراً في غاية الأهمية، لأنه ينعكس بشكل رئيسي على جودة المنتج النهائي وتكلفة إنتاجه. وتعتمد القطاعات الفرعية في الصناعات الغذائية على المواد الأولية المحلية أوالمستوردة بنسب متفاوتة، حيث تعتمد صناعة رب البندورة ومنتجات الألبان والمخللات والخضار المجمدة على السوق المحلي (١٠٠%) لتزويدها

باحتياجاتها من المواد الأولية، بينما تعتمد منتجات لحوم الدواجن على ما نسبته (٤٠%) من لحوم الدواجن المنتجة محلياً، أمّا بقية منتجات القطاع فتعتمد (١٠٠%) على المواد الأولية المستوردة.[١]

إن اعتماد الكثير من الصناعات الغذائية على المواد الأولية المستوردة يمكن أن يشكل عائقا أمام تلك الصناعات، ولكن إذا كان المورد لهذه المواد ثابتاً، ومضمون الاستمرارية بجودة جيدة وأسعار مناسبة، فلا شيء يمنع قيام صناعة غذائية ناجحة، فمعظم الدول تعتمد على المواد الأولية المستوردة لصناعاتها الغذائية، فمثلا تعد صناعة الشوكولاته السويسرية من أجود صناعات الشوكولاته عالميا وهي تعتمد على مسحوق وزبده الكاكاوالتي لا تنتج إلا في بلدان قليلة من العالم.

ثانياً: الأيدي العاملة:

يُشغل قطاع الصناعات الغذائية ما نسبته (١٧,٧%) من مجموع العاملين في قطاع الصناعة[٢]، وهذا يدل على قوة القطاع في إمتصاص البطالة وإستيعاب عدد كبير من القوة العاملة، حيث بلغ عدد العاملين في منشآت القطاع عام ١٩٩٤ (١٦٨٣٢) عاملاً، ارتفع تدريجياً ليصل إلى (٢٤٤٧٢) عاملاً في ٢٠٠١. ويعود سبب إرتفاع مساهمة هذا القطاع في القوة العاملة الأردنية إلى اعتماده على العمالة غير المدربة ذات الكفاءة المتدنية، وقلة كلفتها، وتدني أجورها.

أما فيما يتعلق بإنتاجية العامل فيوضح الجدول رقم (٤-١) إنخفاض إنتاجية العامل، حيث بلغت في عام ١٩٩٤ ما قيمته (٦٣٢٦) دينار. استمرت بالإنخفاض لتصل إلى (٥٥٩٧) دينار في عام ٢٠٠١.

---

(1) دراسة بنك الإنماء الصناعي، مصدر سابق، ص ٦٢.

(2) دراسة بنك الإنماء الصناعي، مصدر سابق، ص ٦.

جدول رقم (٤-١)

إنتاجية العامل من الصناعات الغذائية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠١)

السنوات	عدد العاملين	إجمالي القيمة المضافة (بالألف دينار)	إنتاجية العامل (بالدينار)
١٩٩٤	١٦٨٣٢	١٠٦,٤٨٥,٢	٦٣٢٦
١٩٩٥	١٨٠٣٧	١٠٧,٠٥٧,٩	٥٩٣٥
١٩٩٦	١٧٥٦٥	١٠٤,١٨٥,٠	٥٩٣١
١٩٩٧	١٩٥٩٨	١٠٥,٧٤٦,٠	٥٣٩٦
١٩٩٨	١٩٥٥٧	١١١,٠٣٠,٥	٥٦٧٧
١٩٩٩	٢١٩٠٤	١٢٣,٠٤٢,٢	٥٦١٨
٢٠٠٠	٢٣٣٩٨	١٣٢,٠٩٣,٥	٥٦٤٦
٢٠٠١	٢٤٤٧٢	١٣٦,٩٦٣,٨	٥٥٩٧

المصدر: احتساب الباحثة بالاعتماد على المسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٤-٢٠٠١).

ثالثاً: رأس المال المستثمر:

بلغ رأس المال المستثمر في الصناعات الغذائية عام ٢٠٠١ ما قيمته (٢٣٨,٦) مليون دينار، أما مساهمة قطاع الحكومة فبلغت ما نسبته (١٣%) من رأس المال المستثمر، وتركزت في منشآت صناعة وتجهيز وحفظ الفواكة والخضروات، وبالأخص في صناعة إنتاج رب البندورة، حيث بلغت مساهمة الحكومة في رأس المال في منشآت تلك الصناعة (١٧) مليون دينار أوما نسبته (٩٢,٨%) في عام ٢٠٠١.

إن جدوى الاستثمار في قطاع المنتجات الغذائية يختلف ما بين فروع القطاع المختلفة. فمثلاً نجد أن جدوى الاستثمار في صناعة اللحوم المصنعة في تراجع بسبب تدني نسبة استغلال طاقات المصانع، وتدني إنتاجية رأس المال الذي بلغ سنة ٢٠٠١ ما قيمته (٣٠٠٠) آلاف دينار فقط، وكذلك الحال بالنسبة لصناعة البسكويت والشوكولاته، فإن فرص الاستثمار فيها تبدو ضئيلة وغير مشجعة، وذلك بسبب تدني جودة المنتجات الأردنية، وارتفاع أسعارها مقارنة بالمنتجات المستوردة من الأسواق المجاورة مثل سوريا، وتركيا والسعودية أما باقي القطاعات فإن فرص

الاستثمار فيها تبقى أكثر جدوى ومنطقية فمثلاً نجد أن إنتاجية رأس المال لصناعة منتجات الألبان قد بلغت في سنة ٢٠٠١ ما قيمته (٢٣) ألف دينار، مما يدل على جدوى الاستثمار في ذلك الفرع من الصناعة.

أما فيما يتعلق بصافي الموجودات الثابتة، فيلاحظ من الجدول رقم (٤-٢) بأنها ارتفعت تدريجياً من (٢٠٣,٥) مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى (٣١٦,٦) مليون دينار عام ٢٠٠١.

جدول رقم (٤-٢)

صافي الموجودات الثابتة لدى شركات الأغذية الأردنية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠١)

السنة	صافي الموجودات الثابتة	السنة	صافي الموجودات الثابتة
١٩٩٤	٢٠٣,٥	١٩٩٨	٣٠٨,٣٧
١٩٩٥	٢٤٩,٣	١٩٩٩	٣٢٠,١٢
١٩٩٦	٢٣١,١٧	٢٠٠٠	٣١٥,٥٧
١٩٩٧	٣٠٩,٣٨	٢٠٠١	٣١٦,٦٤

المصدر: احتساب الباحثة بالاعتماد على المسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٤-٢٠٠١).

رابعاً: شراء المعرفة:

تصنف أغلبية الشركات المنتجة للأغذية في الأردن بين شركات صغيرة إلى متوسطة الحجم، حيث يتراوح رأس المال المدفوع في هذه الشركات بين (١٠٠) ألف دينار ومليون دينار في كثير من الحالات[1]. مما يحد من قدرتها على شراء المعرفة والتقنيات الحديثة والمتطورة المتبعة في عمليات الانتاج. وإن غياب التصنيع بامتياز في المصانع الأردنية لشركات الأغذية العالمية ما هوإلا دليل على ذلك.

خامساً: الجودة:

تُعرف الجودة بمفهومها العام بأنها أقصى درجات الإتقان لعمل أو جهد معين، في سبيل تحقيق هدف معين[٢]. أما الجودة في المنتجات الغذائية، فتعني أن

---

(1) عمرو، عايد وآخرون، أثر الاتفاقيات الدولية على قطاع الصناعات الغذائية في الأردن، المهندس الزراعي، عمان،٢٠٠١.

[2] دراسة بنك الإنماء الصناعي، مصدر سابق، ص ٧٧.

المنتج يكون جيداً إذا كان مطابقاً لمواصفات معينة، وخالياً من العيوب التصنيعية ويُرضي رغبات المستهلكين.

وللجودة أهمية خاصة في الصناعات الغذائية الأردنية فالمستهلك يبحث دائماً عن المنتجات ذات الجودة العالية والسعر المنافس، لذلك عملت شركات الأغذية الأردنية على تطبيق مفاهيم الجودة في مصانعها، لتحقيق نسبة أعلى من المبيعات في الأسواق المحلية والخارجية، وخلق أسواق جديدة لمنتجاتها وإعطائها القدرة على منافسة المنتجات المستوردة التي تتمتع بجودة عالية.

أما أهم أنظمة سلامة وجودة المنتجات التي تسعى الشركات المنتجة في الأردن لتفعيلها داخل مصانعها فهي:

١- نظام تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة[1]. (HACCP).

إن نظرية عمل هذا النظام ترتكز على تحديد مصدر المخاطر المحتملة، ومراقبتها بحرص شديد وتوثيق طرق الرقابة عليها، أما المبدأ المتبع في تطبيق النظام فيقوم على تدارك أو تجنب الخطر أوالمشكلة قبل وقوعها، والتقيد التام بكافة التعليمات والإجراءات الخاصة بالنقاط الحرجة الأمر الذي يزيد من مستوى السلامة والأمان في المنتج.

وتسعى شركات الاغذية الأردنية للحصول على شهادة الـــ HACCP، كونه أصبح قاعدةً أو أساساً لضمان جودة المنتج، وتطبيقه يعطي تلك الشركات فرصة دخول الاسواق غير التقليدية مثل أمريكا واليابان والاتحاد الاوروبي، التي تعتبر تطبيقه إجباريا لقبول المنتجات الغذائية المُصدرة إليها فهي لا تقبل أي منتج إلا اذا كان المصدّر حاصل على شهادة الـــHACCP.

٢- أنظمة الأيزو(٩٠٠٠)

الأيزو في الأصل كلمة لاتينية تعني مساوٍ لكذا، وهي عبارة عن سلسلة من الإجراءات تخدم كوسيلة لتحقيق وتثبيت مستوى معين من الجودة والمحافظة عليه من خلال العمليات التصنيعية المختلفة بحيث تصبح هذه الإجراءات في نهاية

[1] www.kasihgroup.com/quality-assurance/arabic-quality-assurance.html.

المطاف بمثابة دستور للمؤسسة تعمل بموجبه. وينقسم الأيزو إلى خمسة تصنيفات أساسية هي: أيزو٩٠٠٠، ٩٠٠١، ٩٠٠٣، و٩٠٠٤،[١] وتكمن أهمية نظام الأيزو من دوره في تحقيق جودة عالية للمنتج من خلال المراجعة الدورية لأساليب الإنتاج وتحسينها وتطويرها وتوثيقها، مما يكسبه قدرة أعلى على منافسة المنتجات التي لم تحصل مصانعها على شهادة الأيزو، وبالتالي زيادة المبيعات وتحقيق الأرباح، ودوره الهام في تسويق المنتجات في أسواق التصدير التي تفرض على المُصدر أن يكون حاصلاً على شهادة الأيزو.

وبالرغم من أن العديد من شركات الأغذية الأردنية حصلت على شهادات الجودة العالمية (انظر ملحق رقم ٢)، إلا أن منتجاتها ما زالت غير قادرة على منافسة المنتجات المستوردة من الأسواق المجاورة والخارجية، ويعود السبب في ذلك إلى تدني مستوى الجودة في المنتجات الأردنية، وعدم تحقيقها لمعايير الجودة، مما يعني انخفاض نوعيتها مقارنة مع المنتجات المستوردة، فيجب على الشركات الأردنية المنتجة الإرتقاء بمستوى الجودة، وهذا لا يعني الإكتفاء بالألتزام بالمواصفات والمقاييس العالمية، أو الحصول على شهادات الهسب والأيزو، وإنما يجب التوجه نحوالاهتمام الجدي بالجودة، والعمل على تطويرها واستثمار المزيد من رؤوس الأموال في مجالاتها، وذلك لرفع القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية على أساس الجودة العالية.

٤-٢-٣ التسويق

إن تماثل الهياكل الإنتاجية للصناعات الغذائية، وتماثل السلع المنتجة، وتدني جودتها وارتفاع اسعارها مقارنة مع مثيلاتها من السلع المستوردة، يجعل عملية تسويقها محلياً أوخارجياً عملية في غاية الصعوبة.

بالإضافة لذلك، فإن حجم السوق المحلي، وضعف القوة الشرائية للمواطن الأردني بسبب تدني الدخل، وتعدد الشركات المنتجة، وارتفاع تكاليف الانتاج بسبب صغر حجم الشركات، وضعف كفاءة الآلات المستخدمة في العمليات الإنتاجية،

---

[١] عمر، عايد وآخرون، مصدر سابق، ص١٤٤.



والضرائب المفروضة على المنتجات المعدة للتسويق محلياً، وغياب الدعم الحكومي، كل ذلك يجعل عملية تسويق المنتجات الغذائية في الأسواق المحلية عملية صعبة، وعائقاً أساسياً في وجه قطاع الصناعات الغذائية.

أما على صعيد الأسواق التصديرية، فإن جودة المنتجات الغذائية المحلية هي العائق الرئيسي والأهم أمام اختراق تلك الأسواق، فضعف ثقة الشركات العالمية والمستهلك الأجنبي بالمنتجات الأردنية، نتيجة لعدم وجود معيار وطني للجودة وسمعة تصديرية للمنتج الأردني[1]، هوالعائق الأكبر أمام الصادرات الوطنية من تلك المنتجات. بالإضافة لذلك، فإن عدم توفر فرص التصدير، وعدم وجود جهات وسيطة بين المصدر المحلي والمستهلك الأجنبي، وتدني مستوى التعبئة والتغليف، والمنافسة الشديدة في الاسواق العالمية، وعدم توفر الدعم المالي والحكومي لعمليات دخول الاسواق الخارجية، كل تلك الأمور مجتمعة تشكل تحديات مستقبلية أساسية تقف في وجه الصادرات الوطنية من السلع الغذائية.

ويلاحظ من جدول رقم (٤-٣) تزايد مبيعات الشركات الأردنية، حيث ارتفعت من (٣٧٣,٦٣) مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى (٤٩٥,٨٩) مليون دينار عام ٢٠٠١، وبلغت نسبة المبيعات في السوق المحلي (٨٤,١٨%) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن شركات الأغذية توجه أغلبية انتاجها للسوق المحلي. أما الأسواق الخارجية فلا تحظى بأكثر من ما نسبته (١٥,٨٢%) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة. وبلغت مبيعات التصدير سنة ١٩٩٤ ما قيمته (٥٢,٠٣) مَليون دينار أردني، إرتفعت لتصل إلى (٥٣,٧) دينار أردني في العام ٢٠٠١، وقد حققت مبيعات التصدير أعلى قيمة لها في عام ١٩٩٥، فبلغت ما قيمته (١٥١,٧٠) مليون دينار، وذلك بسبب ارتفاع صادرات الأردن من منتجات صناعة الدهون والزيوت النباتية والحيوانية.

---

[1] عمر، عايد وآخرون، مصدر سابق، ص ١٤٥.

جدول رقم (٤-٣)

قيمة المبيعات في الاسواق المحلية والخارجية للشركات الغذائية الأردنية

خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠١)

السنة	إجمالي المبيعات	مبيعات السوق المحلي		مبيعات التصدير	
		القيمة	%	القيمة	%
١٩٩٤	٣٧٣٦٢٧,٦	٣٢٥٩٨,١	٨٦,٠٧	٥٢٠٢٩,٥	١٣,٩٣
١٩٩٥	٤٦٥٣٥٣,٤	٣١٣٦٥٣,٢	٦٧,٤٠	١٥١٧٠٠,٢	٣٢,٦٠
١٩٩٦	٤٢١٧٩٧,٨	٣٦٢٦٦٦,٥	٨٥,٩٨	٥٩١٣١,٣	١٤,٠٢
١٩٩٧	٤٩٥٥٥٨,١	٤٠٢٢٦٧,٥	٨١,١٧	٩٣٢٩٠,٦	١٨,٨٣
١٩٩٨	٤٧٥٣٣٤,٢	٤٠٣٦٧٠,٢	٨٤,٩٢	٧١٦٦٤,٠	١٥,٠٨
١٩٩٩	٤٦٩٤٠,٤	٤٢٦٢٣٠,٧	٩١,٠٩	٤١٧٠٩,٧	٨,٩١
٢٠٠٠	٤٧٨٩٨٣,٠	٤٢١٠١٢,٢	٨٧,٨٩	٥٧٩٧٠,٨	١٢,١
٢٠٠١	٤٩٥٨٩٠,٧	٤٤٢٢١٨,٧	٨٩,١٨	٥٣٦٧٢,٠	١٠,٨٢
المتوسط	٣٦٧٤,٤٨٥,٢	٣٠٩٣٣١٧,١	٨٤,١٨	٥٨١١٦٨,١	١٥,٨٢

المصدر: احتساب على الباحثة بالاعتماد على المسح الصناعي لدائرة الاحصاءات العامة سنوات عامه.

أما التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية حسب مجموعات الدول، فيلاحظ من جدول رقم (٤-٤) أن الدول العربية ودول الاتحاد الاوروبي قد استحوذت على النصيب الأكبر من الصادرات الغذائية الأردنية حيث بلغ متوسط حصتها السنوية (٦٤,٦١%)، (٢٠,٦٢%) على التوالي. إن تركز الصادرات في تلك الدول يدل على ضعف مقدرة تلك الصناعات على اختراق الأسواق الأخرى، مما يعطي مؤشراً على ضرورة توجيه عمليات التسويق نحو تلك الأسواق.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لمستوردات الاردن الغذائية حسب مجموعات الدول، فيشير الجدول رقم (٤-٥) أن دول الاتحاد الاوروبي والدول العربية استحوذت على الجزء الاكبر من المستوردات الغذائية، حيث بلغت نسبة حصتها السنوية (٤١,٢١%) (٢٠,٧١%) على التوالي، أما الدول الآسيوية غير العربية ودول أمريكا الجنوبية، فقد احتلت المرتبة الثالثة والرابعة حيث بلغت حصتها (١٣,٦٥%)(١٣,٠٥%) على التوالي.

جدول رقم (٤-٤)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الغذائية حسب مجموعات الدول خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠١)   نسبة مئوية %

مجموعة الدول السنة	الدول العربية	الدول الأسيوية غير العربية	الدول الأفريقية غير العربية	دول الاتحاد الأوروبي	دول أوروبا الغربية الأخرى	دول أوروبا الشرقية	دول أمريكيا الشمالية	دول أمريكيا الجنوبية	دول الاسكندنافية	دول اقيانوسيا	بلدان أخرى	النسبة
١٩٩٤	٥٩,٠	٣,٧٩	٢,٣٥	١٩,٦٥	٠,٠١	١٣,٣٣	١,١٣	—	٠,١٢	٠,٦٢	—	١٠٠
١٩٩٥	٤٣,٧٦	١٠,٦٩	٢,٥٦	٣٤,٢٩	٠,٠٣	٦,٣٧	١,٧٤	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٤٢	٠,٠٧	١٠٠
١٩٩٦	٥١,٨٣	٦,٥٤	٠,٢٦	٣٦,٣١	٠,٠١	١,٧٧	١,٧٨	—	٠,٣٨	٠,٤٤	٠,٦٨	١٠٠
١٩٩٧	٥٢,٧٤	٤,٣٤	١,٥	٣٢,٢٤		٦,٢٩	١,٤٢	٠,٤٥	٠,٠٦	٠,٩٥	٠,٠١	١٠٠
١٩٩٨	٦٠,٥٢	٦,٥٦	٣,٣٦	٢٢,٨٣	—	٣,٣٦	٢,٣٣	—	٠,١٢	٠,٩٢	—	١٠٠
١٩٩٩	٦٧,٨٥	٤,٥٦	٣,٠٩	١٨,٦٠	—	٠,٧٢	٢,٣٦	—	٠,٢٣	٠,٥	٠,٠٩	١٠٠
٢٠٠٠	٨٨,١٧	٤,٨٦	٠,٩٠	٠,٤٥	—	٠,٠٣*	٣,٣٨	٠,٠٣	٠,٠٥	١,٩٤	٠,١٩	١٠٠
٢٠٠١	٩٣,٠٥	٢,٢٤	٠,٢٣	٠,٥٧	—	٠,٢٨	٢,٩٦	—	٠,١٤	٠,٥٣	—	١٠٠
المتوسط	٦٤,٦١	٥,٤٥	١,٧٨	٢٠,٦٢	—	٤,٠٢	٢,١٤	٠,٠٧	٠,١٤	١,٠٤	٠,١٣	١٠٠

المصدر: احتساب الباحثه بالاعتماد على دائرة الاحصاءات العامة، السنوات ١٩٩٠-٢٠٠١.

جدول رقم (٤-٥)

الأهمية النسبية للمستوردات الغذائية حسب مجموعات الدول خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠١)

مجموعة الدول / السنة	الدول العربية	الدول الأسيوية غير العربية	الدول الأفريقية غير العربية	دول الاتحاد الأوروبي	دول أوروبا الغربية	دول أوروبا الشرقية	دول أمريكيا الشمالية	دول أمريكيا الجنوبية	دول أقيونوسيا	الدول الاسكندناقية	النسبة
١٩٩٤	٧,٢٤	٧,٤٤	٠,١٠	٦٦,٧٤	١,١٧	٠,٨٧	٢,٥٦	٨,٧٣	٠,١٥	٥,٠٠	١٠٠
١٩٩٥	١١,٩٠	١١,٦٠	٠,٢٣	٤٢,٩٠	١,١١	١,٠٢	١٠,٥٦	١٩,٠٤	٠,١٣	١,٥١	١٠٠
١٩٩٦	٢٤,٦٧	١٥,٣٦	١,٧٣	٢٣,١٣	١,١٩	٦,٢٤	٣,٥٣	٢٢,٦٧	٠,٣٠	١,١٨	١٠٠
١٩٩٧	١٧,٩٥	١٥,٥٤	١,٧٠	٢٩,٣٢	١,٢٥	٣,٥٩	٥,٣١	٢٤,٠٦	٠,٠٩	١,١٩	١٠٠
١٩٩٨	٢١,٨٧	١٤,٧٧	١,٠٢	٤١,٠٨	١,٢٣	١,٥٣	٤,٣٢	١٣,٠١	٠,١١	١,٠٦	١٠٠
١٩٩٩	٢٩,٣٨	١٨,٦٣	١,٠٩	٣٣,٧٦	١,٢٧	١,٤١	٥,١٥	٨,٠١	٠,٢٧	١,٠٣	١٠٠
٢٠٠٠	٢٦,٠٥	١٣,١٢	٠,٩٥	٤٩,٤٧	١,٣١	٠,٢٩	٦,٢٥	١,٥٦	٠,٤٣	٠,٥٧	١٠٠
٢٠٠١	٢٦,٦٤	١٢,٧٥	٢,٤٦	٤٣,٢٥	١,١٢	٠,١٩	٤,٩٥	٧,٣٥	٠,٤٤	٠,٧٥	١٠٠
المتوسط	٢٠,٧١	١٣,٦٥	١,١٦	٤١,٢١	١,٢١	١,٨٩	٥,٣٣	١٣,٠٥	٠,٢٤	١,٥٥	١٠٠

المصدر: احتساب الباحثة بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العامة، السنوات ١٩٩٠-٢٠٠١.

٤-٣ الصعوبات والعقبات التي تواجه الصناعات الغذائية:

إن من أهم الصعوبات والعقبات التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية في الأردن ما يلي:

١- يعد غياب الدعم الحكومي وحماية المنتجات بما تسمح به قوانين اتفاقيات التجارة الحرة من أهم العقبات التي تقف في وجه نمو ونجاح هذه الصناعة، مما يعطي المنتجات المستوردة والمدعومة من قبل حكوماتها ميزة تنافسية إضافية للتفوق على المنتجات المحلية. ويأخذ الدعم الحكومي اشكالاً مختلفة مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الانتاج وبالأخص على المواد الأولية المستوردة التي تشكل جزءاً كبيراً من المواد الأولية التي تدخل في الانتاج.

٢- تعدد الشركات المنتجة للسلع الغذائية وصغر حجمها. حيث بلغ عدد الشركات المنتجة للأغذية ٣١٧٩ شركة في عام ٢٠٠١، وتصنف اغلبيتها كشركات صغيرة إلى متوسطة الحجم، أما الشركات الكبيرة فقد تراوح رأس المال المدفوع في معظمها ما بين مئة الف دينار إلى مليون دينار، أما الشركات التي تشغل أكثر من (٧٠) عاملاً فلم يزد عددها عن (٢٦) شركة.

إن صغر حجم الشركات المنتجة يؤدي إلى الكثير من المشاكل، كإرتفاع تكاليف الانتاج بسبب عدم القدرة على شراء المواد الأولية بكميات كبيرة لتقليل التكاليف، وضعف أداء تلك الشركات بسبب عدم القدرة على التطور وضبط ومتابعة معايير الجودة مما يضعف قدرتها التنافسية.

٣- تعاني معظم منشآت الصناعة الغذائية من انخفاض الطاقة المستغلة فيها، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف السوق المحلي، وضعف التسويق وعدم توفر معلومات عن الفرص التصديرية، بالإضافة إلى ارتفاع الطاقة التأسيسية لمنشآت الصناعة التي تأسست في فترة ازدهار التصدير والاستهلاك المحلي. ويوضح الجدول رقم (٤-٦) الطاقة التأسيسية ونسبة الطاقة المستغلة في الصناعات المشمولة بالدراسة.

جدول رقم (٤-٦)

الطاقة التأسيسية ونسبة الطاقة المستغلة في الصناعات المشمولة بالدراسة.

السلعة المنتجة	الطاقة التأسيسية (بالألف طن سنوياً)	الطاقة المستغلة (% من الطاقة المستغلة)
اللحوم المصنعة	١٥	٣٣
تجهيز وحفظ الفواكه	٢٥	٧٧
منتجات الألبان	١٠٠	٦٠
البسكويت	١٦	٥٣
السكاكر	٣١	٢٥
الشوكولاته	٣,٥	٤٠
المرق والشوربة	١,٥	٥٢
المشروبات	١,٨٠	٦٥

المصدر: دراسة بنك الأنماء الصناعي، مصدر سابق، ص ١٩.

٤- تعدد جهات الرقابة والتفتيش، وتعدد التشريعات والقوانين التي تحكم هذه الصناعة، حيث يوجد في القانون الأردني أكثر من (٢٣) قانون وتشريع يحكم صناعة الغذاء صادرة عن عدة وزارات وهيئات، حكومية نذكر منها:[1]

أ- قانون الصناعة والتجارة رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨، الذي ينظم عمل مديرية التموين التابعة للوزارة.

ب- قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨.

ج- تشريعات المختبرات المركزية رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨.

د- قانون دائرة البيطرة رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨.

هـ- تشريعات الحجر الصحي في ميناء العقبة رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٢.

إن تعدد الجهات المسؤولة عن عملية التفتيش، وعدم وجود تعريف محدد لهذه العملية في القانون الأردني أوالمنهجية التي تقوم عليها، يؤدي إلى إرهاق

(1) Mid Globe, Food industry inspection in Jordan, AMIR, Amman. 1999.

إدارةويعيق عملية التصدير، بسبب تضارب آراء الجهات المعنية بالتفتيش، فمثلاً إذا صرحت دائرة البيطرة بتصدير منتج غذائي لم يحصل علـى موافقـة المختبـرات المركزية فلا يمكنهم تصدير هذا المنتج والعكس صحيح، وهذا يؤدي إلـى ضـياع الجهد والمال والوقت ويعيق عملية تصدير وتسـويق المنتجـات الغذائيـة خـارج الأسواق المحلية.

٤-٤ الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على الصناعات الغذائية

يمكن تقسيم الآثار المتوقعة لتطبيق إتفاقية حقـوق الملكيـة الفكريـة علـى الصناعات الغذائية إلى قسمين:

أ- الآثار المتوقعة جراء تطبيق قانون براءات الاختراع:

من المتوقع أن لا تتأثر الصناعات الغذائية جراء تطبيق نصـوص القـانون، ذلك لأن مدة الحماية لمعظم المنتجات الغذائية التي كانت محمية ببراءة الاختراع قد إنتهت، ولأن اغلبية الشركات الغذائية المنتجة لا تقوم بتسـجيل منتجاتهـا الغذائيـة ببراءة اختراع، وذلك لارتفاع تكاليف تسجيلها ولسـهولة تقليـد تلـك المنتجـات، وصعوبة ملاحقة المقلد بسبب تعدد طرق الانتاج.

ب- الآثار المتوقعة جراء تطبيق قانون حماية المعلومات السرية:

ينص قانون حماية المعلومات السرية على حماية البيانات غير المفصح عنها، والتي تم الوصول إليها نتيجة جهود معتبرة، ولأن الصناعات الغذائية لا تقوم علـى بيانات واختبارات سرية أو جهود مكلفة وصعبة الوصول، ولإمكانية إنتـاج نفـس السلع الغذائية بطرق مختلفة واشكال متعددة، فإنه من المتوقـع أن لا تتـأثر تلـك الصناعات بقانون حماية المعلومات السريه ايضاً.

الفصل الخامس

التحليل الاحصائي

الفصل الخامس

التحليل الاحصائي

٥-١ المقدمة

بعد أن تم في الفصلين السابقين دراسة واقع الصناعات الدوائية والغذائية وأثر تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية عليها، يأتي هذا الفصل ليقدم تعريفاً بمجتمع الدراسة، وعينتها، والأداة المستخدمة فيها، ويقدم رصداً للإجراءات والطرق الاحصائية التي اتبعت لأستخلاص النتائج وتحليلها، كما يعرض نتائج الدراسة الاحصائية.

٥-٢ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الدوائية الأردنية والتي بلغ عددها(١٥) شركة، أمّا الشركات الغذائية الأردنية فبلغ عددها (٣١٧٩) شركة، تم تحديد إطارها ليشمل جميع الشركات التي يزيد رأس مالها المدفوع عن (١٠٠) ألف دينار، ويعمل بها (٧٠) عاملاً، وبلغ عددها ٢٦ شركة غذائية، وهي الشركات الكبيرة في القطاعات المعنية والتي يشكل إنتاجها أكثر من ٧٠% من مجمل الانتاج للسلع المعنية.

٥-٣ عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع (١٢) إستبانة على الشركات الدوائية، تم إعادة (٩) إستبانات أختير منها (٥) إستبانات فقط، وذلك بعد إستبعاد الإستبانات غير المكتملة وإستبانات الشركات التي بدأت انتاجها بعد سنة ١٩٩٤ وذلك لتجنب انحياز النتائج.

كما تم توزيع (٢٠) إستبانة على الشركات الغذائية، أعيد منها (١٥) إستبانة، اختير منها (٨) إستبانات فقط، وذلك بسبب إستبعاد (٦) إستبانات غير مكتملة وإستبانة لشركة بدأت إنتاجها بعد سنة ١٩٩٤.

٥-٤ أداة الدراسة

للوصول إلى نتائج الدراسة، صُممت إستبانة تحتـوي علـى (١٨) سـؤال جميعهم ذوي مدلولات مالية. تمَّ عرض الإستبانة على عدد من ذوي الاختصـاص لإبداء الرأي، تم تعديل الإستبانة على ضوء الملاحظات ووضعها بشكلها النهـائي. (انظر ملحق رقم ٤).

٥-٥ الأساليب والاختبارات الإحصائية:

تم استخدام حقيبة الرزم الاحصائية للعلـوم الاجتماعيـة (SPSS) لإجـراء الاختبارات التالية:

٥-٥-١ جداول تحليل التباين الـ (ANOVA)، وهـو أحـد الطـرق البارامتريـة ويستخدم في الحالات التي يكون فيها حجم العينة كبير نسبياً، وتم استخدامه لتحليـل بيانات الشركات الدوائية والغذائية مجتمعة.

٥-٥-٢ إختبار فرايدمان (FRIEDMAN TEST):

وهو أحد الطرق غير البارامترية، والذي يستخدم بشكل كبير فـي الحـالات التي يكون فيها من الصعب الحصول على حجم عينة كبيرٍ نسبياً[١] . ويستخدم هـذا الاختبار فيما إذا حصل تغير على الوسط لمتغير معين وذلك بتغير ظروف أخـرى، بحيث يكون عدد هذه الظروف أكثر من اثنين.

٥-٥-٣ إختبار ولكوكسون (WILCOXON TEST):

وهو طريقة غير بارامترية تستخدم عندما يكون هناك فرق في الوسط لمتغير معين، إذا مرَّ هذا المتغير بظرفين مختلفين، فإذا أعطى اختبار فرايدمان دليل علـى وجود فرق بين تلك الظروف يتم تطبيق هذا الاختبار لتحديد اين حصل هذا الفـرق، وما اتجاهه هل كان بزيادة أونقصان؟

---

[1] Jean. D., G., and subhanata. C., (1992), Nonparametric statistical inference. Third Edition. U.S.A. Pages 386-396.

٥-٥-٤ اختبار (T):

وهو أحد الطرق البارامترية يستخدم لاختبار فيما إذا كان معامل النمو اللوغاريتمي لا يساوي صفر، فإذا كان يساوي صفر فهذا يعني أن المتغير الذي تم حساب معامل النمو له ثابت ولم يتغير لتغير الزمن، أمّا إذا كان لا يساوي صفراً فهذا يعني أنه حصل نمو في المتغير.

٥-٦ متغيرات الدراسة

يتضمن البحث المتغيرات التالية:-

أ- المتغيرات المستقلة: وتشمل ثلاث فترات زمنية وهي، فترة ما قبل المفاوضات (١٩٩٠-١٩٩٤) ، فترة المفاوضات (١٩٩٥-١٩٩٩)، وفترة الأنضمام (٢٠٠٠-٢٠٠١).[١]

ب- المتغيرات التابعة: وتشمل المتغيرات الإقتصادية التالية: الإنفاق على البحث والتطوير. قيمة المواد الأولية مقسمة لمواد أولية محلية ومستوردة. المبيعات وقسمت لمبيعات محلية وخارجية. العمالة مقسمة على خمس مستويات علمية هي ثانوي وأقل، وتوجيهي، ودبلوم متوسط، وبكالوريوس، ودراسات عليا، وكمية التالف من التصنيع، ورأس المال العامل، ومعدل الأجور، وصافي الأرباح والإيرادات.

٥-٧ مراحل التحليل

مر التحليل بأربعة مراحل هي:

- المرحلة الأولى:

تم استخدام اختبار الـ ANOVA لتحليل بيانات الشركات الدوائية والغذائية مجتمعة، وذلك لتحديد إذا كان التغير في العوامل الاقتصادية الناتج عن تغير الفترة الزمنية (المتغيرات المستقلة) قد أحدث فرق ذو دلالة احصائية على بيانات الشركات أم لا.

---

(١) الفترة الزمنية أخذت على ما حدث خلال السنوات وليس السنوات نفسها.

وكانت فرضيات هذا التحليل على النحو التالي:

H_0: لم يحصل اختلاف بين الفترات الزمنية الثلاث للشركات مجتمعه.

H_1: حصل اختلاف بين فترتين زمنيتين على الأقل للشركات مجتمعه.

- **المرحلة الثانية:**

إستخدام اختبار فرايدمان لتحليل بيانات كل قطاع على حده وذلك لتحديد إذا كان التغير في العوامل الاقتصادية الناتج عن تغير الفترة الزمنية قد أحدث فرقاً ذو دلالة إحصائية أم لا.

وكانت فرضيات هذه المرحلة هي:

H_0: لا يوجد فرق بين الفترات الزمنية الثلاث.

H_1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الفترات الزمنية الثلاث.

- **المرحلة الثالثة:**

استخدام اختبار Wilcoxon لتحديد اين حصل الفرق بين الفترات الثلاث، هل كان بين الفترتين قبل واثناء المفاوضات، أم قبل المفاوضات وبعد الانضمام أم اثناء المفاوضات وبعد الانضمام.

- **المرحلة الرابعة:**

حساب معامل النمو اللوغاريتمي لكل متغير في الفترتين قبل المفاوضات وأثناءها لكل قطاع على حده، بينما تم حساب معامل النمو الطبيعي لفترة ما بعد الانضمام. حيث تم فحص الفرضية:

H_0: معامل النمو يساوي صفر.

H_1: معامل النمو لا يساوي صفر.

٥-٨ التحليل والنتائج:

٥-٨-١ جداول تحليل التباين: تم إستخدام إختبار الـ ANOVA لإختبار الفرضية على عينة الدراسة مجتمعة (الشركات الدوائية والغذائية) والتي تنص على:

H_0: لايوجد فرق ذو دلالة احصائية بين الفترات الزمنية الثلاث للشركات مجتمعه

H_1: يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين الفترات الزمنية الثلاث للشركات مجتمعه.

بإجراء الإختبار تبين أن دلالة الإختبار لمتغير البحث والتطوير تساوي (٠,٣٢٤) وهي أكبر من مستوى الدالة (α ≤ ٠,٠٥) مما يدل على أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الفترات الزمنية الثلاث، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية(H_0).

وعند إجراء الإختبار على باقي المتغيرات تبين أنه لا توجد أية فروق ذات دلالة إحصائية لمعظم تلك المتغيرات، بإستثناء متغير (شهادة الدبلوم) حيث كان هناك فرق ذو دلالة احصائية وكانت دالته (٠,٠٣٢)، مما يعني أن الشركات اتجهت نحو توظيف حملة شهادة الدبلوم المتوسط في الفترتين أثناء المفاوضات وبعد الانضمام. ويبين الجدول رقم (٥-١) قيمة الدالة الاحصائية لكل متغير.

جدول رقم (٥-١)

الدالة الاحصائية لاختبار الـ ANOVA للشركات مجتمعه

المتغير	الشركات مجتمعة
البحث والتطوير	٠,٣٢٤
المواد الأولية:	٠,٥٧٢
محلية	٠,٥٣٧
مستورده	٠,٧١٩
الانتاج	٠,١٥٣
المبيعات:	٠,٢٩٤
محلية	٠,١٩٠
مصدرة	٠,٣٩٤
العمالة:	٠,٤٤٥

المتغير	الشركات مجتمعة
ثانوي فأقل	٠,٢٤٦
توجيهي	٠,٢٤٨
دبلوم	٠,٠٣٢**
بكالوريوس	٠,٤٣٣
دراسات عليا	-*
التالف من التصنيع	-*
رأس المال العامل	٠,٢٦٠
معدل الأجور	-*
صافي الأرباح	٠,٤٦٢

* تم استثناءها لعدم كفاية البيانات لتلك المتغيرات

* * تختلف احصائياً عن الصفر عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥)

٥-٨-٢ إختبار فرايدمان

أولاً:الشركات الدوائية:

تم إستخدام إختبار فرايدمان على بيانات الشركات الدوائية منفردة وذلك لدراسة الفرضية الثانية:

H_0: لايوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الفترات الزمنية الثلاث لشركات الدواء.

H_1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الفترات الزمنية الثلاث لشركات الدواء.

ومن خلال التحليل تبين أن الدالة الاحصائية لمتغير البحث والتطوير كانت (٠,٢٦٤) وهي أكبر من مستوى الدالة (٠,٠٥ ≥ α) مما يدل على أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الفترات الزمنية الثلاث، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية (H_0).

وعند تطبيق الاختبار على باقي المتغيرات تبين أنه لا توجد أية فروق ذات دلالة إحصائية لمعظم تلك المتغيرات بإستثناء متغير (رأس المال العامل) حيث كان هناك فرق ذو دلالة احصائية، وكانت دالته (٠,٠٥)، ولمعرفة في أي فترة تمت الزيادة، تم استخدام اختبار ولكوكسون حيث بين الاختبار وجود فرق ما بين الفترتين أثناء المفاوضات وما بعد الانضمام حيث كانت الدالة (٠,٠٣٦)، وهي لصالح فترة ما بعد الانضمام. كما أن هنالك فرق ما بين الفترتين قبل المفاوضات وبعد الانضمام لصالح الفترة الثانية حيث كانت درجة الدالة (٠,٠٣٥). ويبين الجدول رقم (٥-٢) قيمة الدالة الاحصائية لكل متغير.

جدول رقم (٥-٢)

الدالة الأحصائية لأختبار الـــ Freidman لشركات الأدوية

المتغير	الدالة الاحصائية	المتغير	الدالة الاحصائية
البحث والتطوير	٠,٢٦٤	ثانوي فأقل	١,٠٠٠
المواد الأولية:	٣٦٨.	توجيهي	٠,٧١٧
محلية	٠,٧١٧	دبلوم	٠,٣٦٨
مستوردة	٠,٣٦٨	بكالوريوس	٠,٠٩٧
الانتاج	٠,٧١٧	دراسات عليا	٠,٧٦١
المبيعات:	٠,٣٦٨	التالف من التصنيع	٠,٢٢٣
محلية	٠,٠٩٧	رأس المال العامل	**٠,٠٥٠
مصدرة	٠,٣٦٨	معدل الأجور	- *
العمالة:	٠,٢٦٤	صافي الأرباح	٠,٣٦٨

* تم استثناءها لعدم كفاية البيانات لتلك المتغيرات

* * تختلف احصائياً عن الصفر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

ثانياً: الشركات الغذائية:

تم إستخدام إختبار فرايدمان على بيانات الشركات الغذائية منفردة وذلـــك لدراســـة الفرضية الثانية:

H_0: لايوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الفترات الزمنية الثلاث لشركات الغذائية.

H_1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الفترات الزمنية الثلاث لشركات الغذائية.

ومن خلال التحليل تبين أن الدالة الاحصائية لمتغير البحث والتطوير كانـــت (٠,١٣٥) وهي أكبر من مستوى الدالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) مما يدل على أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الفترات الزمنية الثلاث، وبالتالي تم قبول الفرضية الصـــفرية (H_0).

وعند تطبيق الاختبار على باقي المتغيرات تبين أنه لا توجد أية فـــروق ذات دلالة إحصائية لمعظم تلك المتغيرات بإستثناء المتغيرات التالية:

١- المواد الأولية:

حيث كان مستوى الدالة (٠,٠٤١) مما يعني أن شركات الاغذية عملت على زيادة المواد الأولية. ولمعرفة في اي فترة تمت الزيادة، تم إستخدام إختبار ولكوكسون حيث بين الأختبار وجود فرق ما بين الفترتين اثناء المفاوضات وفترة ما بعد الانضمام، حيث كانت الدالة (٠,٠٢٢) وهي لصالح فترة ما بعد الانضمام.

٢- المواد الأولية المستوردة:

كان مستوى الدالة (٠,٠١٥)، مما يدل على تزايد إعتماد الشركات الغذائية على المواد الأولية المستوردة، الأمر الذي يؤثر على تكاليف الإنتاج، ولمعرفة في اي فترة تمت الزيادة، تم إستخدام إختبار ولكوكسون حيث بين الإختبار وجود فرق ما بين الفترات قبل المفاوضات وبعد الانضمام وبين خلال المفاوضات وبعد الانضمام، حيث كانت الدالة (٠,٠٢٢) من هنا نرى أن الزيادة كانت بإتجاه فترة بعد الإنضمام.

٣- العمالة (حملة الثانوية فأقل)

كان مستوى الدالة (٠,٠٢٩)، مما يعني أن شركات الأغذية عملت على زيادة الأيدي العاملة من حملة الثانوية فأقل، وتفسر هذة الزيادة بازدياد توجه الشركات المنتجة على الأيدي العاملة ذات الأجور المتدنية. ولمعرفة في اي فترة تمت الزيادة، تم إستخدام إختبار ولكوكسون، حيث بين الاختبار وجود فرق ما بين الفترتين أثناء المفاوضات وفترة ما بعد الانضمام حيث كانت الدالة (٠,٠٣٤) وهي لصالح فترة ما بعد الانضمام. كما بين الإختبار وجود فرق ما بين الفترتين قبل المفاوضات وفترة بعد الانضمام لصالح الفترة الثانية، حيث كانت درجة الدالة (٠,٠٢٢).

٤- العمالة (حملة الدبلوم):

حيث كان مستوى الدالة (٠,٠٢٢) مما يعني أن شركات الأغذية عملت على توظيف حملة شهادة الدبلوم، وذلك لانخفاض كلفتها مقارنة مع حملة شهادات

البكالوريس والدراسات العليا. ولمعرفة في أي فترة تمت الزيادة ، وعند تطبيق اختبار ولكوكسون بين الإختبار وجود فرق ما بين الفترتين أثناء المفاوضات وفترة ما بعد الانضمام، حيث كانت الدالة (٠,٠٢٢) وهي لصالح فترة ما بعد الانضمام. كما أن هنالك فرق ما بين الفترتين قبل المفاوضات وفترة بعد الانضمام لصالح الفترة الثانية حيث كانت درجة الدالة (٠,٠٢٢).

٥- رأس المال العامل:

حيث كان مستوى الدالة (٠,٠١٥) مما يعني أن شركات الأغذية عملت على زيادة رأس مالها العامل. ولمعرفة في أي فترة تمت الزيادة، تم تطبيق اختبار ولكوكسون، حيث تبين وجود فرق ما بين الفترتين أثناء المفاوضات وفترة ما بعد الانضمام حيث كانت الدالة (٠,٠٢٢)، وهي لصالح فترة ما بعد الانضمام. كما ان هنالك فرق ما بين الفترتين قبل المفاوضات وفترة بعد الانضمام لصالح الفترة الثانية، حيث كانت درجة الدالة (٠,٠٢٢).

٦- معدل الأجور:

حيث كان مستوى الدالة (٠,٠٠٧) مما يعني ان شركات الأغذية عملت على زيادة معدل الاجور. ولمعرفة في أي فترة تمت الزيادة، تم إستخدام إختبار ولكوكسون حيث بين الاختبار وجود فرق ما بين الفترتين أثناء المفاوضات، وفترة مَا بعد الانضمام حيث كانت الدالة (٠,٠٢٢) وهي لصالح فترة ما بعد الانضمام. كما ان هنالك فرق ما بين الفترتين قبل المفاوضات وفترة بعد الانضمام لصالح الفترة الثانية حيث كانت درجة الدالة (٠,٠٢٢). ويبين الجدول رقم (٥-٣) قيمة الدالة الإحصائية لكل متغير.

جدول رقم (٥-٣)

الدالة الاحصائية لاختبار الـFreidman لشركات الاغذية

المتغير	الدالة الاحصائية
البحث والتطوير	٠,١٣٥
المواد الأولية:	٠,٠٤١*
محلية	٠,٥٧٩
مستورده	٠,٠١٥*
الانتاج	٠,٢٤٧
المبيعات:	٠,٢٤٧
محلية	٠,٧٧٩
مصدرة	٠,٢٤٧
العمالة:	٠,٨١٩
ثانوي فاقل	٠,٠٢٩*
توجيهي	٠,٨٠١
دبلوم	٠,٠٢٢*
بكالوريوس	٠,٤٨٦
دراسات عليا	٠,٣٦٨
التالف من التصنيع	٠,٧٧٩
رأس المال العامل	٠,٠١٥*
معدل الأجور	٠,٠٠٧*
صافي الأرباح	٠,١٦٥

* تختلف احصائياً عن الصفر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

٥-٨-٣ اختبار (T):

أولاً: الشركات الدوائية:

تم إستخدم اختبار (T-Test) لاحتساب معامل النمو اللوغاريتمي على بيانات الشركات الدوائية منفردة ، وجاءت النتائج على النحو التالي:

أ- فترة ما قبل المفاوضات:

كان معامل النمو اللوغاريتمي لمتغير البحث والتطوير في فترة ما قبل الانظمام (٠,٠٨) وعند اختيار الفرضية:-

H_0: معامل النمو اللوغاريتمي يساوي صفر.

H_1: معامل النمو اللوغاريتمي لا يساوي صفر.

وجد أن دالة الأختبار (٠,٢٧) وهي أكبر من الدالة الاحصائية($\alpha \leq$ ٠,٠٥)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية، أي أنه لم يكن هناك نمو ذو دلالة إحصائية خلال تلك الفترة، مما يدل على أن الشركات الدوائية لم تزد إنفاقها على متغير البحث والتطوير بالرغم من إعتماد الصناعة الدوائية الحديثة على هذا المتغير، ويعود السبب في ذلك الى إرتفاع تكاليفه من جهه، وعدم إمتلاك تلك الشركات

منفردة للخبرات والكفاءات العلمية الضرورية لإجراء مثل تلك البحوث والإختبارات من جهه أخرى. ويوضح الجدول رقم (٥- ٤) المتغيرات التي كانت دالتها الإحصائية أكبر من ($\alpha=$ ٠,٠٥) خلال فترة ما قبل المفاوضات.

جدول رقم (٥-٤)

معامل النمو اللوغاريتمي والدالة الاحصائية لمتغيرات الشركات الدوائية التي كانت دالتها أكبر من مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٠٥ $\geq \alpha$)

المتغير	معامل النمو اللوغاريتمي	الدالة الاحصائية
البحث والتطوير	٠,٠٨	٠,٢٧١
ثانوي فاقل	٠,٠٤٤	٠,٢٠٤
توجيهي	٠,٠٤١	٠,٠٨٣
دراسات عليا	٠,٠٧١	٠,٠٨٢
التالف من التصنيع	٠,٤٧٥	٠,١٤٢
رأس المال العامل	٠,٤٩٢	٠,٠٧٢
صافي الأرباح والإيرادات	٠,٠٢٨	٠,٤٠٠

وعند تطبيق الاختبار على باقي المتغيرات لدراسة نفس الفرضية السابقة جاءت النتائج على النحو التالي:

١- المواد الأولية

تبين أن معامل النمو اللوغاريتمي لمتغير المواد الأولية (٠,٣٠٨) والدالة الاحصائية تساوي (٠,٠٠٦)، وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة (H_1)، أي أنه حصل نمو خلال فترة ما قبل المفاوضات بمعدل (٠,٣٠٨)، ممايعني أن الشركات الدوائية اتّجهت نحو زيادة مشترياتها من المواد الأولية سواء محلية أم مستوردة خلال تلك الفترة.

٢- المواد الأولية (محلية)

كان معامل النمو اللوغاريتمي لمتغير المواد الأولية المحلية يساوي (٠,٣٠٧) والدالة الاحصائية (٠,٠٠٣)، وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة (H_1)، وهذا يدل على أن تلك الشركات عملت على شراء المواد الأولية من الأسواق المحلية بمعدلات نمو بلغت (٠,٣٠٧) خلال تلك الفترة.

٣- المواد الأولية (مستوردة)

كان معامل النمو اللوغاريتمي لمتغير المواد الأولية المستوردة يساوي (٠,٣٩٩) والدالة الاحصائية (٠,٠٠٨)، وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة (H_1)، وهذا يدل على أن تلك الشركات عملت على شراء المواد الأولية من الأسواق الخارجية بمعدلات نمو بلغت (٠,٣٩٩)، وهو أعلى من معدل النمو لمتغير المواد الأولية المحلية، مما يعني أن الشركات الدوائية تعتمد على المواد الأولية المستوردة أكثر من عتمادها على المحلية منها خلال تلك الفترة.

٤- الإنتاج

تم قبول الفرضية البديلة (H_1) حيث كانت قيمة معامل النمو اللوغارتيمي لهذا المتغير تساوي (٠,٢٩١) ودالته الاحصائية (٠,٠٤٢)، وهذا يدل على أن الشركات عملت على زيادة إنتاجها لمواجهة الطلب المتزايد على منتجاتها محلياً وخارجياً.

٥- المبيعات

بين الإختبار ان معامل النمو اللوغاريتمي لمبيعات الشركات الدوائية المحلية بلغ (٠,٢٢٤)، وكانت الدالة الإحصائية تساوي (٠,٠١٣) مما يعني قبول الفرضية البديلة (H_1)، حيث عملت الشركات على زيادة مبيعاتها في الأسواق المحلية والخارجية، ويدل هذا النمو على جودة المنتجات الدوائية التي استطاعت ان تحقق معَدلات نمو مرتفعة نسبياً.

٦- المبيعات المحلية

نمت مبيعات الشركات الدوائية الموجهة نحو الأسواق المحلية، حيث إستطاعت الشركات تغطية الجزء الأكبر من الطلب المحلي على الدواء، وبين الإختبار أن معامل النمو اللوغارتيمي لهذا المتغير (٠,١٩٤) وكانت دالته الاحصائية (٠,٠١٤).

٧- المبيعات (المستوردة)

كان معامل النمو اللوغاريتمي للمبيعات المستوردة أعلى من معدلات النمو للمبيعات المحلية، وهذا يدل على أن الصناعة الدوائية في الأردن هي صناعة تصديرية من الدرجة الأولى، حيث بين الإختبار أن قيمة معامل النمو اللوغارتمي يساوي (٠,٢٤٦) و دالته الاحصائية (٠,٠٣٤).

٨- العمالة

تقوم الصناعة الدوائية الناجحة على الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، الأمر الذي دفعها الى زيادة إعتمادها على العمالة المؤهلة علمياً والتي تمتلك درجة عالية من الكفاءة الفنية، وبين الاختبار أن معامل النمو اللوغاريتمي لمتغير العمالة خلال تلك الفترة بلغ (٠,٠٤٢) ودالته الاحصائية (٠,٠٤٦) مما يعني قبول الفرضية البديلة (H_1).

٩- العمالة (حملة الدبلوم)

بلغ معامل النمو اللوغاريتمي لمتغير حملة شهادة الدبلوم (٠,٠٨٣) والدالة الاحصائية له (٠,٠٠٥) مما يؤكد على تزايد توظيف تلك الفئة من العمالة داخل مصانع الشركات الدوائية.

١٠- العمالة (حملة البكالوريس)

تم قبول الفرضية البديلة لهذا المتغير أيضاً، حيث كان معامل النمو اللوغاريتمي يساوي (٠,١٠٦) ودالته الاحصائية (٠,٠٢٢) وهذا يؤكد حقيقة توجه الشركات الدوائية نحو العمالة المؤهلة عملياً .

١١- معدل الأجور

بين الإختبار أن معامل النمو اللوغاريتمي (٠,٠١٩) ودالته الاحصائية (٠,٠١٥) وجاء هذا النمو نتيجة لإرتفاع الطلب على العمالة وبالتالي إرتفاع الأجور، الأمر الذي سيخفف تدريجياً من فعالية "الأجور المتدنية" ، كسلاح تنافسي لهذه الصناعة. ويوضح الجدول رقم (٥-٥) المتغيرات التي كانت دالتها الإحصائية أقل أو تساوي (٠,٠٥) وذلك خلال فترة ما قبل المفاوضات.

جدول (٥-٥)

معامل النمو اللوغاريتمي والدالة الاحصائية لمتغيرات الشركات الدوائية

عند مستوى دلالة احصائية (٠,٠٥ ≥ α)

المواد الأولية:	الدالة الاحصائية	معامل النمو اللوغاريتمي
محلية	٠,٠٠٦	٠,٣٠٨
مستوردة	٠,٠٠٣	٠,٣٠٧
الانتاج	٠,٠٠٨	٠,٣٩٩
المبيعات:	٠,٠٤٢	٠,٢٩١
محلية	٠,٠١٣	٠,٢٢٤
مستوردة	٠,٠١٤	٠,١٩٤
العمالة:	٠,٠٣٤	٠,٢٤٦
دبلوم	٠,٠٤٦	٠,٠٤٢
بكالوريوس	٠,٠٠٥	٠,٠٨٣
معدل الأجور	٠,٠٢٢	٠,١٠٦
المواد الأولية	٠,٠١٥	٠,٠١٩

ب- فترة المفاوضات:

كان معامل النمو اللوغاريتمي لمتغير البحث والتطوير لفترة المفاوضات (٠,٠١٧) وعند اختبار الفرضية:

H_0 : معامل النمو يساوي صفر.

H_1: معامل النمو لا يساوي صفر.

وجد أن الدالة الاحصائية (٠,٤١٧) وهي أكبر من (٠,٠٥ ≥ α)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، أي أن النمو الذي حدث خلال تلك الفترة لم يكن لنمو ذو دلالة احصائية، ويبين الجدول رقم (٥-٦) المتغيرات التي كانت دالتها الإحصائية أكبر من (٠,٠٥٠) والتي كان النمو فيها لا يحمل دلالات أحصائية.

جدول رقم (٥-٦)

معامل النمو اللوغاريتمي والدالة الاحصائية لمتغيرات الشركات الدوائية التي كانت دالتها اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٠٥ ≥ α)

المتغير	الدالة الاحصائية	معامل النمو اللوغاريتمي
البحث والتطوير	٠,٤١٧	٠,٠١٧
الانتاج	٠,٠٨٣	٠,١٨٦
المبيعات:	٠,٠٩٢	٠,١٧١
محلية	٠,١٩٠	٠,١٠٣
مستوردة	٠,٠٧٥	٠,٢٠٢
العمالة:	٠,٢٧٤	٠,٠٤٨
ثانوي فاقل	٠,٤٨٧	٠,٠٣٦
توجيهي	٠,٢٣٩	٠,٠٨٤
دبلوم	٠,١٤٧	٠,٠٢٥

أمّا باقي متغيرات الدراسة فجاءت نتائجها على النحو التالي:

١- المواد الأولية

وجد أن معامل النمو اللوغارتيمي يساوي (٠,٠٧٢) ودالته الاحصائية (٠,٠٤٨)، وهذه النتيجة تؤكد على أن النمو الذي حصل خلال فترة ما قبل المفاوضات إستمر خلال فترة المفاوضات ولكن بنسبه أقل.

٢- المواد الأولية (محلية)

حيث كان معامل النمو اللوغارتيمي (٠,٠٧٠) ودالته الاحصائية (٠,٠٤٤) وهذا يعني أن الشركات الدوائية استمرت بالإعتماد على الأسواق المحلية لتزويدها بموادها الأولية.

٣- المواد الأولية (مستورده)

كان معامل النمو اللوغارتيمي لهذا المتغير (٠,٠٨٥) ودالته الاحصائية (٠,٠١١)، مما يدل على أن النمو الذي حققه هذا المتغير في فترة ما قبل المفاوضات استمر خلال هذه الفترة، ودلت النتائج أن معامل النمو اللوغارتيمي

للمواد الأولية المستوردة أعلى من معامل النمو اللوغاريتمي مــن للمــواد الأوليــة المحلية، مما يؤكد على إعتماد الشركات الدوائية على المواد الأولية المستورده أكثر من مثيلاتها المحلية.

٤- رأس المال العامل

بلغ معامل النمو اللوغاريتمي (٠,٣٢٣) ودالته الاحصــائية (٠,٠٠٣) ممــا يعني أن الشركات الدوائية عملت على زيادة رأس مالها العامل خلال المفاوضــات من أجل زيادة قدراتها الانتاجية، وذلك لمواجهة الزيادة المتوقعه على منتجاتها.

٥- صافي الأرباح والإيرادات

وجد ان معامل النمو اللوغاريتمي (٠,٧١٧) ودالته الاحصائية (٠,٠٢٥) مما يدل على أن الشركات الدوائية حققت معدلات نمو عالية في صافي أرباحها خــلال فترة المفاوضات. ويبين الجدول رقم (٥-٧) المتغيرات التي كانت دالتها الإحصائية أقل أو تساوي (٠,٠٥٠) خلال فترة المفاوضات.

جدول رقم (٥-٧)

معامل النمو اللوغاريتمي والدالة الاحصائية لمتغيرات الشركات الدوائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$)

المتغير	الدالة الاحصائية	معامل النمو اللوغاريتمي
المواد الأولية	٠,٠٤٨	٠,٠٧٢
أ- محلية	٠,٠١١	٠,٠٨٥
ب- مستوردة	٠,٠٤٤	٠,٠٧٠
راس المال العامل	٠,٠٠٣	٠,٣٢٣
صافي الأرباح والإيرادات	٠,٠٢٥	٠,٧١٧

ج- فترة الإنضمام

تم احتساب معدل النمو الطبيعي لفترة الإنضمام وذلــك لإســتحالة إســتخدام إختبار (T) لحساب معامل النمو اللوغاريتمي كون المعلومات المتوفرة عن متغيرات تلك الفترة لم تزد عن سنتين فقط (٢٠٠٠-٢٠٠١) وجاءت نتائج تلك الفترة كما هو موضح في الجدول رقم (٥-٨).

جدول رقم (٥-٨)

معدل النمو الطبيعي للشركات الدوائية خلال فترة الانضمام

المتغير	معدل النمو الطبيعي	المتغير	معدل النمو الطبيعي
البحث والتطوير	٠,١١٤	ثانوي فأقل	٠,٠٧٧
المواد الأولية:	٠,٠٨٩	توجيهي	٠,٠٦٧
محلية	٠,٠٦٩	دبلوم	٠,٠٠٥
مستورده	٠,٠٩١	بكالوريوس	٠,٠١٤
الانتاج	٠,٠٦١	دراسات عليا	٠,٣٣٣
المبيعات:	.٠٦٩	التالف من التصنيع	٠,٠٠٩
محلية	٠,٠٤١	رأس المال العامل	٠,٠٠٤
مصدرة	٠,٠٨١	معدل الأجور	٠,٠٣٨
العمالة:	٠,٠٤٥	صافي الأرباح	٠,٧٨٢

ثانياً: الشركات الغذائية:

كانت نتائج إختبار (T-Test) لقياس معامل النمو اللوغاريتمي لبيانات الشركات الغذائية على النحو التالي:

أ- فترة ما قبل المفاوضات.

بين الاختبار ان معامل النمو اللوغاريتمي لمتغير البحث والتطوير في فترة ما قبل المفاوضات (٠,١٢٤) وعند إختيار الفرضية:

H_0: معامل النمو اللوغاريتمي يساوي صفر.

H_1: معامل النمو اللوغاريتمي لا يساوي صفر.

وجد أن دالة الإختبار (٠,٣٩٢) وهي أكبر من الدالة الاحصائية(٠,٠٥≥ α)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية، أي أنه لم يكن هناك نمو ذو دلالة إحصائية خلال تلك الفترة. مما يدل على أن الشركات الغذائية لم تزد إنفاقها على متغير البحث والتطوير. ويوضح الجدول رقم (٥-٩) المتغيرات التي كانت دالتها الإحصائية أكبر من (٠,٠٥ ≥ α).

جدول رقم (٥-٩)

معامل النمو اللوغاريتمي والدالة الاحصائية لمتغيرات الشركات الغذائية التي كانت دالتها اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٠٥ ≥ α)

المتغير	الدالة الاحصائية	معامل النمو اللوغاريتمي
البحث والتطوير	٠,٣٩٢	٠,١٢٤
المواد الأولية:	٠,٠٦٢	٠,٤٩٩
مستوردة	٠,٠٧٩	٠,٤٦٠
الانتاج	٠,٠٧١	١,٠٥٥
المبيعات:	٠,٠١٠٨	٠,١٨٨
محلية	٠,٤٨٥	٠,٠٧٢
مصدرة	٠,٢٦٥	٠,٥٣١
العمالة (توجيهي)	٠,٠٩٥	٠,١٢٦
العمالة (بكالوريس)	٠,٢٥١	٠,٠١٠
العمالة (دراسات عليا)	٠,٣٢٣	٠,١٩٩
التالف من التصنيع	٠,١٥٨	٠,١٨٩
رأس المال العامل	٠,٠٦٢	٠,٠٤٨
صافي الأرباح والإيرادات	٠,٠٨٧	١,٧٤٧

أما المتغيرات التي كانت دالتها الاحصائية (٠,٠٥ ≥ α) فهي:

١- المواد الأولية

حيث كان معامل النمو اللوغاريتمي لهذا المتغير يساوي (٠,٦٣٧) ودالته الاحصائية (٠,٠٣٩)، وهذا يدل على أن شركات الأغذية الأردنية تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية المستوردة مما يعرضها لإرتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي إرتفاع الأسعار وفقدانها القدرة على المنافسة المحلية والخارجية.

٢-العمالة

كان معامل النمو اللوغاريتمي لمتغير العمالة (٠,١٨٨) ودالته الاحصائية (٠,٠١٦)، أي أن تلك الشركات إتجهت نحو توظيف المزيد من الايدي العاملة داخل مصانعها.

ب- فترة المفاوضات:

كان معامل النمو اللوغاريتمي لمتغير البحث والتطوير لفترة المفاوضات (٠,٤٨٧)

وعند اختبار فرضية الدراسة:

H_0: معامل النمو اللوغاريتمي يساوي صفر.

H_1: معامل النمو اللوغاريتمي لا يساوي صفر.

وجد أن الدالة الاحصائية (٠,١١٦) وهي أكبر من مستوى الدالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)، مما يدل على عدم وجود نمو ذول دلالة إحصائية خلال تلك الفترة ويوضح الجدول رقم (٥-١١) المتغيرات التي كانت دالتها الاحصائية أكبر من مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) والتي كان النمو فيها لا يحمل اي دلالات احصائية.

جدول رقم (٥-١١)

معامل النمو اللوغاريتمي والدالة الاحصائية لمتغيرات الشركات الغذائية التي كانت دالتها اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

المتغير	الدالة الاحصائية	معامل النمو اللوغاريتمي
البحث والتطوير	٠,١١٦	٠,٤٨٧
المواد الأولية:	٠,٤٤٥	٠,٠١٥
محلية	٠,٣٩٦	٠,٠٢٥
مستوردة	٠,٤٧٥	٠,٠١٩-
الانتاج	٠,٤١٧	٠,٠١٠-
المبيعات:	٠,١٣٦	٠,٠٢٩
مصدرة	٠,٤٨٨	٠,٠٠١
العمالة:	٠,١٨٧	٠,٠٠٨
توجيهي	٠,٠٦٨	٠,٠١٧
دبلوم	٠,٠٩٢	٠,١٠٤
دراسات عليا	٠,٢٦٦	٠,١٠٨
التالف من التصنيع	٠,٢٠٠	٠,٠٤٧
رأس المال العامل	٠,٠٩٣	٠,٢٢٤-
صافي الأرباح والإيرادات	٠,١١٠	٠,٣٣٠

أما باقي المتغيرات فقد أظهر الاختبار أن النمو الذي حدث خلال تلك الفترة كان ذو دلالة احصائية، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

١- المبيعات (محلية)

كان معامل نمو اللوغاريتمي يساوي (٠,٢٣٤) ودالته الاحصائية (٠,٠٢٩) مما يؤكد أن الصناعات الغذائية الأردنية صناعة موجهة نحو الأسواق المحلية، حيث لا تمتلك تلك الصناعات القدرة على إختراق الأسواق الخارجية والمنافسة فيها لتدني جودتها وإرتفاع أسعارها مقارنة بمثيلاتها من السلع المستوردة.

٢- العمالة (ثانوي فأقل)

وجد أن معامل النمو اللوغاريتمي (٠,٠٧٠) ودالته الإحصائية (٠,٠١٠)، مما يدل على زيادة توظيف الايدي العاملة من هذه الفئة وذلك لتدني أجورها.

٣- العمالة (حملة البكالوريوس)

كان معامل النمو اللوغارتيمي (٠,٠٨٩) ودالته الإحصائية (٠,٠٤٩)، حيث تزايد إعتماد الشركات المنتجة خلال هذه الفترة على العمالة المؤهلة من مهندسين زراعيين ومهندسين إنتاج، وذلك للإستعانة بخبراتهم لرفع سوية المنتجات.

٤- معدل الأجور

وجد أن معامل النمو اللوغريتمي (٠,٠٨٧) ودالته الإحصائية (٠,٠٠٢) وجاء هذا النمو نتيجة زيادة الطلب على العمالة. ويوضح الجدول رقم (٥-١٢) المتغيرات التي كانت دالتها الاحصائية أقل أو تساوي (٠,٠٥) خلال فترة المفاوضات.

جدول رقم (٥-١٢)

معامل النمو اللوغاريتمي والدالة الاحصائية لمتغيرات الشركات الغذائية عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

المتغير	الدالة الاحصائية	معامل النمو اللوغاريتمي
المبيعات (محلية)	٠,٠٢٩	٠,٢٣٤
العمالة (ثانوي فأقل)	٠,٠١٠	٠,٠٧٠
العمالة (بكالوريس)	٠,٠٤٩	٠,٠٩٨
معدل الأجور	٠,٠٠٢	٠,٠٨٧

ج- فترة الإنضمام

تم إحتساب معدل النمو الطبيعي لفترة الانضمام وذلك لإستحالة إستخدام غختبار (T) لحساب معامل النمو اللوغاريتمي كون المعلومات المتوفرة عن متغيرات تلك الفترة لم تزد عن سنتين فقط (٢٠٠٠-٢٠٠١) وجاءت نتائج تلك الفترة كما هو موضح في الجدول رقم (٥-١٣).

جدول رقم (٥-١٣)

معامل النمو الطبيعي للشركات الغذائية خلال فترة الانضمام

المتغير	معدل النمو الطبيعي	المتغير	معدل النمو الطبيعي
البحث والتطوير	٠,٢٣٥ -	ثانوي فأقل	٠,٠٥٣
المواد الأولية:	٠,٠٣٠	توجيهي	٠,٠١٥
محلية	٠,١٣٤ -	دبلوم	٠,٠٢٥
مستورده	٠,٢٢٠	بكالوريوس	٠,٠١٦
الانتاج	٠,١٤٢ -	دراسات عليا	٠,١٦٦
المبيعات:	٠,٣٦٦	التالف من التصنيع	٠,٠٠٣
محلية	٠,٣٥٥	رأس المال العامل	٠,٧٣٨
مصدرة	١,٠٣٣	معدل الأجور	٠,٠١٣
العمالة:	٠,٠٠٣	صافي الأرباح	٠,٠٧٩

وبعد مراجعة نتائج التحليل الاحصائي للشركات الدوائية تبين أن تلك الشركات لم تتأثر إلى الآن بإتفاقيات التجارة الحرة، ولا تشكل قوانين براءات الاختراع أية مشكلة حقيقية للصناعة الأردنية في الوقت الحاضر، ذلك لأننا لن نرى عملياً أي شكل صيدلاني سيتمتع بحماية في إطار قوانين لإختراع في المدى المنظور وتحديداً قبل ٨-١٠ سنوات[١].

أما نتائج التحليل الإحصائي للشركات الغذائية فتعكس حقيقية عدم تأثرها بإتفاقيات التجارة الحرة، مما يشير إلى تواضع الفائدة المتحققة من فتح الأسواق أمام

(١) الحاج حسن، يوسف، مصدر سابق، ص ٢٢.

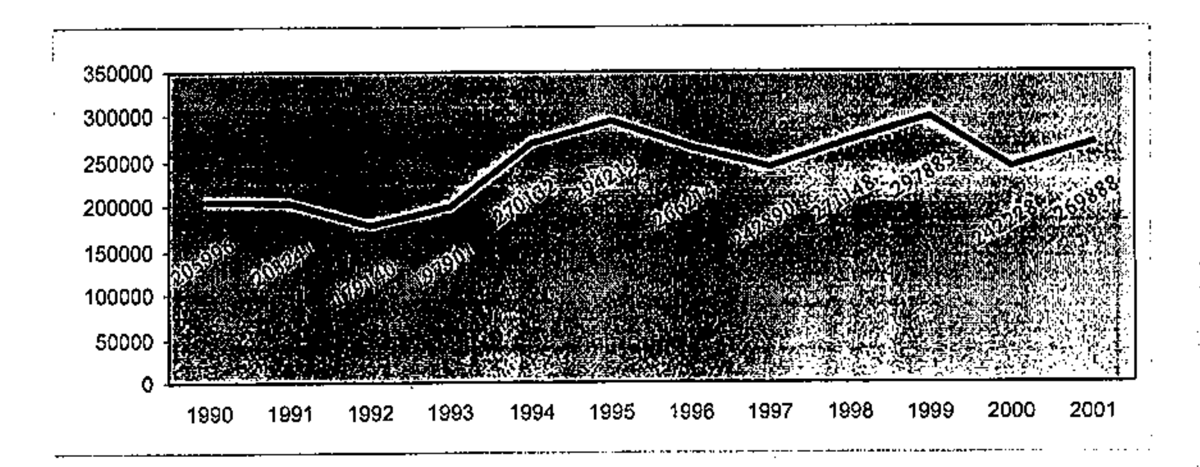
سلع وصادرات هذه الصناعة، وذلك بفعل ضعف القـدرة التنافسـية لهـذه السـلع والمنتجات في الأسواق المحلية والخارجية، والقيمة المضافة المتدنية والمحدودة لها.

فما زالت الشركات الغذائية تُغفل الدور الهام لمجالات البحث والتطوير فـي رفع مستوى الإنتاج والتعبئة والتغليف، كما أن منتجاتها ما زالت موجهة نحو السوق المحلي، حيث لا تمتلك هذه المنتجات القدرة على منافسة مثيلاتها المسـتوردة فـي الاسواق المحلية والخارجية بسبب تدني جودتها وإرتفاع أسعارها، كمـا أن صـغر حجم الشركات المنتجة وعدم تحقيقها لمعايير الجودة بمفهومها الحقيقي يضعف مـن قدرة منتجاتها على الصمود أمام المنتجات المستوردة عند فتح الاسواق أمـام تلـك السلع وتخفيض الرسوم الجمركية، والغاء اجـراءات الحمايـة والـدعم للمنتجـات والصادرات المحلية.

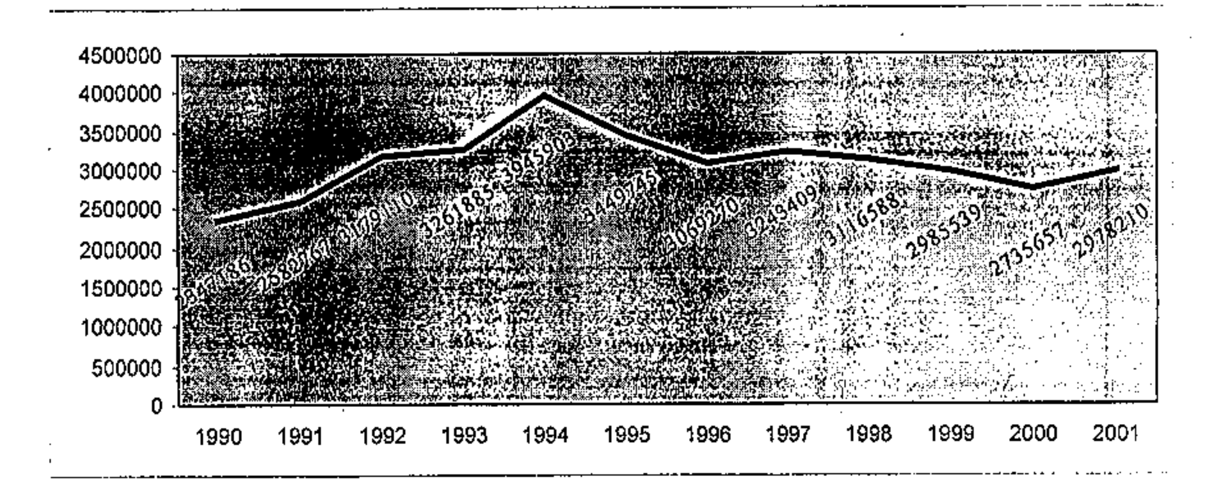
وتوضح الرسومات البيانية التالية معدلات النمو لمتغيرات الدراسـة خـلال الفترة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠١) للشركات الغذائية والدوائية.

الشركات الدوائية

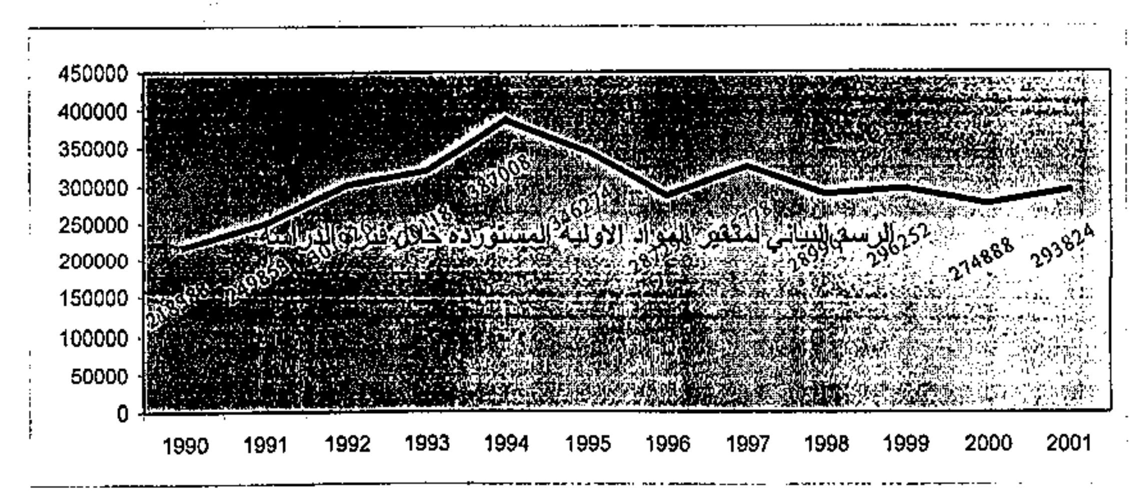
الرسم البياني لمتغير البحث والتطوير خلال فترة الدراسة



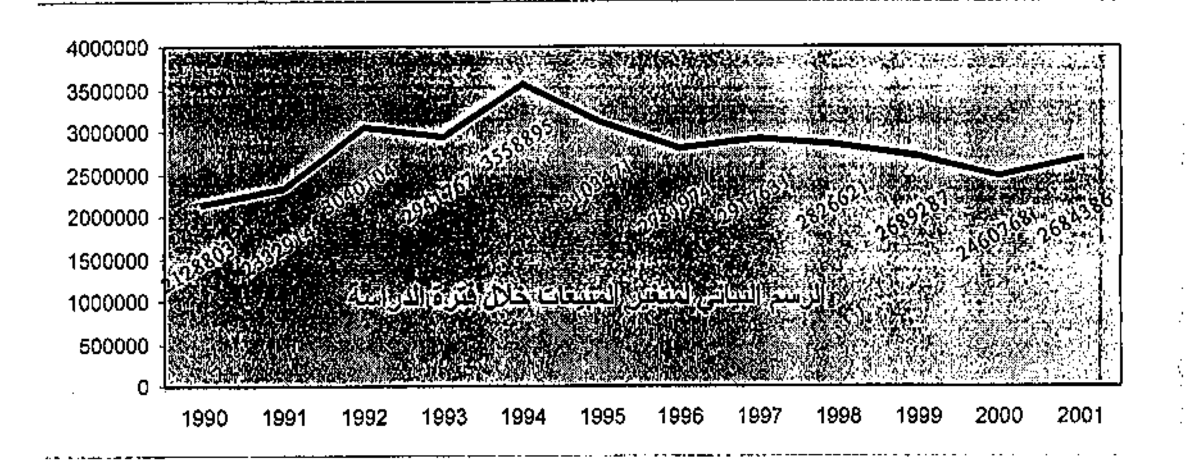
الرسم البياني لمتغير المواد الأولية خلال فترة الدراسة



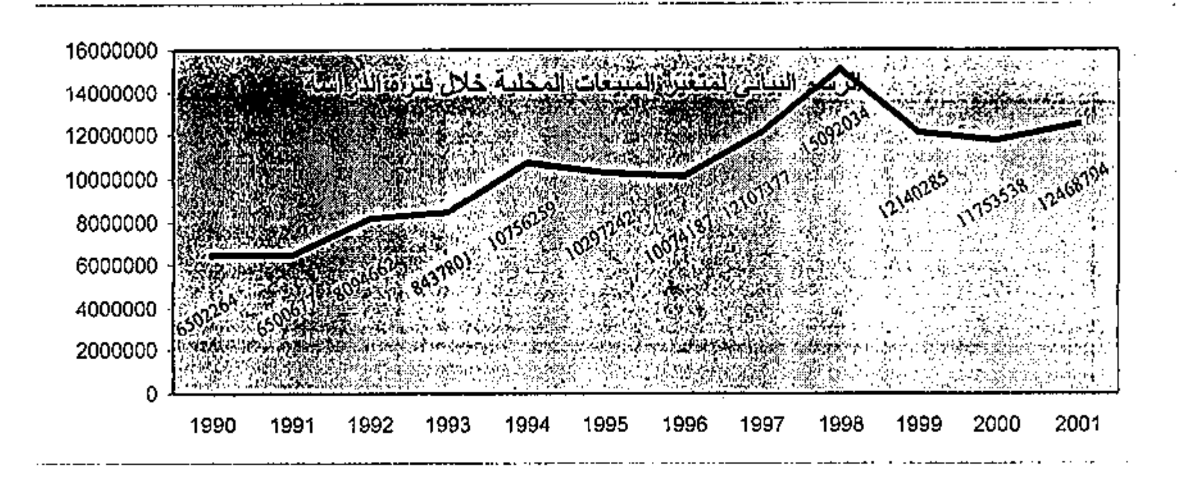
الرسم البياني لمتغير المواد الاولية المحلية خلال فترة الدراسة



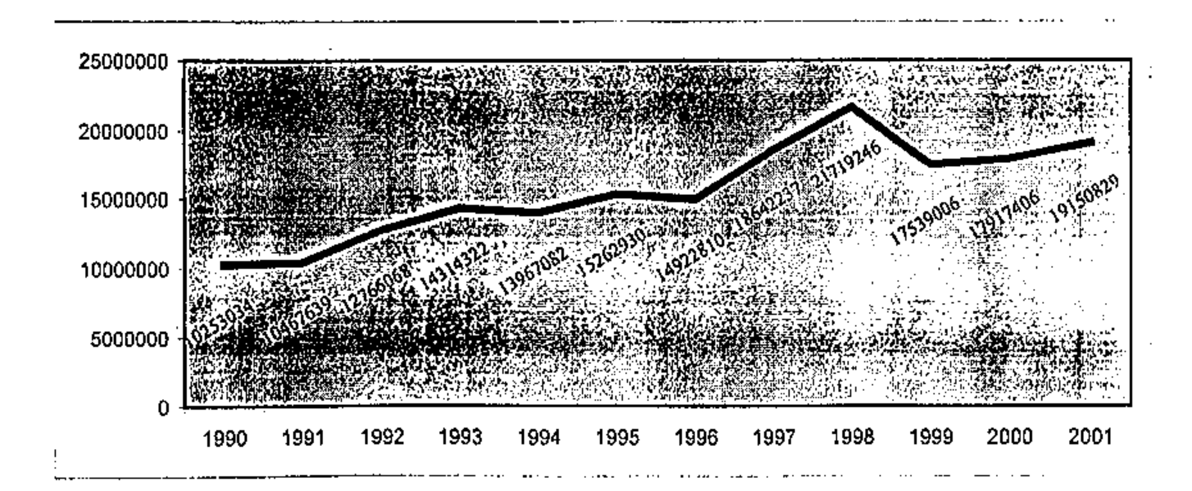
الرسم البياني لمتغير المواد الأولية المستوردة خلال فترة الدراسة



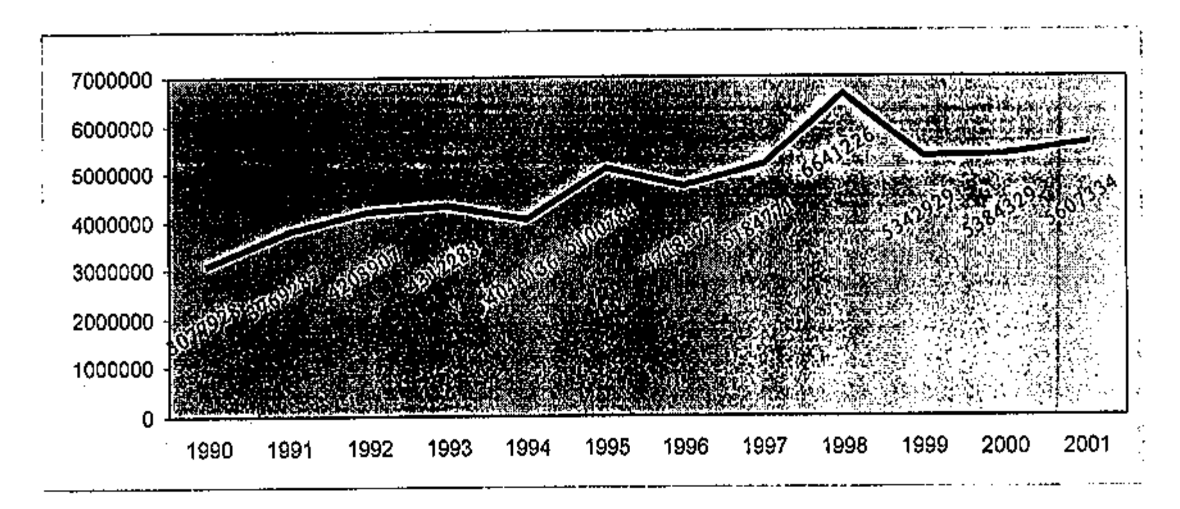
الرسم البياني لمتغير الأنتاج خلال فترة الدراسة



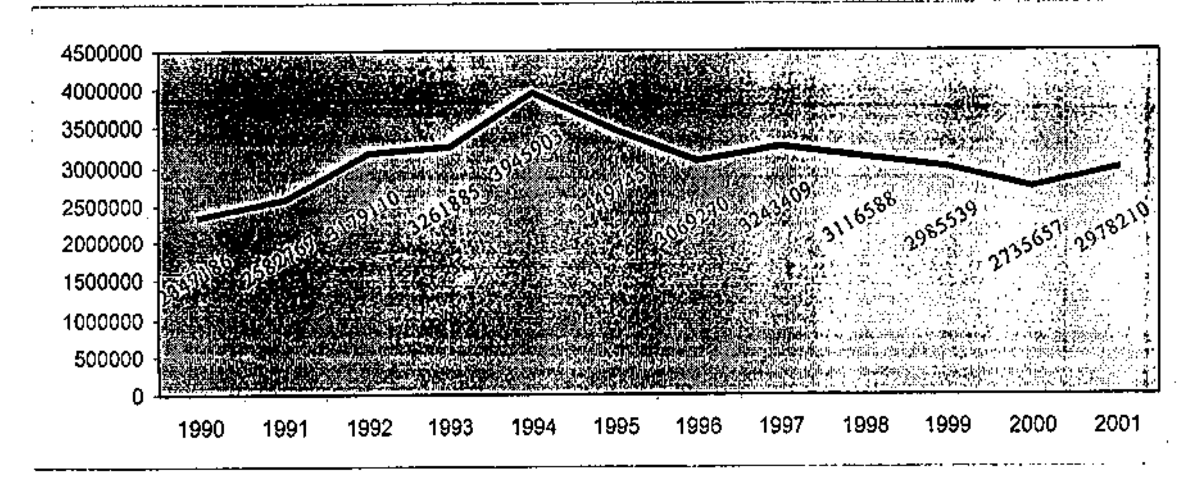
الرسم البياني المبيعات الكلية خلال فترة الدراسة



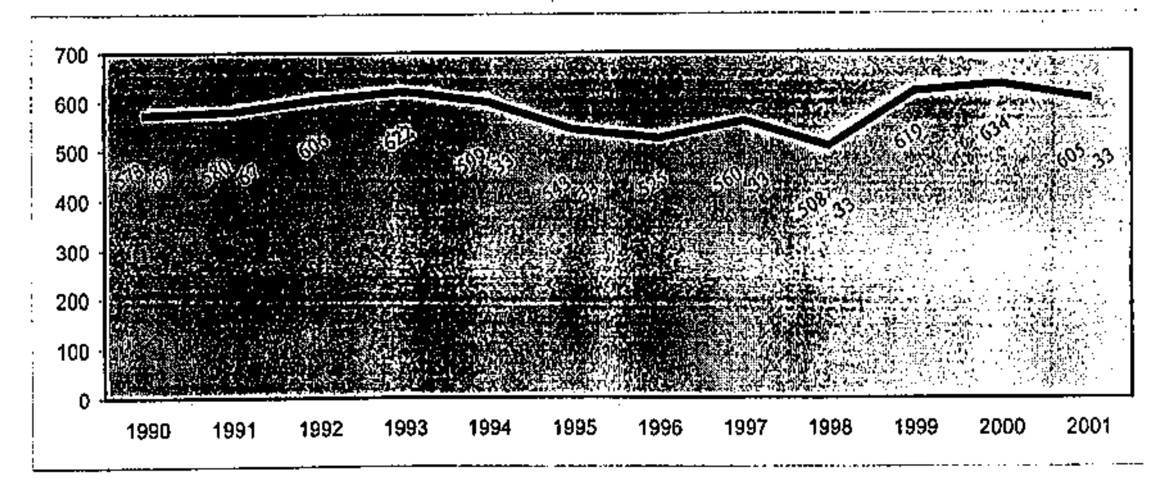
الرسم البياني المبيعات المحلية خلال فترة الدراسة



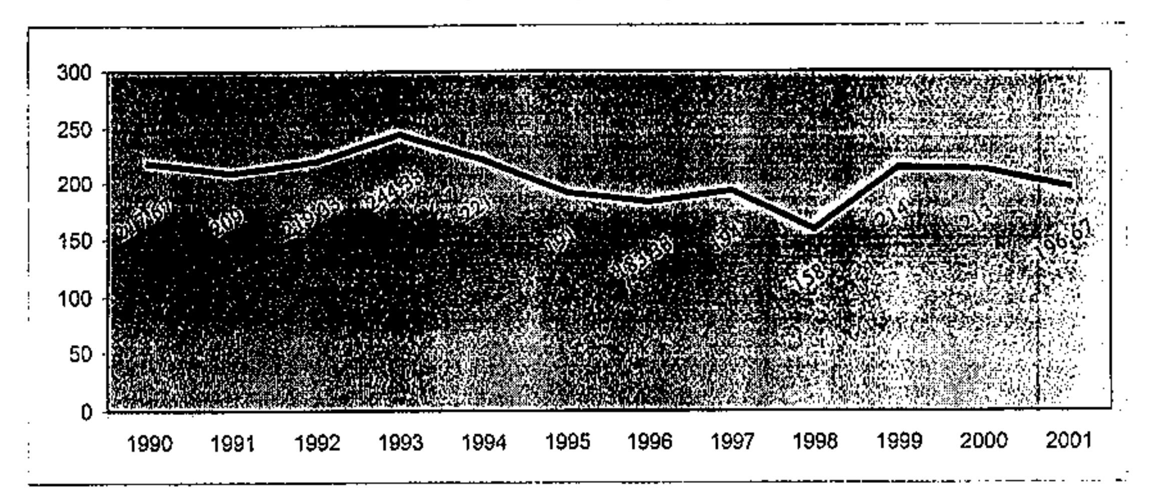
الرسم البياني المبيعات المصدرة خلال فترة الدراسة



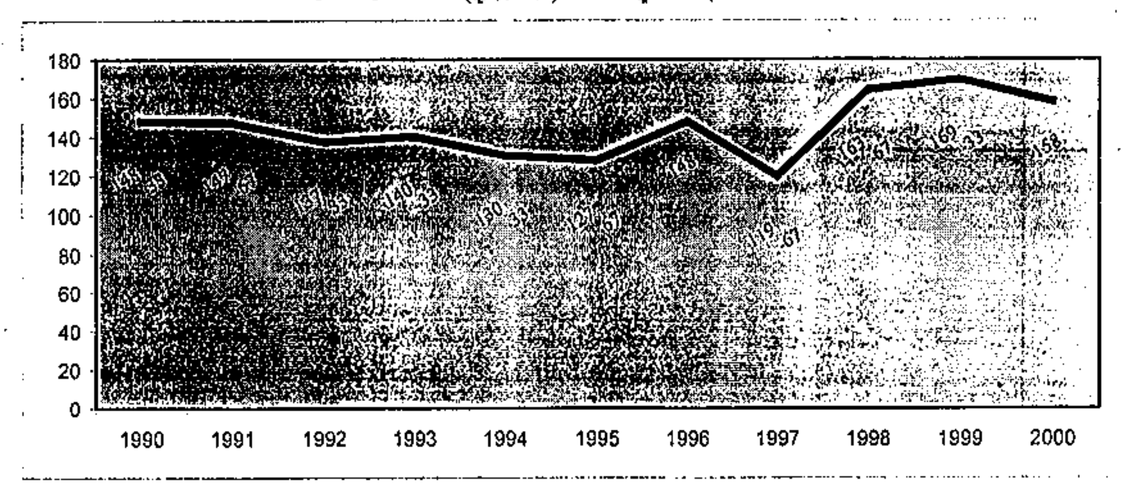
الرسم البياني العمالة خلال فترة الدراسة



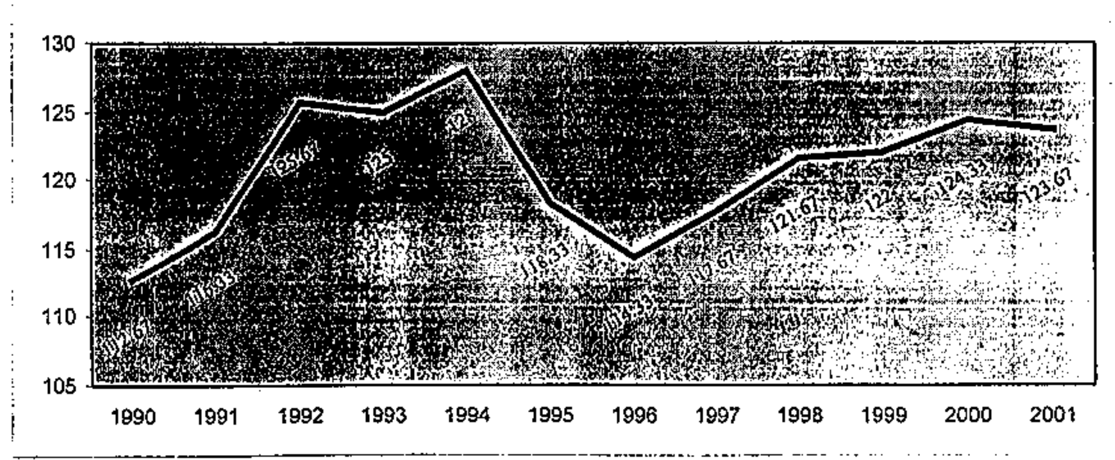
الرسم البياني العمالة(ثانوي فاقل) خلال فترة الدراسة



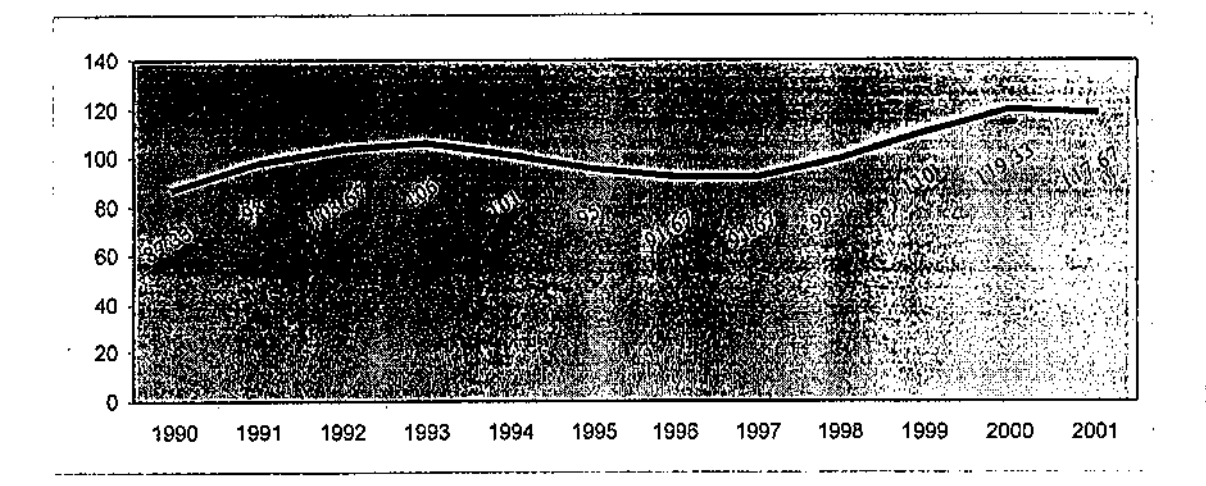
الرسم البياني العمالة(توجيهي) خلال فترة الدراسة



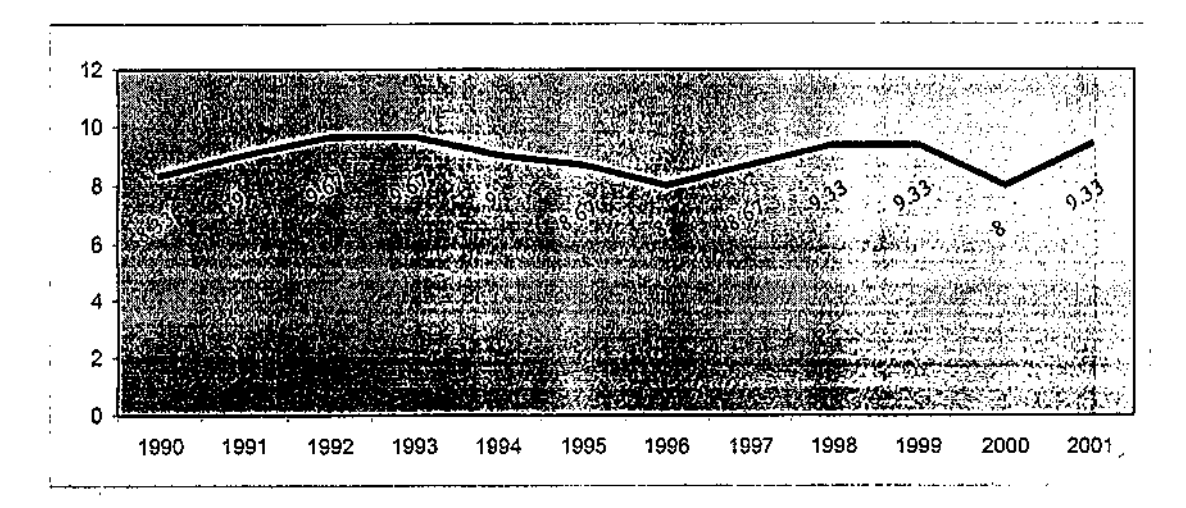
الرسم البياني العمالة(دبلوم متوسط) خلال فترة الدراسة



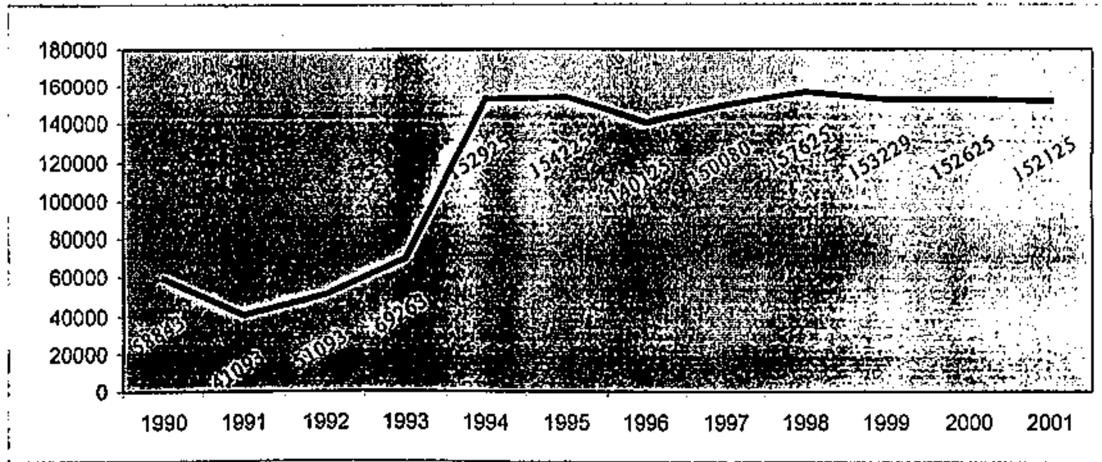
الرسم البياني العمالة(بكالوريس) خلال فترة الدراسة



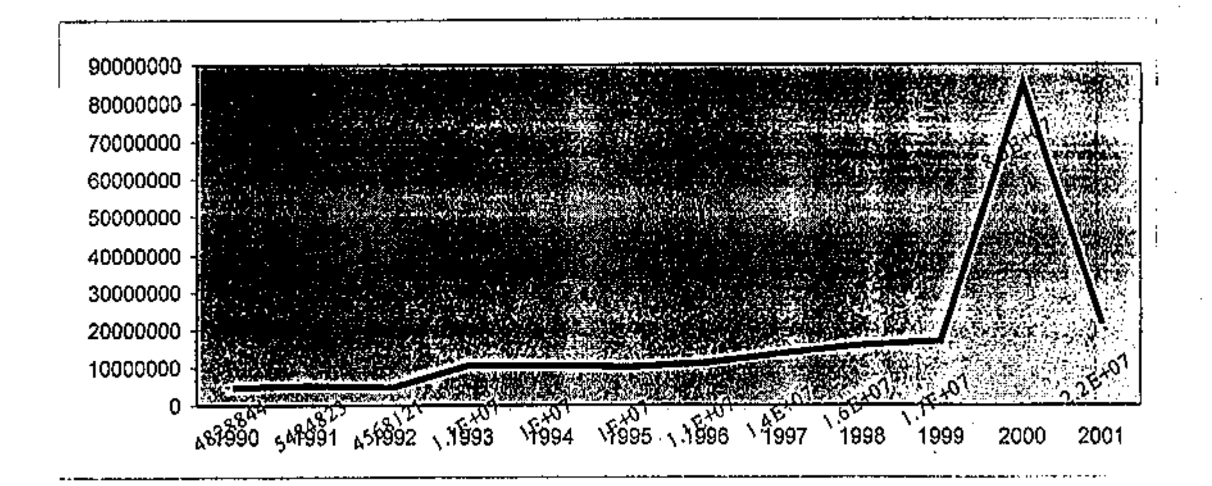
الرسم البياني العمالة(دراسات عليا) خلال فترة الدراسة



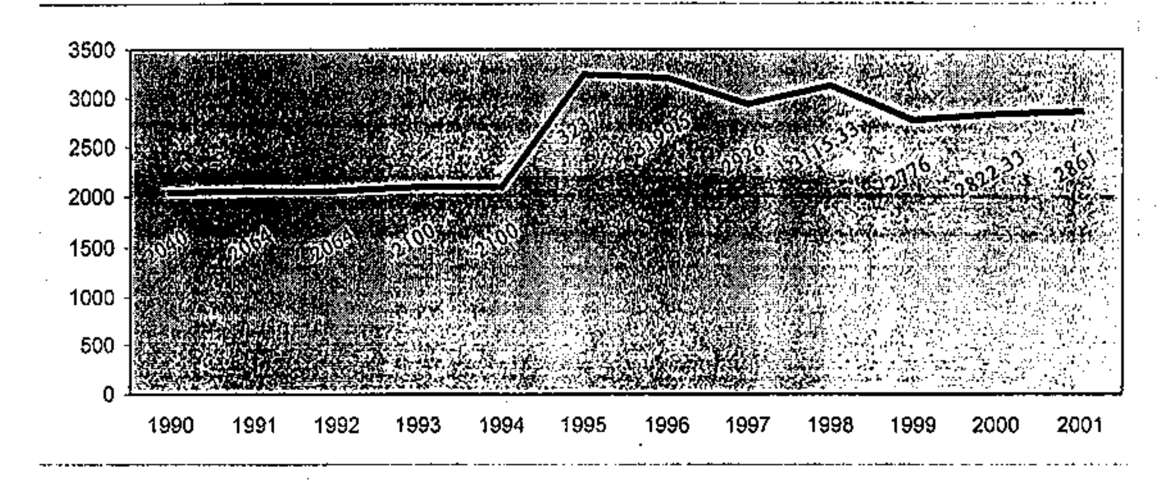
الرسم البياني التالف من التصنيع خلال فترة الدراسة



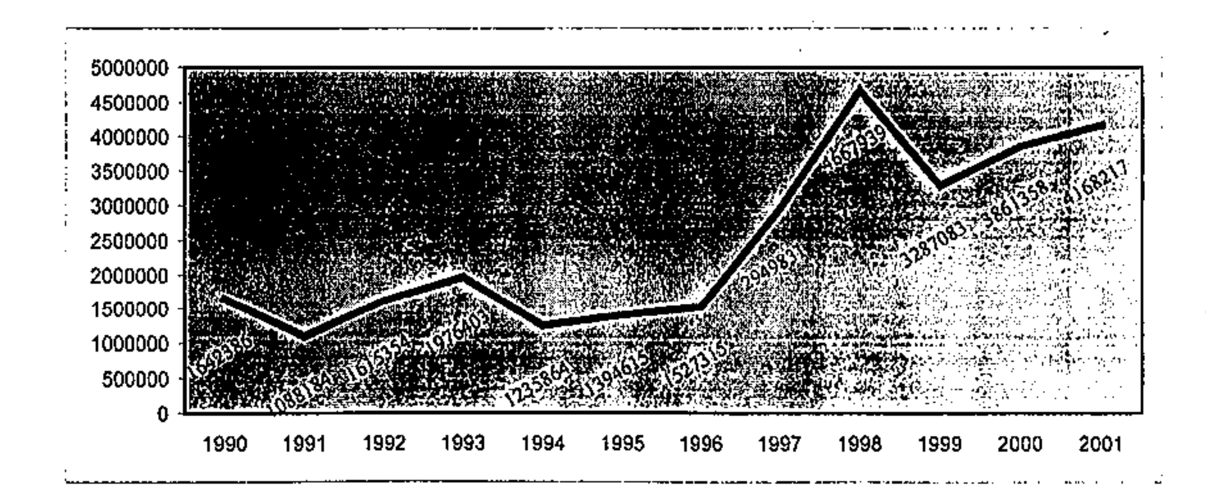
الرسم البياني رأس المال العامل خلال فترة الدراسة



الرسم البياني معدل الأجور خلال فترة الدراسة

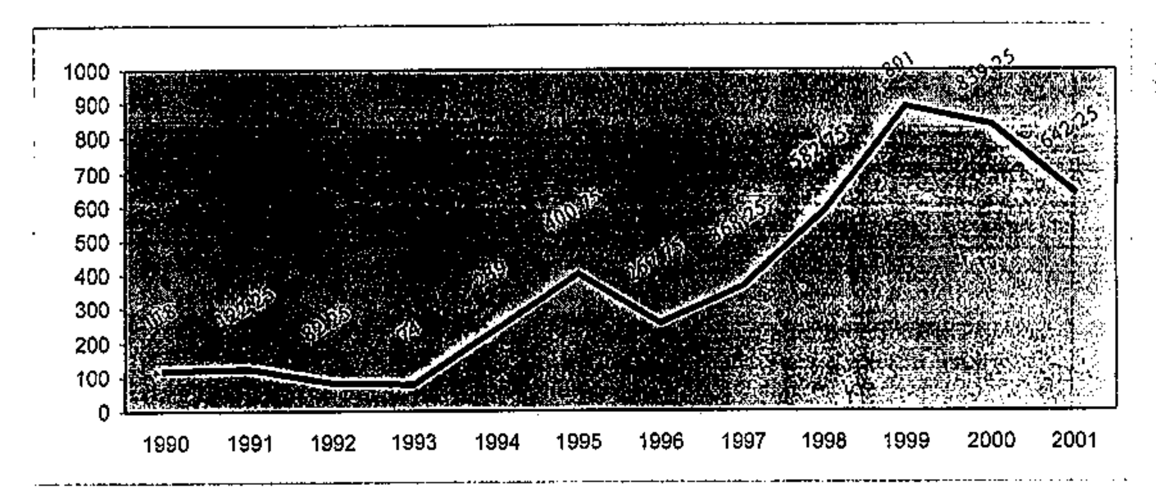


الرسم البياني صافي الأرباح والإيرادات خلال فترة الدراسة

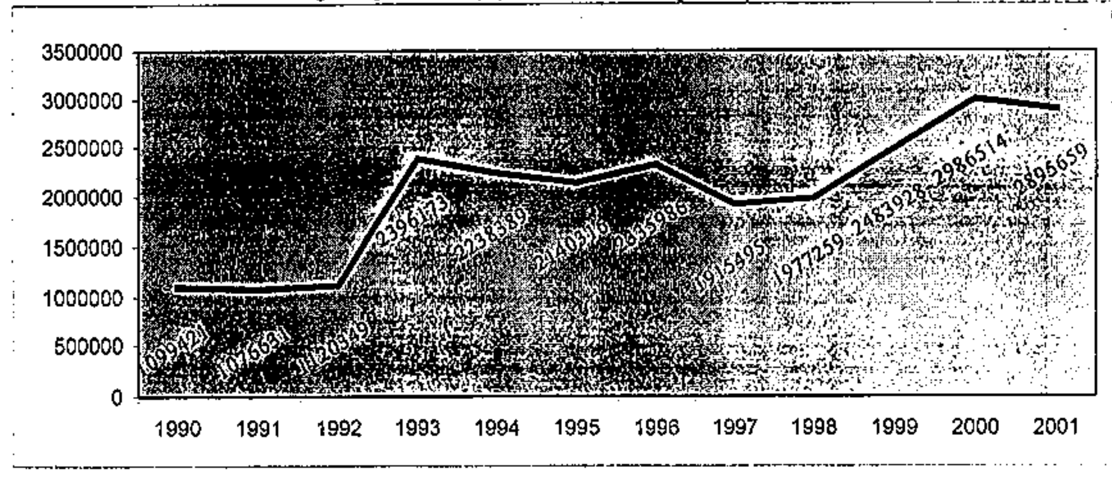


الشركات الغذائية

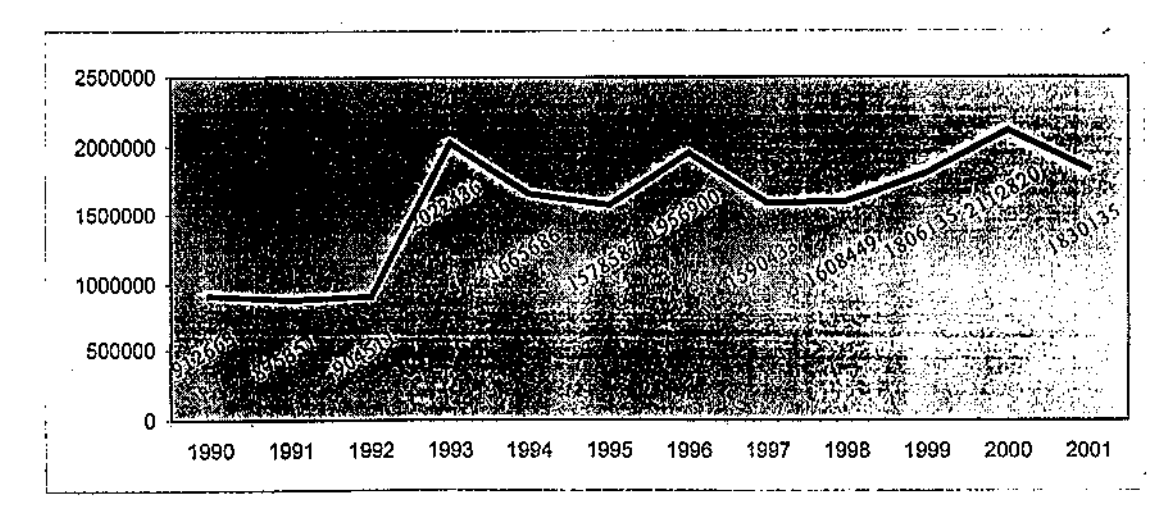
الرسم البياني لمتغير البحث والتطوير خلال فترة الدراسة



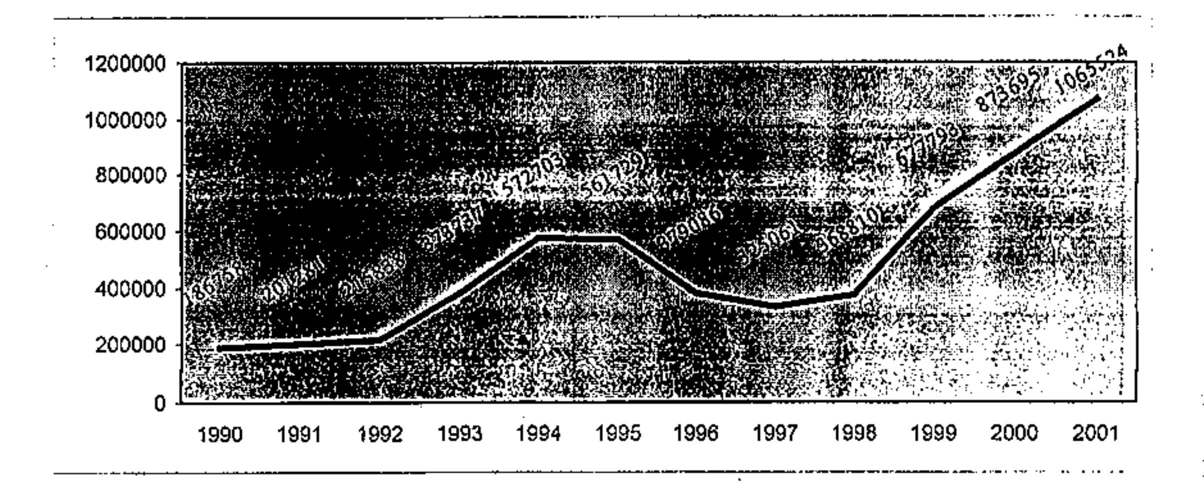
الرسم البياني لمتغير المواد الأولية خلال فترة الدراسة



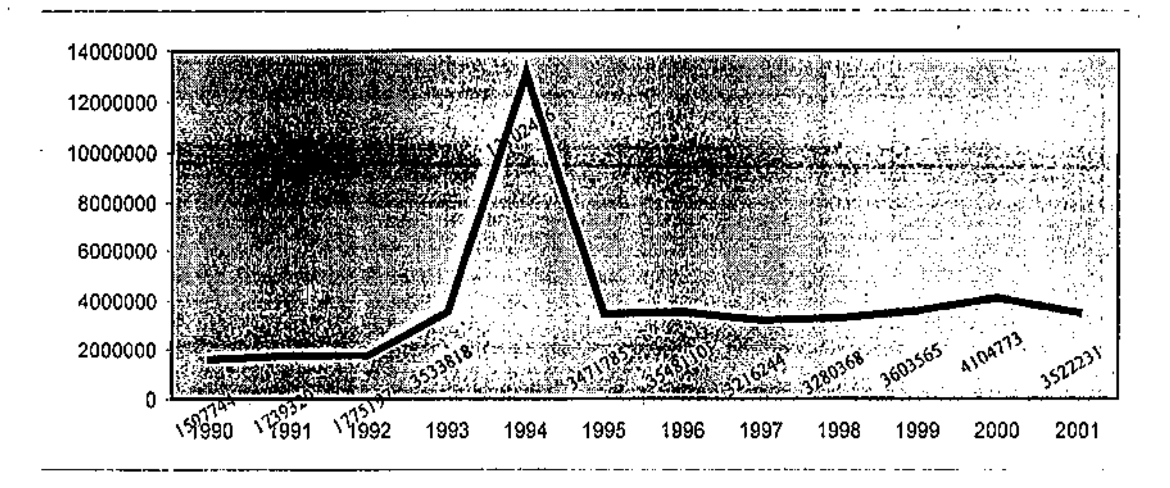
الرسم البياني لمتغير المواد الأولية المحلية خلال فترة الدراسة



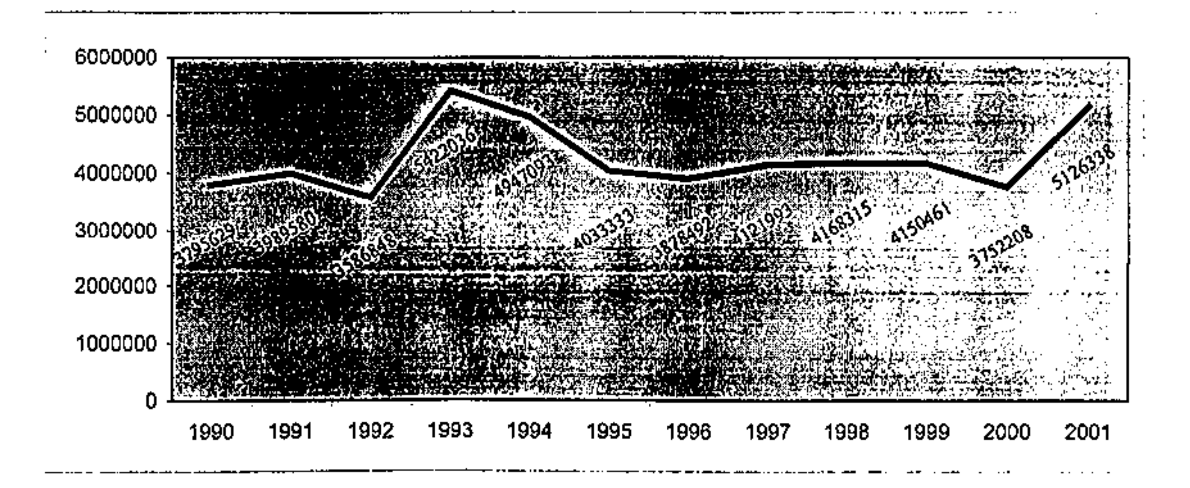
الرسم البياني لمتغير المواد الأولية المصدرة خلال فترة الدراسة



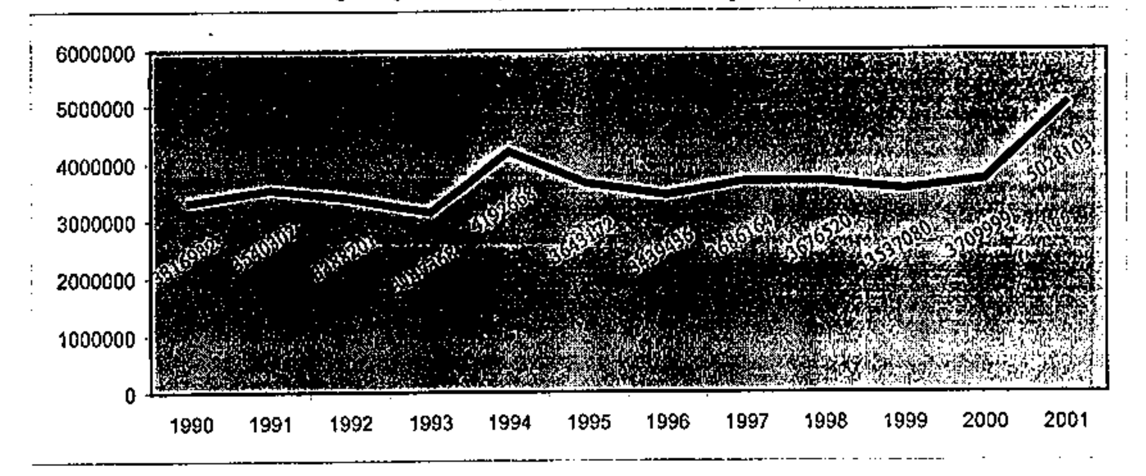
الرسم البياني لمتغير الأنتاج خلال فترة الدراسة



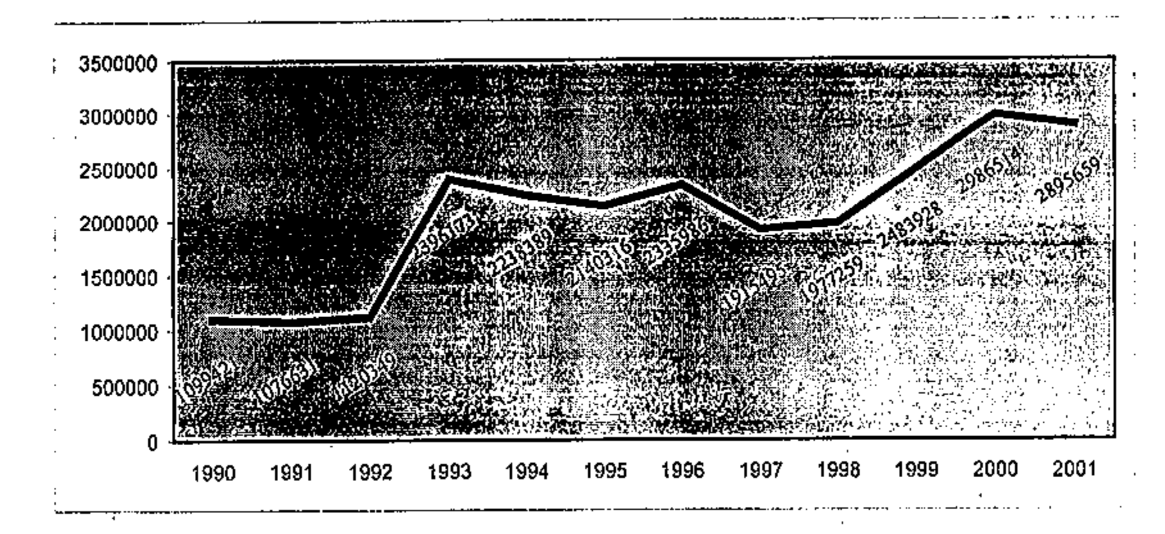
الرسم البياني لمتغير المبيعات الكلية خلال فترة الدراسة



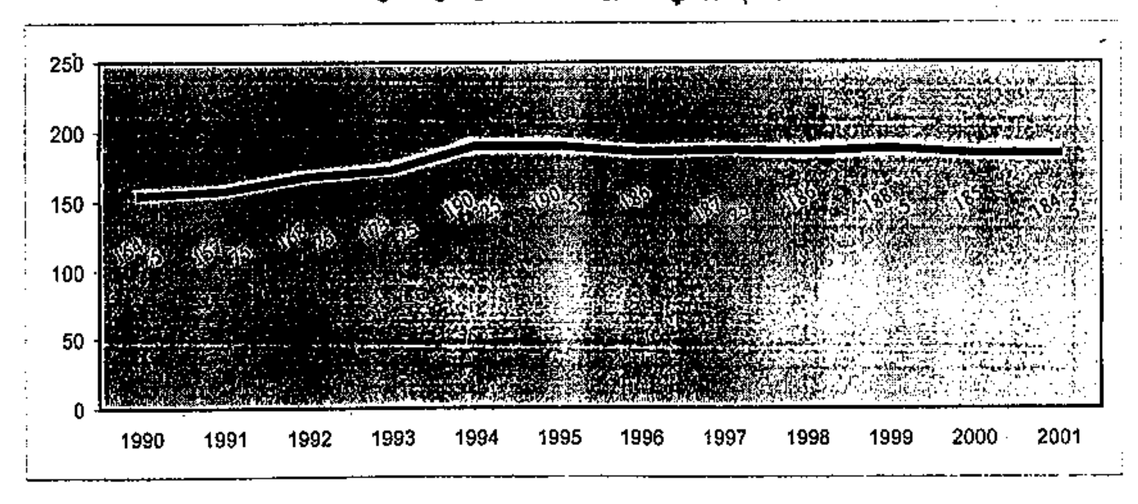
الرسم البياني لمتغير المبيعات المحلية خلال فترة الدراسة



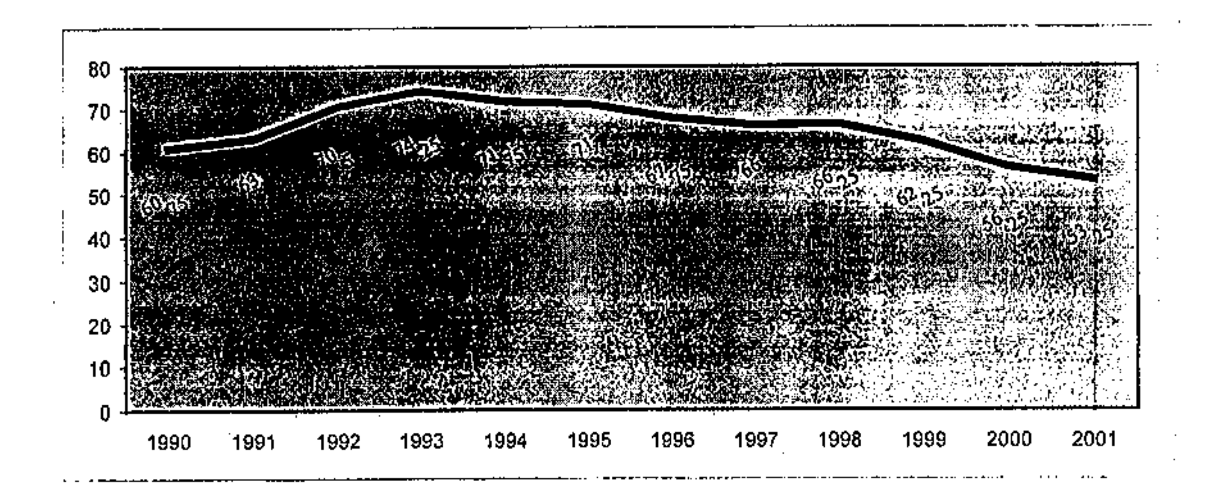
الرسم البياني لمتغير المبيعات المصدرة خلال فترة الدراسة



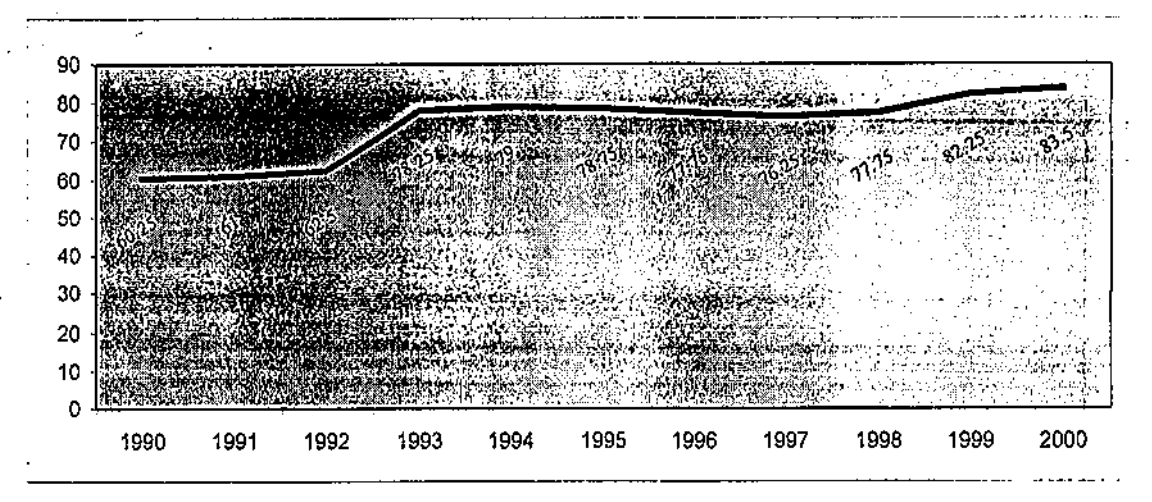
الرسم البياني لمتغير العمالة خلال فترة الدراسة



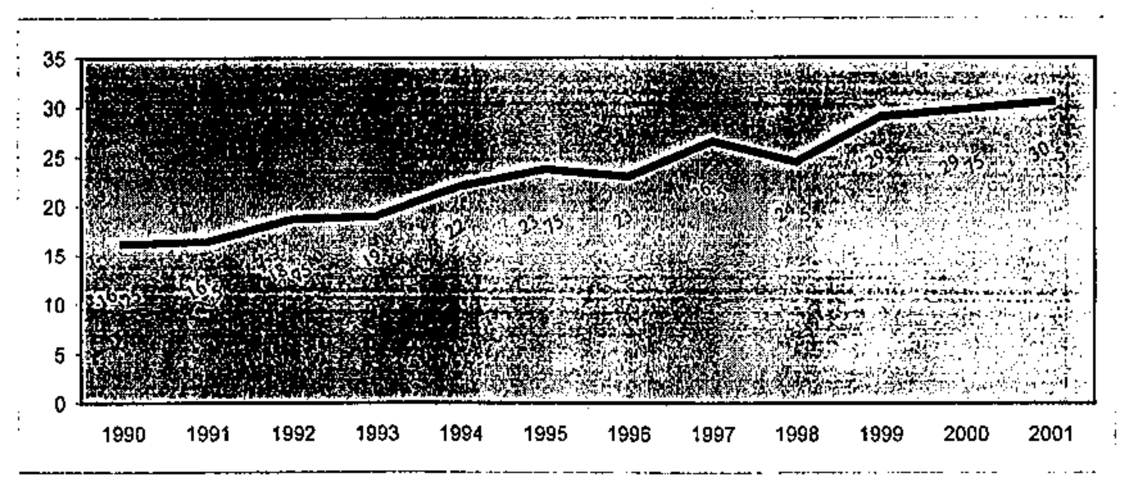
الرسم البياني لمتغير العمالة(ثانوي فأقل) خلال فترة الدراسة



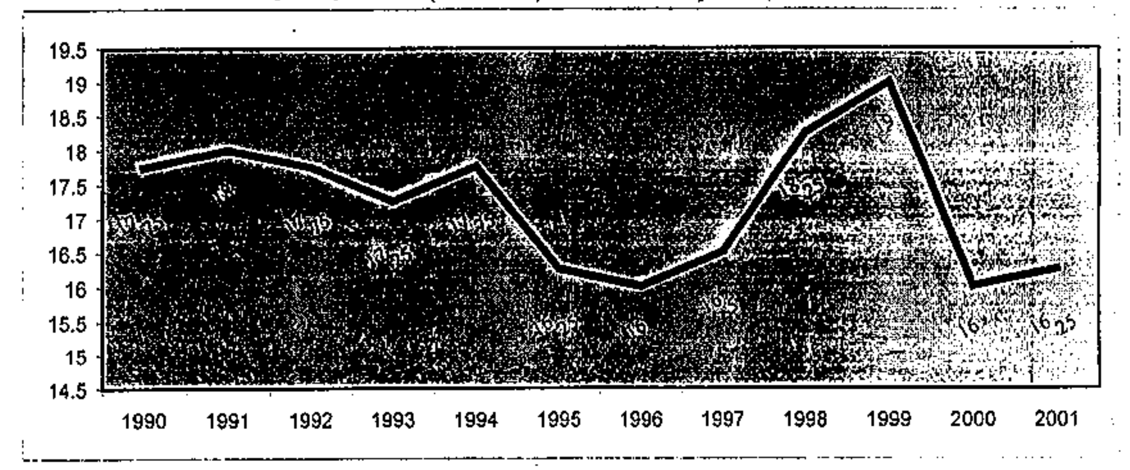
الرسم البياني لمتغير العمالة(توجيهي) خلال فترة الدراسة



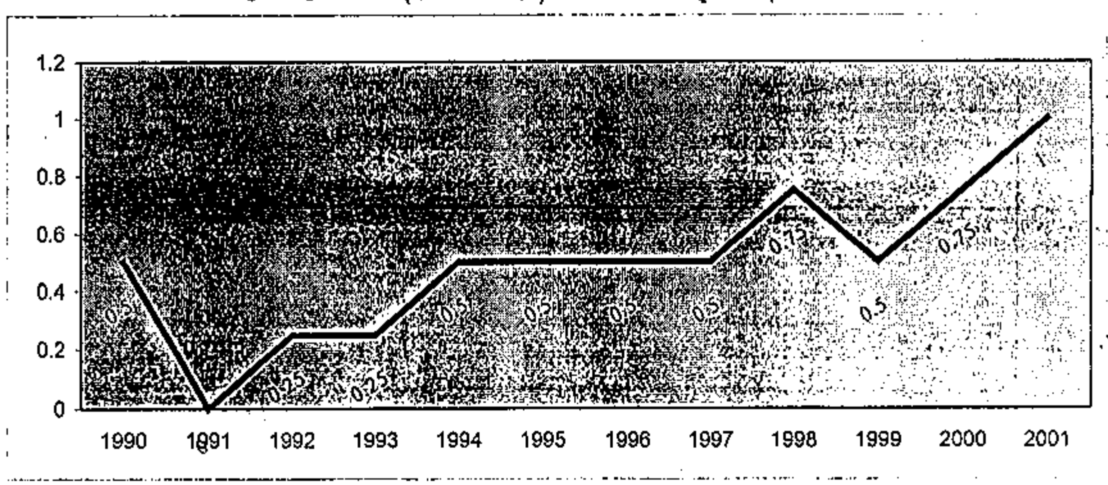
الرسم البياني لمتغير العمالة(دبلوم متوسط) خلال فترة الدراسة



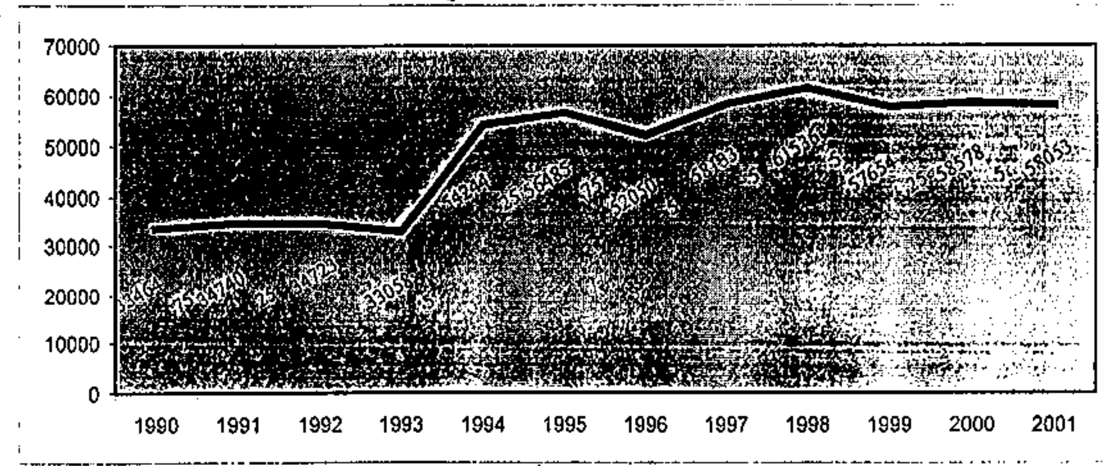
الرسم البياني لمتغير العمالة(بكالوريس) خلال فترة الدراسة



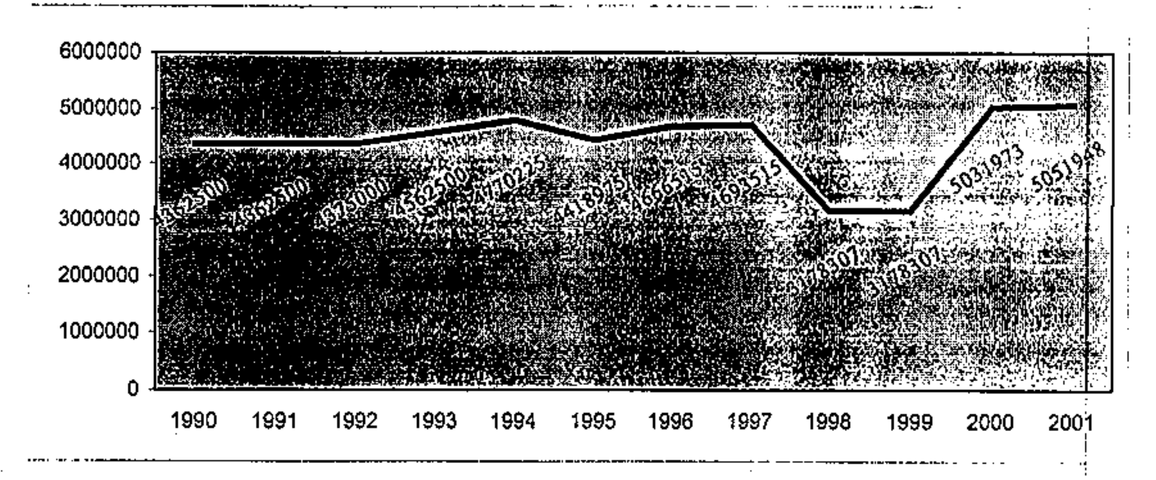
الرسم البياني لمتغير العمالة(دراسات عليا) خلال فترة الدراسة



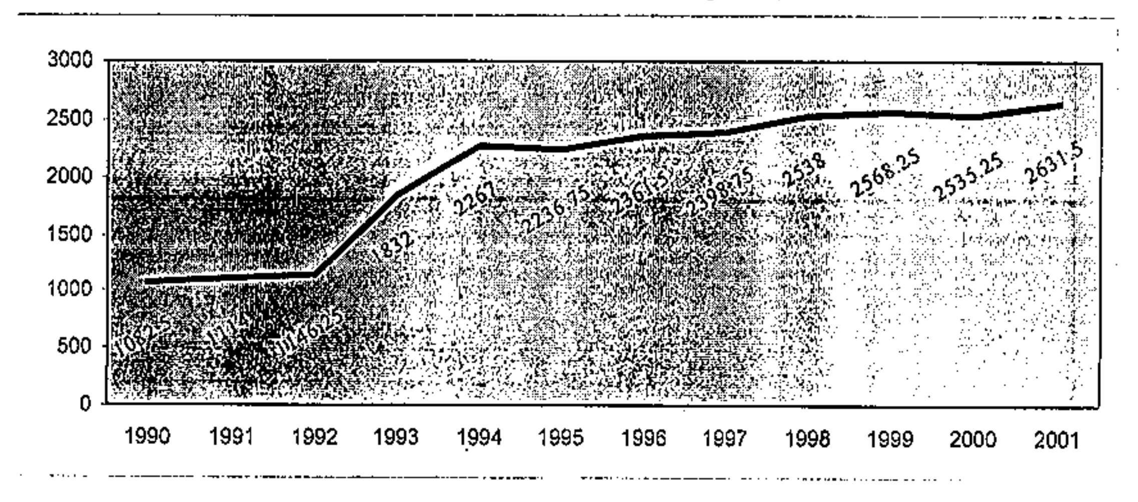
الرسم البياني لمتغير التالف من التصنيع خلال فترة الدراسة



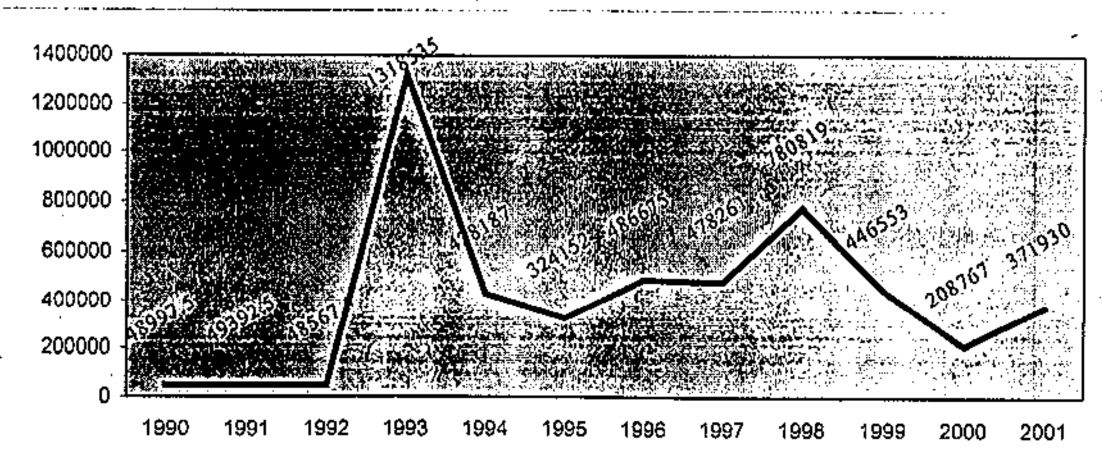
الرسم البياني لمتغير رأس المال العامل خلال فترة الدراسة



الرسم البياني لمتغير معدل الاجور خلال فترة الدراسة



الرسم البياني لمتغير صافي الأرباح والإيرادات خلال فترة الدراسة



الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- أن اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الإطراف طويلة ومعقدة، فهي تتضمن الكثير من المبادىء والقوانين والأنظمة، كما تتفرع عنها العديد من الاتفاقيات الفرعية وملاحق طويلة ومتشعبة ذلك لأنها تتعامل مع جوانب مختلفة من النشاطات والأعمال التجارية بشكل قانوني، والانضمام لتلك الاتفاقيات يتطلب القيام بإجراءات و تغييرات مؤسسيّة و إدراية وقانونية، وعادةً ما تكون تلك الإجراءات مكلفة اقتصادياً وإجتماعياً.

٢- بينت الدراسة أن قلة رأس المال المستثمر في الصناعة الدوائية، وصغر حجم الشركات المنتجة يقلل من فرص أستثمارها في مجالات البحث والتطوير، وان نسبة ما تنفقه الشركات في تلك المجالات لا تتجاوز ٢% من إجمالي مبيعاتها، وهي نسبة غير كافية لقيام صناعة دوائية متطورة.

٣- أظهرت دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، ان الصادرات الدوائية الاردنية ما زالت تتركز في أسواق الدول العربية حيث شكلت الصادرات من الأدوية الى تلك الدول ما نسبته (٩٥,٥١%) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة، بينما شكلت مستوردات الأردن الدوائية من دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (٦٢,٤٤%) من مجمل المستوردات الدوائية.

٤- ان الصناعة الدوائية الاردنية كانت تعمل ضمن تشريعات محلية فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فتعطي الحماية للمنتج النهائي وليس لطريقة التصنيع ولكن بعد الانضمام وتفعيل قوانين الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة أصبحت تعطي الحماية للمنتج وطريقة تصنيعه، مما سيؤدي الى تراجع الإنتاج الدوائي، والتضييق على المصنعيين من حيث اضطرارهم للتعامل مع براءات الاختراع وحماية المعلومات السرية.

٥- تمثلت أهم الصعوبات التي تواجهها الصناعات الدوائية في اعتمادها على المواد الأولية المستوردة مما يؤدي الى تخفيض القيمة المضافة في الصناعة، بالإضافة لعدم توفر الخبرات الفنية اللازمة للتصنيع والرقابة والإختبار، والمنافسة السعرية بين الشركات في السوق الأردني بسبب التكرار في التصنيع ومحدودية الاسواق وتماثل طرق البيع والشراء، كما ان عدم توحيد سياسات التسجيل والتسعير في الدول العربية والتي هي المستورد الأول للدواء الأردني يعيق عملية تسويق الأدوية الأردنية في تلك الأسواق.

٦- بينت الدراسة ان الصناعات الغذائية الأردنية في مجملها صناعات صغيرة أو متوسطة الحجم في جميع المقاييس، ولا تمتلك القدرة على المنافسة في السوق المحَلي، وذلك بسبب تدني جودتها مقارنة مع المنتجات الغذائية المستوردة. كما ان معظم تلك الصناعات تعاني من انخفاض الطاقة المستغلة فيها والسبب في ذلك يعود إلى ضعف الأسواق المحلية والسياسات التسويقية المتبعة.

٧- أظهرت دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، بأن الصادرات الغذائية الأردنية لازالت متركزة في أسواق الدول العربية حيث شكلت صادرات الأردن من الأغذية المصنعة لتلك الدول ما نسبته (٦٤,٦١%) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة. بينما شكلت مستوردات الاردن من الأغذية من دول الاتحاد الاوروبي ما يقارب (٤١,٢١%) من مجمل المستوردات الغذائية.

٨- خلصت الدراسة إلى ان الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على الصناعات الغذائية قد تكون معدومة، بينما تفعيل تلك القوانين سيؤثر على الصناعات الدوائية حيث لن تستطيع الشركات تقليد أي منتج دوائي جديد خاضع لبراءة اختراع مما سيفرض كلفة إضافية لترخيص إنتاج تلك الأدوية، كما أن تطبيق حزمة قوانين الملكية الفكرية سيؤدي الى ارتفاع الأسعار بسبب احتكار البراءة من قبل مالكها وسيؤدي الى تخفيض مستويات

العمالة في الشركات الدوائية الأردنية، بالإضافة الى الآثار السلبية على الاقتصاد الاردني المتمثلة بزيادة فاتورة الإستيراد وتراجع حجم التصدير.

٩- جاء في النتائج الاحصائية أن الشركات الغذائية والدوائية لم تتأثر إلى الآن بإتفاقيات التجارة الحرة، كون أغلبية الشركات المنتجة هي شركات صغيرة او متوسطة الحجم ومنتجاتها موجهة نحو الأسواق العربية، بالإضافة إلى احتفاظ الشركات الدوائية بحق إنتاج الادوية التي مازالت خاضعة لبراءة إختراع والتي تم تسجيلها لدى السلطات الصحية قبل توقيع الأردن على اتفاقيات التجارة الحرة.

١٠- اثبتت النتائج أنَّ معدلات النمو في المتغيرات التابعة كانت تعكس معدلات نمو طبيعية مما يثبت عدم تأثير القطاعات بالإتفاقيات المبرمة.

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج السابقة توصي هذه الدراسة بما يلي:

١- إقامة مراكز بحوث وطنية تُموّل من قبل القطاع الخاص والقطاع العام[1] بهدف تشجيع المخترعات الوطنية والإبتكار الوطني في مجال الطب والدواء والمداوة وتصنيع الدواء وطنياً، وزيادة حجم الاستثمارات الحكومية في تلك المراكز، بالإضافة إلى إنشاء مركز أبحاث متخصص للجوانب الإقتصادية والتجارية للصناعات الدوائية الأردنية يهتم بمتابعة المستجدات في التعامل مع اتفاقيات التجارة الحرة وإعطاء الدعم للشركات لتطوير أنظمتها وسياساتها الداخلية بهدف دعم الصناعة الدوائية المحلية ودفعها نحو التقدم.

٢- النهوض بالصناعة الغذائية الاردنية لزيادة مقدرتها التنافسية في السوق المحلي والأسواق الخارجية وذلك عن طريق إجراءات تخفيض أو الغاء الرسوم الجمركية على مدخلات الانتاج لتقليل التكلفة، توفير الدعم الحكومي لهذا القطاع لتخطي العوائق الفنية التي تقف أمام الصادرات الوطنية من

---

[1] حيث لا يوجد في الاردن مثل تلك المراكز وذلك حسب ما أفادتني به الدكتورة مهى التوتنجي من الجمعية العلمية الملكية، عمان.

الصناعات الغذائية لكسب الثقة بالمنتج الأردني وزيادة القدرات التصديرية والتسويقية لمنتجات القطاع.

٣- الارتقاء في مستوى ونوعية الإنتاج، واتخاذ الجودة والمقاييس أساساً للصناعة الدوائية الأردنية، بما تحتويه من تطبيق لأنظمة ممارسة التصنيع الدوائي الجيد (GMP) ونظام الجودة (Quality System) وغيرهما من الأنظمة والمعايير.

٤- إعادة هيكلة قطاع الصناعات الغذائية لتعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة وتقليل الضرر المتوقع منها، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التأكيد على مفاهيم إدارة الجودة، وتحسين نوعية المنتجات المحلية، والسعي للتطبيق الفعلي لأنظمة ومقاييس الجودة العالمية.

٥- إستغلال الثغرات الواردة في قوانين الملكية الفكرية المتعلقة بالاستثناءات الخاصة بالدول النامية، واستثناءات التراخيص الاجبارية والاستفادة من فترة السماح التي منتحتها الاتفاقية.

٦- دراسة الأسواق الخارجية وغير التقليدية للتعرف على احتياجاتها من منتجات القطاعات المعنية، وتوفير المعلومات عن الفرص التصديرية من خلال تشكيل جهاز لأبحاث التصدير يعُنى بجمع المعلومات والاحصاءات المتعلقة بالأسواق الخارجية.

References

1- Agreement between the world Intellectual Property Organization and the World Trade Organization (1995) WIPO, Geneva, 1997.
2- Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS Agreement) (1994). WIPO, Geneva, 1997.
3- Bengt Oom, 1983, Quality assurance, Past Present and Future, Paper presented at the symposium of Drug Industry in the Arab World, Amman, -Jordan.
4- Correa, Carlos Maria, "Protection of Data Submitted for the registration of Pharmaceuticals". Implementing the standard of the TRIPS Agreement, University of Buenos Aires, 2002
5- Hoekman, Bernasd, and Andersen, kym, Developing - Country Agriculture and the New Trade Agenda, Journal of Economic Development and cultural change, Vol.56 1998.
6- Jean, D., G., and subhanata. C., (1992), "Nonparametric statistical inference", Third Edition, U.S.A. Pp 386-396
7- Mid Globe, Food industry inspection in Jordan, AMIR, Amman. 1999.2
8- Querini, Guilio, 1988 "Recent Marketing Development and Technological progress in the pharmaceutical Industry" The Arab Pharmaceutical Industry Problems and Challenges "Marketing", Amman, Jordan. Pp 27-42.
9- The General agreement on tariffs and Trade (GATT), The Tokyo Round Tests of the 2nd agreement, Geneva, August 1986.
10- The Results of the Uruguay Round of multilateral Trade negotiation, market access for good and sow ices. Overview of the Results, GATI, Geneva 1994.
11- The Test of the General Agreement Tariffs and Trade, Geneva, July 1986.
12- www.kasihgroup.com/quality-assurance/arabic-quality-assurance.html
13- Zureikat, Ghaleb, 1988 "Strategic Alliances for a stronger Arab pharmaceutical Industry". The Arab Pharmaceutical Industry Problems and Challenges "Marketing", Amman, Jordan. Pp19-27.

مراجع:

١- أبو زعرور، محمد سعد بن سهو، "الجات ومنظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق"، عمان - الأردن، دار البيارق، ٢٠٠٠.

٢- اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن والولايات المتحدة وأثرها المتوقع على قطاع المنتجات الدوائية، "مدخلك إلى السوق الامريكي"، غرفة التجارة الأردنية الامريكية وجمعية المصدريين الاردنيين، عمان-الأردن، ٢٠٠١.

٣- البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات ، بيانات أحصائية سنوية (١٩٩٠-٢٠٠١).

٤- الحاج حسن، يوسف، "الأفاق المستقبلية للصناعة الدوائية العربية في ظل السوق العربية المشتركة"، ورقة بحث مقدمة في ندوة الإتحاد العربي لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية العائرة، القاهرة - مصر، ٢٠٠١.

٥- الحمصي ، جمال، "تطوير تنافسية الصناعات التصديرية العربية ذات التقنية العالية: حالة صناعة الأدوية الأردنية"، الدواء العربي العدد الثالث والاربعون، عمان - الأردن، ٢٠٠٢.

٦- الشركة العربية لصناعة الادوية، تقارير مجلس الإدارة والميدانية العمومية، للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠١).

٧- العوايدة، محمد، قياس الأنتاجية والتقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية في الأردن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان ٢٠٠٣.

٨- الكيلاني، عدنان، تأثير اتفاقيات التجارة الدولية على قطاع الأدوية في الدول العربية وسبل التعامل معها، ورقة مقدمة في اللقاء الاول للمصدرين والمستوردين العرب في قطاع الصناعات الدوائية والصناعات المتممة لها، عمان، ١٩٩٩.

٩- بنك الانماء الصناعي، دراسة قطاع الصناعات الغذائية في الاردن، الدار الجامعية للاستشارات والدراسات، عمان ٢٠٠٢.

١٠- جبر، فلاح سعيد، التسويق الزراعي والصناعي الغذائي العربي في ظل منظمة التجارة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، المؤتمر العربي ومعرضه المتخصص للصناعات الغذائية العربية في ظل العولمة عمان ٢٠٠١.

١١- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة

١٢- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، المسح الصناعي، إعداد مختلفة.

١٣- رحاحله، نسيم محمد، الصناعة الدوائية في الاردن: أثار الملكية الفكرية وتقدير الطلب على الصادرات، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد ١٩٩٧.

١٤- شخاتره، مأمون ياسين ، أثر الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة على القطاع الصناعي في الاردن، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، المفرق ١٩٩٧.

١٥- شركة الصناعات الدوائية المتطورة، تقارير مجلس الإدارة والميدانية العمومية، للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠١).

١٦- شركة المركز العربي للصناعات الدوائية – الكيماوية، تقارير مجلس الإدارة والميدانية العمومية، للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠١).

١٧- شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار المساهمة العامة المحدودة، تقارير مجلس الإدارة والميدانية العمومية، للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠١).

١٨- عمر، حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصرة، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة أولى، ١٩٩٨.

١٩- عمر، عايد وآخرون، أثر الاتفاقيات الدولية على قطاع الصناعات الغذائية في الأردن، المنهدس الزراعي. العدد السابع والأربعون، عمان، ١٩٩٩.

٢٠- غرفة صناعة عمان، بيانات غير منشورة.

٢١- قانون الدواء والصيدلة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠١.

٢٢- قانون المنافسة غير المشروعة والاسرار التجارية رقم (١٥) لسنة ٢٠٠١.

٢٣- قانون براءات الاختراع الاردني رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٩.

٢٤- كساسبة، بسام ، التقرير السنوي لتجارة الأردن الخارجية – وزارة الصناعة والتجارة، عمان ٢٠٠١م.

٢٥- كنعان، علي، أثر اتفاقيات الجات على الصناعات الدوائية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة في ندوة آثار العولمة وإتفاقيات التجارة العالمية على مستقبل الصناعة الدوائية العربية، تونس، ٢٠٠٠.

٢٦- مثنى، فضل، الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، رسالة ماجيستر منشورة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للثقافة والعلوم الادارية، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٠ م.

٢٧- محمد، مصطفى إبراهيم، دور مؤسسات العمل العربي المشترك في تفعيل فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة لتقليل النتائج السلبية لإتفاقية منظمة التجارة العاليمة على إقتصاديات الصحة وخصوصاً الدواء، بحث مقدم في ندوة العولمة واتفاقيات منظمة ارة العالمية على مستقبل الصناعة الدوائية العربية، اكديما، عمان، ٢٠٠٠، ص١٠٣.

٢٨- مجذوب، أسامة، الجات ومصير البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، القاهرة، ١٩٩٦.

٢٩- مسمار، حسام، الدواء في العالم العربي، ورقة بحث مقدمة في ندوة الصناعة الدوائية في الوطن العربي، اكيدما عمان، ١٩٨٣. ص١١.

٣٠- مسمار، حسام، واقع الدواء في الأردن، ورقة مقدمة في ندوة الصناعة الدوائية العربية، المشكلات والتحديات "التسويق"، اكديما، عمان ١٩٨٨.

٣١- معطى، حسن، الصناعة الدوائية الأردنية في ظل منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم في الندوة العاشره للإتحاد العربي لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية. عمان، ٢٠٠١.

٣٢- مطالقة، ماهر، ورقة بحث مقدمة في ورشة عمل متطلبات الصناعة الدوائية من الحكومة ضمن إعادة هيكلة القطاع الصيدلاني، الاتحاد الأردني لمنتجي الأدوية، عمان، ٢٠٠١. .

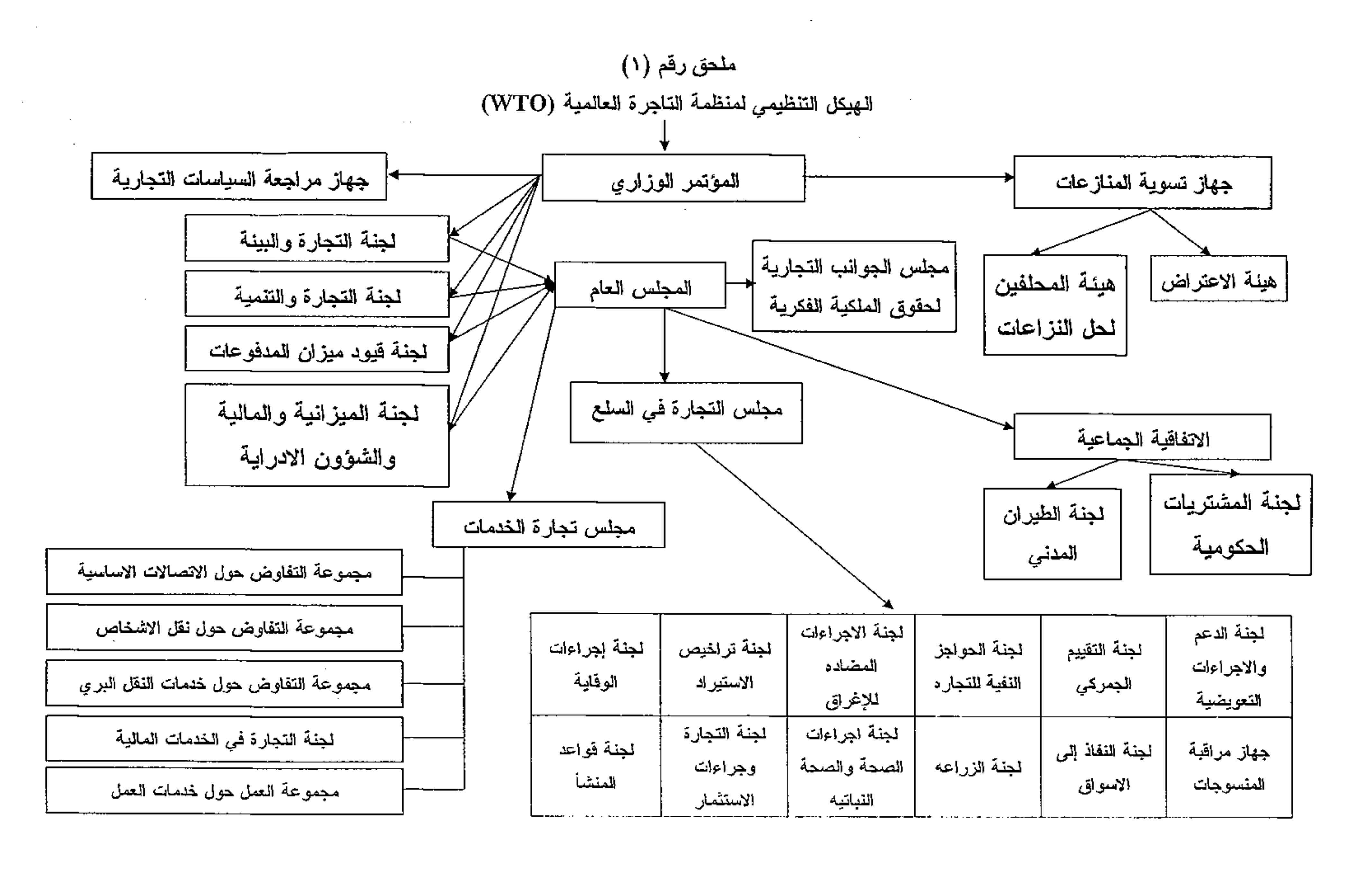
٣٣- وزارة الصحة، مديرية الدواء، بيانات غير منشورة.

٣٤- وزارة الصناعة والتجارة، قسم تسجيل البراءات ، بيانات غير منشورة.



ملحق رقم (١)

الهيكل التنظيمي لمنظمة التاجرة العالمية (WTO)



ملحق رقم (٢)

بعض اسماء الشركات الحاصلة على شهادة الايزو أو الهاسب في قطاع الصناعات الغذائية.

نظام الجودة	اسم الشركة	نظام الجودة	اسم الشركة
ISO	الشركة العربية الدولية لصناعة الزيوت والأغذية (ايفكو)	ISO + HACCAP	شركة الكسيح لتصنيع الأطعمة المعلبة
ISO	الشركة الدنماركية للصناعات الغذائية	ISO + HACCAP	شركة الألبان الدنماركية الأردنية (كارولينا)
ISO	شركة الشرق الأوسط للصناعات الغذائية	ISO + HACCAP	الشركة العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية
ISO	شركة صافولا الأردن	ISO + HACCAP	الشركة العالمية لصناعة الشوكولاته
ISO	الشركة الصناعية التجارية الزراعية (الانتاج)	ISO + HACCAP	شركة الجليل لصناعة الشيبس
ISO	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	ISO + HACCAP	مجموعة مصانع الكسيح للمواد الغذائية
ISO	مصانع نبيل للأغذية	ISO + HACCAP	شركة مذيب حداد وأولاده
ISO	شركة حمودة والسعد (البان حمودة)	ISO + HACCAP	الشركة الدولية للدواجن (تمام)
ISO	شركة مصانع الخميرة	ISO + HACCAP	شركة سنيورة للصناعات الغذائية (النعمة)
ISO	المجموعة الصناعية المتحدة (الاخوان زلوم)	ISO + HACCAP	مصانع النسيم للصناعات الغذائية
ISO	العربية للتجارة والصناعات الغذائية	ISO + HACCAP	شركة معامل النسر للتقطير
ISO	شركة ملح الصافي الأردنية	ISO + HACCAP	شركة الصناعات الدولية/ مجموعة زلوم
ISO	شركة البركة للصناعات الغذائية (القصراوي/تادرس)	ISO + HACCAP	مؤسسة المراعي للصناعات الغذائية
ISO	الشركة الأردنية لصناعة الاغذية الخفيفة	ISO	شركة المفرق للصناعات الغذائية (مافيكو)
ISO	مؤسسة الخليج للمواد العربية	ISO	شركة فيلادلفيا لصناعة الشوكولاته
ISO	شركة صناعات الاغذية العربية (تون)	ISO	شركة الطاحونة الزرقاء
ISO	شركة اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية (زيت القرية)	ISO	شركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية

المصدر: دراسة بنك الإنماء الصناعي، ص١٢٢.

ملحق رقم (٣)

مقارنة بين اسعار الادوية المستوردة والمحلية

الاسم التجاري للدواء الاجنبي	الشركة الاجنبية المنتجة	سعر الدواء الاجنبي	الاسم التجاري للدواء المحلي	الشركة المحلية المنتجه	سعر الدواء المحلي	الاختلف في الاسعار	النسبة بين فرق الاسعار
Vibramycin	Pfizer	٥,٣١	Doxydar	DAD	٢,٠٨	٣,٢٣	٠,٦٠٨
Diflucan	Pfizer	٨,٩٢	Flucoheal	DAD	٥,٠٨	٣,٨٤	٠,٤٣٠
Fledene	Pfizer	٤,٨٠	Unicam	UPM	١,٨٣	٢,٩٨	٠,٦٢٠
Viagra	Pfizer	٣٦	Aphrodil	DAD	١٤	٢٢	٠٠,٦١١
Zithromax	Pfizer	١٥,٣٣	Zomax	HIK	١١,١٧	٤,١٦	٠,٢٧١
Norvasc	Pfizer	١٦,٠١	Lowrac	JPM	١١	٥,٠١	٠,٣١٣
Zoloft	Pfizer	١٣,٧٥	Setral	JPM	١٠,٥٥	٣,٢	٠,٢٣٣
Bentovate	Glaxo	٢,٢٢	Betaral	APM	١,٣٧	٠,٨٥	٠,٣٨٣
Zantac	Glaxo	٨,٤٦	Ranidine	JPM	٤,٥٧	٣,٨٩	٠,٤٦٠
Zinnat	Glaxo	١٠,٣٥	Cefutil	PHARMA	٦,٤٦	٣,٨٩	٠,٣٧٦
Klacid	Abott	٧,١٧	Claridar	DAD	٥,٧٨	١,٣٩	٠,١٩٤
Zovirax	GlaxoWelloc me	٤,٨٨	Herpavirc-cream	CPCA	٢,٢٥	٢,٦٣	٠,٥٣٩
Capoten	Bristol - Myers Squibb	٨,٤٣	Capocard	DAD	٣,٥	٤,٩٣	٠,٥٨٥
Rulid	Hoechsr Marion Roussel	٦,٨٤	Roxima	RAM	٥,٤٨	١,٣٦	٠,١٩٩
Claritine	Schering - Plough	٣,٦٦	Loratan	DAD	٢,٥٤	١,١٢	٠,٣٠٦
Dulcolax	Boehringer Ingelheim	٠,٩٤	Laxadyl	APM	٠,٧١	٠,٢٣	٠,٢٤٥
Ciprobay	Bayer	٢٠,١٧	Ciprodar	DAD	١٠	١٠,١٧	٠,٥٠٤
Adalat	Bayer	١٣,٢٦	Myogard Retard	UPM	٤,٨٧	٨,٣٩	٠,٦٣٣
Mobic	Boehringer Ingelheim	٣,٥١	Moven	Develope d	٢,٢٣	١,٢٨	٠,٣٦٥
Augmentin	Beecham	٥,٠١	Amoclan	HIK	٤	١,٠١	٠,٢٠٢
Amoxil	Beecham	٨,٥٨	Ultamox	APM	٣,١٨	٥,٤	٠,٦٢٩
Losec	Astra - Zeneca	٢٧,٣٩	Oprazole	HIK	١١,١٧	١٦,٢٢	٠,٥٩٢
Erthorcin	Abott	٣,٦٩	Eruthromil	APM	٢,١٥	١,٥٤	٠,٤١٧
Retin - A	Cilag	٦,٥	Smooderm	DAD	٣,٤	٣,١	٠,٤٧٧
Duricef	Bristol - Myers Squibb	٧,٣٦	Droxil	UPM	٤,٦٧	٢,٦٩	٠,٣٦٥
Buscopan	Boehringer Ingelheim	١,٦	Spasmopan	APM	٠,٧٦	٠,٨٤	٠,٥٢٥
Contoloc	BYK Gulden	١٦,٨٣	Pantodar	DAD	١٢,٩٥	٣,٨٨	٠,٢٣١
						١١٩,٢٣٠	٠,٤١٩

قامت الباحثة بإستطلاع أسعار هذه الأدوية لدى مجموعة من الصيدليات، وتشير إلى أن بعض أسعار الأدوية قابلة للزيادة أو النقصان في ضل تغير أسعار الصرف.

IMS, Information Medical Statistics, Jordan Pharmaceutical Index, A.G Cham, Switzerland, 2001.

ملحق رقم (٤)

أستبانة الدراسة

اسم الشركه:

المتغيرات / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
كم بلغت كلفة الانفاق على البحث والتطوير للشركة؟												
كم بلغت قيمة إجمالي المدخلات للشركة؟												
كم بلغت قيمة المدخلات المحلية للشركة؟												
كم بلغت قيمة المدخلات المستوردة للشركة؟												
كم بلغت قيمة الانتاج الكلي للشركة؟												
كم بلغت قيمة المبيعات الاجمالية للشركة؟												
كم بلغت قيمة المبيعات المحلية للشركة؟												
كم بلغت قيمة المبيعات التصديرية للشركة؟												
كم بلغ اجمالي الموظفين موزعين حسب المؤهلات العلمية؟												
كم بلغت عدد الموظفين من حملة الثانوية فأقل؟												
كم بلغت عدد الموظفين من حملة التوجيهي؟												
كم بلغت عدد الموظفين من حملة الدبلوم المتوسط ؟												
كم بلغت عدد الموظفين من حملة البكالوريس؟												
كم بلغت عدد الموظفين من حملة الدرسات العليا؟												
كم بلغت قيمة المواد التالفة من التصنيع؟												
ما قيمة رأس المال المصرح به للشركة												
كم بلغ معدل الأجور السنوية للموظفين العاملين في الشركة؟												
كم بلغت قيمة صافي الارباح والايرادات المعلنة للشركة؟												

The Impact of Free Trade Agreements on Pharmaceutical and Food Industry in Jordan

By:
Dima Ali Mahmoud Mahafzah
Supervisor:
Prof Dr. Qasem Hammouri

Abstract

This study deals with the subject of free trade agreements, the principles it stands for, the rules and regulations that controls it, and the impact of these agreements on pharmaceutical and food sectors in Jordan. In addition, it studys the impact of implementing trade related intellectual property rights on these sectors.

The study also shows, that the pharmaceutical and food companies are still neglecting the important role of research and development. This negligence decreases the quality of the products and its ability to compete in local and foreign markets. Most of the producing companies are small to medium size companies, which heavily depend on imported raw materials, which increases the cost of production.

The study demonstrates that the food sector, will not be affected by implementing trade related intellectual property rights. However, implementing these roles will have a major impact on the pharmaceutical sector. These negative practices will resulte in stopping pharmaceutical companies from producing productes that are still under patens, and from copying products that still adhear to the laws of secrecy. On the other hand, the Jordanian consumer will suffer from high prices of products which still adhear to patents law, which will result in a (41%) increase in prices. Furthermore, the Jordanian economy will suffer from the high increase in imports and a decreas in exports.

The statictcal results concludes that the concerned sectors were not yet affected by the free trade agreements. The study recommannds the necessity of establishing R&D centers to develop pharmaceutical and food industries. To also allow quality to play a major role in pharmaceutical and food production. The study also recommends, a detailed study of foreign markets to recognize these market's needs from the products of the pharmaceutical and food sectors.

Key words: WTO, Free trade agreement Food industry, pharmaceutical, TRIPS, GATT